

بسم الله الرحمن الرحيم

# المرشد

أمام

## مجلس الدولة

مع جميع صنف الدعاوى الادارية  
لكل

العاملين بالديانات والمصالح والشركات

١٩٨٥

للأستاذ

صبي يوسف كال



بسم الله الرحمن الرحيم

# المرشد

أمام

## مجلس الدولة

مع جميع صنف الدعاوى الادارية  
لكل

العاملين بالهيئات والمصالح والهيئات

١٩٨٥

للأستاذ

صوبى يوسف كال



المرسوم  
أمام  
مجلس الدولة  
.....

يشتمل على :  
.....

( ١ ) القرار الإداري :  
=====

أركانه ومبوه وجميع صيغ طلباء الفائه .

( ٢ ) الاختصاصات المختلفة لجميع محاكم مجلس الدولة .  
=====

( ٣ ) شروط قبول الدعوى  
=====

التظلم . الصفة . المصلحة . الواعيد

الحكمة المختصة بنظر الدعوى ومعيار

الفرقة بين كل من الحكمة

الإدارية وحكمة القضاء الإداري .

( ٤ ) اجراءات اقامة الدعوى ومراحل نظرها والحكم فيها والظمن  
=====

في الأحكام :  
=====

( المفوضين . الاثبات . الطلباء والدفع . التدخل

والادخال ) .

( ٥ ) الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية ومجالس  
=====

التأديب المختلفة :  
=====

( المختص بالاحالة • اجراءات اقامة الدعوى التأديبية  
نظرها • سقوطها • القرار التأديبي • صيغ طلبات  
الظمن في الغاء قرار السلطات التأديبية العالمين  
الخاضعين للحاكم التأديبية - اختصاص الحاكم  
التأديبية - الجزاءات - مجالس التأديب لهيئات  
التدريس والطلاب ) •

- ( ٦ ) جميع صيغ الدعاوى المختلفة لكل العالمين في جميع  
الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية والشركات  
مزيلة بالنصوص القانونية والقرارات الوزارية •  
بالاضافة الى صيغ الدعاوى المستعجلة ووقف التنفيذ .
- ( ٧ ) أهم نصوص مواد قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ م •



بسم الله الرحمن الرحيم

من خلال ممارسة العملية لدى محاكم مجلس الدولة لست بدى حاجة المحامين  
ولاسيما شباب المحامين الى من يرشد هم الى الطريق السليم للنقاضي أمام محاكم مجلس  
الدولة .

ليس هذا فقط وانما كانت عيني دائما على اخواننا من العاملين بالهيئات والمصا  
الحكومية والشركات وبدى حاجتهم الى من يرشد هم الى حقوقهم التي خولها  
لهم القانون والقرارات الوزارية .

لذلك ومن أجل هؤلاء صدر هذا الكتاب العملى .

=====

والله الموفق  
=====

المؤلف

==

صبيح يوسف

=====



## تمهيد



في الحديث عن مجلس الدولة يجب أن ندرك حقيقة  
وهي أن جميع الدعاوى المعلقة أمام مجلس الدولة بحكمة  
التعددية وهي المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري و  
المحكمة التأديبية والمحكمة الإدارية العليا ، إنما تتعلق  
جميعها بشئ واحد وهو القرار الإداري .

لذلك فأننا نتحدث عنه بشئ من الإيجاز المستفيض قبل

أن ندخل الى الجانب العلمي من موضوعنا .



## القرار الإداري

حددت المحكمة الإدارية العليا في حكم لها تعريف القرار الإداري . فقضت " بأن القرار الإداري هو إصاحاب الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بطلها من سلطة بحقن القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة " . وهذا التعريف الوارد في حكم المحكمة الإدارية العليا وغيره من الأحكام فكاد

أن تتعرف على سلطة هذا القرار الإداري موضع الدعاوى الإدارية :

أولاً : القرار الإداري عمل قانوني من طرف واحد : فهو إصاحاب جهة الإدارة بطلها من سلطة عامة بحقن القوانين واللوائح عن إرادتها بقصد أحداث أثر قانوني معين وذلك فالأعمال الإدارية لا تنهض إلى مرتبة القرار الإداري كالنشر في الصحف أو ضم التحقيقات التي أجريت في الشكلاوى المقدمة من الدمى لطف خد مشه .

ثانياً : القرار الإداري يجب أن يصدر من جهة إدارية قوية :-

والجهة الإدارية القوية تمثل في الدولة أو المحافظات والبلديات والهيئات العامة والقطاعات المهنية وذلك فإن لم يصدر من الهيئات أو أشخاص القانون الخاص ولو كانت ذات صلاح عام من قرارات لا تعتبر قرارات إدارية وكذلك أيضاً لم يصدر من هيئات أجنبية وأقمة داخل الدولة .

ثالثاً : القرار الإداري يجب أن يكون المقصد منه أحداث أثر قانوني معين :

فالقرار الإداري يجب أن يصدر من جهة إدارية تلك إصداره وأن يكون من شأنه أحداث أثر قانوني معين أي إنشاء أو تعديل أو إلغاء المركز القانوني للموجه إليه القرار وذلك فإن لم تبديه جهة الإدارة من رغبات أو مقترحات أو القيام بأعمال تحضيرية أو إرسال تعليقات أو منشورات أو تنظيمات

مصلحة ومرفقة داخلية لا يحد قوارىء طالما لا يؤثر في المراكز القانونية للأفراد . أما إذا ثبت العكس وكانت مختصة منها فأنها تأخذ بل يثبت لها صفة القرار .

ملحوظة : يستوى في القرار أن يكون صريحا أو ضمنيا ، مكتوبا أو شفويا إجابيا أو سلبيا . وديا أو تنظيميا . فلا يشترط أن يصدر في شكل معين أو صيغة معينة .

### صوب القرار الإداري

يقوم القرار الإداري على عدة أركان أساسية إذا فقد أحداها فانه يصبح معيئا وغير مشروع وواجب الإلغاء وهذه الأركان هي الاختصاص ، والشكل ، اجراءات إصداره ، عدم مخالفة القانون ، ركن السبب ، وعدم إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها وسنحدث عن هذه الأركان الأساسية وهو بفهم المخلقة عن صوب القرار الإداري وأسباب إلغاء القرار الإداري :

### أولا : صوب عدم الاختصاص

يلزم لشروعية القرارات الإدارية أن تكون صادرة من تلك إدارتها ولا اعتبر القرار الإداري معيئا بصوب عدم الاختصاص . وهذا المعيب يرتبط بالنظام العام ، ونرتبنا على هذا فانه يمكن إبداءه في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، وللحكمة أن تقضى به من تلقا نفسها ومدون طلب من الخصوم طالما أن الدعوى المقامة أمامها مطعون فيها على مشروعية القرار الإداري .

بل أن الاتفاق الذي يعقد بين الإدارة والأفراد على مخالفة القواعد المحددة للاختصاص يحد باطلا . وهذا المعيب الذي يشوب ذلك القرار الإداري والذي عليه يصبح القرار باطلا ومعيئا لا تصححه الأجازة اللاحقة من صاحب الاختصاص وإنما إذا أراد صاحب الاختصاص تصحيح والحق من بطلان وجب بالقرار الإداري أن يصدر

قراراً آخر يفتضى سلطته المخولة له وهذا القرار لا يعتبر نافذاً إلا من تاريخ صدوره وليس من تاريخ صدور القرار المصيب .

وقد استقر القضاء الإدارى على تحديد معنى اختصاص السلطة فاعترف الغصب <sup>أو تنصيصاً اعتباطياً على اختصاص</sup> متوفراً إذا كان القرار صادراً من فرد لا يملك أى اختصاصاً سلطة أخرى وهذا المصيب يفقد القرار الإدارى مقوماته كقرار ويحيله إلى مجرد واقعة مادية أو فعل مصادى بمدوم الأثر قانوناً لا تلحقه أية حصانة ويمكن الطعن فيه دون التقيد بسداد ولا يكون قابلاً للتنفيذ الجائر . وصى هذا المصيب بالمصيب الجسيم على أنه قد يصدر القرار وتكون له كل مقوماته وقوته التنفيذية ولكن صدر القرار قد تجاوز الاختصاص المحدد له . فهنا يصبح القرار قابلاً للإبطال أو الإلغاء ومن ثم فإنه يلزم التقيد هنا فى طلب إلغاءه بالمواعد المقررة قانوناً لأن المصيب الذى لحق ذلك القرار استقر الفقه والقضاء على تسميته بالمصيب البسيط وعلى ذلك فإن اعتداء جهة أخرى تابعة لمحافظة أو قرية أو مدينة أخرى من حيث الاختصاص بشكل عنها يجعل القرار معيباً وواجب الإلغاء وكذلك الحال فيما إذا صدر قرار من موظف انتهت صفته الوظيفة لسبب ما وهو ما يسمى بمصيب الاختصاص الزمنى .

التفويض فى الاختصاص : هذا الموضوع من الموضوعات الهامة التى تثار كثيراً أمام المحاكم الإدارية .

فانه قد يقتضى واقع الحال أن يقوم صاحب الاختصاص الأصلي بتفويض بعض اختصاصاته إلى آخرين . على أنه ذلك إذا كان قد اقتضت ظروف الحال فإن هذا التفويض عقيد بمقيد عدة هى :—

( ١ ) وجود نص يجيزه : فطالما أن السلطة لا تنقر إلا بنفس فمن البديهي أن التفويض فيها لا يجوز إلا بنفس لا يقل عنه فى المرتبة .

( ٢ ) التفويض يكون فى بعض الاختصاص وليس كل الاختصاص ولا اعتبر ذلك مصادرة للاختصاص .

( ٣ ) يجب أن يكون التفويض معينا ومحددا أو مكتوبا .  
يجب أن يلاحظ أن التفويض في الاختصاص لا يملك بجانبه أن يفوض في الاختصاص  
التفويض اليه الا ينص بجيز له ذلك .

الحلول :- هو المقابل للتفويض : فالحلول يجعل من حق الموظف الموصى أن  
يشارك كل اختصاصات الموظف الأصل الذي حل محله وقد حدد  
القانون أسباب الحلول وهي عادة تكون أسبابا قهرية ومؤقتة كالمرض  
أو الغياب أو ما يمنع مباشرة الأصل لاختصاصاته ويتم الحل بسجود  
تحقق هذه الأسباب ويخضع الحل في الاختصاص لرقابة القضاء فلم  
أن يلغى القرار الإداري الصادر استنادا اليه اذا ثبت عدم مشروعته  
بسبب عيب عدم الاختصاص .

### == ثانيا : عيب الشكل والاجراءات ==

قد ينص التشريع صراحة على استلزام شكل معين في القرار الإداري مثل ضرورة نشره  
في الجريدة الرسمية أو تسبيبه أو قد يستلزم اتباع اجراءات معينة قبل اصدار القرار  
الإداري مثل أخذ رأى لجنة أو اعلان ذوى الشأن ومن هذا النطلق ينص التشريع  
على ترتيب البطلان جزاءا على مخالفة جهة الادارة للشكل أو الاجراءات التي نص  
عليها . غير أن التشريع أحيانا لا ينص على جزاء مخالفة الشكل والاجراءات وهنا قد  
تصدى القضاء الإداري لتحديد أثر المخالفة على القرار الإداري أخذاً بمبدأ "جوهرية  
الاجراء" أى ترتيب جزاء البطلان اذا كان الاجراء جوهريا وخير مثال على ذلك  
هو ضرورة قيام الادارة باذار العامل قبل قيامها بفصله أو انهاء خدمته . وعلى  
هذا فالقرار الإداري لا يبطل الا اذا نص القانون على البطلان عند انقضاء هذا  
الاجراء أو كان هذا الاجراء جوهريا في ذاته بحيث يترتب على انقضائه بطلان القرار .

### ثالثا : سبب مخالفة القانون

والقصود بالقانون أية قاعدة سواء أكان مصدرها القانون أو لأئحة أو العرف أو القضاء . وقد نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة على عيوب القرار الإداري ومخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

ليس من حق جهة الإدارة أن تصدر قرارا إداريا يخالف في موضوعه أحكام القانون أو قاعدة قانونية ملزمة للإدارة أيما كان مصدرها ولا يجب كذلك أن يخالف العرف الإداري صا أمرا . كما أنه إذا فرض القانون على الإدارة التزامات أو عمل معين وامتنعت الإدارة عن تنفيذه أو رفضت القيام به فهذا يعد ميا لحق هذا القرار السلبى من جهة الإدارة ويمكن طلب الغائه " م ١٠ من قانون مجلس الدولة " .

ويجوز تصحيح هذا القرار المعبى من جهة الإدارة بإجراء لاحق وتصحيح دعوى إلغاء المقامة بهذا العدد فير ذات موضوع يقضى فيها باعتبار الدعوى منتهبة لانعدام المصلحة فيها .

### رابعا : سبب السبب

القصود بسبب القرار الإداري هو الحالة الواقعية أو القانونية التى أدت إلى إصدار ذلك القرار أو هو حالة مادية أو موضوعية سابقة على إصدار القرار والسبب يختلف عن الغاية أو الهدف الذى يسعى مصدر القرار إلى تحقيقه وقد كان القضاء الإداري في أحكامه العديدة حريصا كل الحرص على موازنة المشروعية بالنسبة لوكن السبب قاضيا بالغاء القرار الإداري في حالة انعدام الحالة الواقعية أو عدم صحتها .

كما إذا صدر قرار بالاستيلاء على عقار بسبب الانتقام من ملوكه . كما أنه قد قام كذلك بمراقبة مدى ملائمة هذا السبب وذلك كنسج من أنواع الرقابة على مبدأ المشروعية وقد ظهر ذلك واضحا في المجال التأديبي فلا بد أن يكون هناك تناسب بين المخالفة الإدارية وبين الجزاء الموقع من السلطة الإدارية .

== خاصا : هي اجابة استعجال السلطة أو الانحراف بها ==

=====

هذا المصيب يتصل بالغاية التي يسعى صدر القرار الإداري الى تحقيقها .  
 يتصل بالنية أو الهدف الذي لا يتفق مع الصلحة العامة أو بمعنى عام يخرج من  
 الهدف المخصص والمحدد للسلطة المخولة لها إصدار القرار وهو مصيب قصدي كما  
 وضفت المحكمة الإدارية العليا والمثال الذي يوضح الصورة المعيبة للقرارات المشوب  
 بهذا المصيب هو حالة ما اذا تقدم موظف بشكوى أو رفع تقرير معين بحدود أمر  
 معين أو رفضه لشخص مخالف للقانون أو ترقيته من هو أسوأ منه وتقدمه بشكوى للجبهة  
 الرئاسية فتقوم الادارة باصدار عدة قرارات متلاحقة تنتقله من مكان الى آخر وذلك  
 في أعقاب ما صدر منه فكل ذلك يثبت أن هذا النقل انط قصدي به حجة الادارة  
 مجازاته وهو جزء منتم في صورة نقل خرجت به الادارة عن الغاية التي وضع لها  
 واتخذته وسيلة أو أداة للمعاقب وذلك تكون قد ابتدعت نوطا من الجزاء التأديبي  
 لم ينص عليه القانون .

والاصل أن يقيم الدعي الأدلة التي تثبت سوء نية الادارة في إصدارها قرارها  
 والمحكمة الأمر في تقدير مدى قوة هذه الأدلة على ضوء ملف الدعوى والاوراق والظروف  
 والملابسات التي احاطت بإصدار ذلك القرار أو القوانين التي تؤكد هذا المصيب أو  
 عجز الادارة على الرد حول ما أثاره الدعي من أدلة أو ما طالبتها به المحكمة .

+++++

+++++

## خطوات عملية

+++++

ما يهم القارئ هو معرفة أية محكمة من محاكم مجلس الدولة المختلفة التي تختص بنظر الدعوى التي يريد اقامتها ؟ وقبل أن يلبأ لاقامة دعواه . لماذا يجب عليه أن يفعلها ؟

هل لابد من اقامة تظلم الى الجهة الادارية بحدوث القرار الادارى موضع الدعوى ؟ وما هي شروط التظلم ومحاكمة وصيغته ؟

وإذا فعل ذلك . فما هي شروط قبول الدعوى التي يجب على المدعى استيفائها قبل اقامتها والنظر في دعواه موضوعها ؟ وذلك يقتضى من الحديث عن المواعيد والمدة والمصلحة والحكمة المختصة بنظر الدعوى فإذا استوفى ذلك كله فما هي اجراءات اقامة الدعوى وعلانها وما هي النماذج الصحيحة لصيغ الدعاوى المختلفة ؟ وما هي مراحل نظر الدعوى ( من غرضيف وتحدد جلسته والحكم فيها ) بهذا تكون قد تحددت الخطوات العملية لهذا الكتاب ونسبها ببيان نصوص مواد قانون مجلس الدولة التي تحدد الاختصاصات المختلفة لمحاكم مجلس الدولة المتعددة ثم نبدأ الخطوات العملية لهذا الكتاب ونختمه بفصل من الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية ومجالس التأديب .

## أنواع محاكم مجلس الدولة : القضاء الادارى

تنقسم ولاية القضاء الادارى الى قضاء موضوعى أو التشريعية ، وقضاء شخصى أو الحقوق ، وأخيراً قضاء التأديب .

( ١ ) القضاء الموضوعى أو القضاء التشريعية : يحق هدف حماية التشريعية من الاعتداء

عليها أو هو موجه ضد أعمال وتصرفات لادارة المخالفة للقانون ويترتب تحت هذا القضاء : الدعاوى الضريبية ودعاوى الجنسية ودعاوى الفاء قراءات الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى وأخيراً دعاوى الالفاء .

(٢) أما القضاء الشخصي أو قضاء الحقوق : فهو قضاء تحديد المراكز القانونية

وتقرير الحقوق الشخصية المحتد على عليها وتدرج تحت هذا القضاء • دعاوى النسوة  
ودعاوى التمريض ودعاوى العقود الادارية •

(٣) أما قضاء التأديب : فهو موجه ضد الاشخاص المخالفين لقواعد القانون وتوقيع

الجزاء عليهم وتدرج تحت هذا القضاء الدعوى التأديبية •

من هذا المنطلق يتحدد أنواع محاكم مجلس الدولة حيث تشمل على :

١ - المحكمة الادارية ٢ - محكمة القضاء الادارى

٣ - المحكمة التأديبية ٤ - المحكمة الادارية العليا

وقد حددت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة اختصاص هذه المحاكم •

#### اختصاصات محاكم مجلس الدولة

حددت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة اختصاصاته ونصت :

تختص محاكم الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

أولاً : الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية •

ثانياً : المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكافآت المستحقة للموظفين

المؤمنين أو لورثتهم •

ثالثاً : الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالظعن في القرارات الادارية النهائية

الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقيّة أو منحه العلاوات •

رابعاً : الطلبات التى يقدمها الموظفون المؤمنون بالقضاء القرارات الادارية الصادرة

باحتسابهم الى المعاش أو مصلهم بغير الطعن التأديبى •

خامساً : الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالقضاء القرارات الادارية النهائية

سادسا : الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية في نظارات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

سابعا : دعاوى الجنسية .

ثامنا : الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائي فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل وذلك متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

تاسعا : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

عاشرا : طلبات التمهيز من القرارات النصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تجميعية .

حادي عشر : المنازعات الخاصة بمقود الالتزام أو الاستعصال العامة أو التوريدات أو بأى عقد ادارى آخر .

ثاني عشر : الدعاوى التأديبية النصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر : الطعون في الجزاءات الواقعة على الماملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر : سائر المنازعات الادارية :

وهو يشترط في طلبات إلغاء القرارات الادارية النهائية أن يكون مرجع

الطعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

يحتسب في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن

اتخاذ القرار كان يجب عليها اتخاذ وفقا للقوانين واللوائح .

مادة ( ١١ ) : لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال

المصادرة .

مادة ( ١٢ ) : لا تقبل الطلبات الآتية :

١ - الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية

ب - الطلبات المقدمة رأساً بالظمن في القرارات الادارية النهائية المنصوص

عليها في البنود ثالثا و رابعا و تاسعا والمادة ( ١٠ ) وذلك قبل

التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات

الرتبسية وانتظار الواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . و تبين اجراءات

التظلم و طريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة .

اختصاص محكمة القضاء الادارى

=====

مادة ( ١٣ ) : تختص محكمة القضاء الادارى الفصل في المسائل المنصوص عليها

في المادة ( ١٠ ) عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم

التأديبية كما تختص بالفصل في الظمن الواردة من المحاكم الادارية

ويكون الظمن من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة فوضى الدولة وذلك من

خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم .

اختصاص المحاكم الادارية

=====

مادة ( ١٤ ) : تختص المحاكم الادارية :

١ - بالفصل في طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا

و رابعا من المادة ( ١٠ ) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين

من المستوى الثانى والمستوى الثالث و من عداد لهم . و في طلبات

التمهيز المترتبة على هذه القرارات .

٢ - بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكفالات

المستحقة لمن ذكروا في البند السابق وأولادهم .

٣ - بالفصل في المنازعات الواردة في البند الحادي عشر من المادة (١٠) متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسه جنيهه .

### اختصاص المحاكم التأديبية

مادة (١٥) : تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية من المخالفات

البلدية والادارية التي تقع من :

أولا : العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة في وزارات الحكومة ومجالسها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة ولم ينمعهما من الوحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح .

ثانيا : أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس ادارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ .

ثالثا : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يحد ويحدد بها قوائم رئيس الجمهورية ممن تتجاوز مؤهلاتهم خمسة عشر جنهما شهريا كمالا تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وعاث عشر من المادة العاشرة .

نادة (١٦) : يحد ويحد المحكمة قواها بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص الموظفون النظم في المادة السابقة من العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أدناه مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا .

مادة (١٧) : يحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقد اتمت الدعوى وانما تعدد العاملين المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلاهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعا ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الاول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٥)

مادة (١٨) : تكون محاكمة العالمين المصنفة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات

مرتبطة ببعضها وبجازاتهم أطم المحكمة التي وقعت في دوائر اختصاص  
المخالفة أو المخالفات المذكورة . فاذا تمتع وتعين المحكمة عنها  
رئيس مجلس الدولة بقرار منه .

مادة (١٩) : توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة

لشئون من تجرى محاكمتهم . على أنه بالنسبة الى العالمين  
بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يحد ويتجدد بها قرار من رئيس  
الجمهورية والعالمين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى  
من الأرباح فتكون الجزاءات :

- ١ - الإنذار
- ٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهر
- ٣ - خفض المرتب
- ٤ - تزيل الوظيفة
- ٥ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من المعاش  
أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

مادة (٢٠) : لا تجوز اقامة الدعوى التأديبية على العالمين بعد انتهاء خدمتهم

الا في الحالتين الآتيتين :

- ١ - اذا كان قد بدئ في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .
- ٢ - اذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق  
المالية للدولة أو أحد الأعضاء الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك  
لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدئ في التحقيق قبل  
ذلك .

مادة (٢١) : الجزاءات التأديبية التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من

ترك الخدمة هي :

١ - غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر الذي وقعت فيه المخالفة .

٢ - الحرمان من المعاش لمدة لا تزيد على ١٢ شهر .

٣ - الحرمان من المعاش فيط لا يجاوز الـسبع .

وفي جميع الاحوال يجوز للمحكمة التأديبية في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقصوف جزء من المعاش أو المكافأة لا يجاوز الربع الى حين انتهاء المحاكمة . ويستوفى المبلغ المنصوص عليه في البندين ١ و ٢ بالخصم من المعاش في حدود الربع شهريا أو من المكافأة أو المال المدخر ان وجد أو بطريق الحجز الادارى .

مادة (٦٠) : أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الادارية

المعليا في الاحوال المبينة في هذا القانون ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية . وعلى رئيس هيئة فوض الدولة بناء على طلب من العامل الفصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة .

==  
== اختصاص المحكمة الادارية المعليا ==  
=====

مادة (٦١) : يجوز الطعن أمام المحكمة الادارية المعليا في الأحكام الصادرة من

محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية وذلك في الاحوال الآتية :

- ١ - اذا كان الحكم المطعون فيه مبني على مخالفة القانون أو خطأ في تخطيط أو تأويله .
- ٢ - اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .
- ٣ - اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

فيكون لدى الشأن ورئيس هيئة مفوض الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستمين يومًا من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون النفاذة أممها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوض الدولة خلال ستمين يومًا من تاريخ صدور الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير من مباحثات نوبى لم يسبق لهذه المحكمة تقريره .

## الفصل الأول : شروط قبول الدعوى

+++++

قبل أن يلجأ المدعى الى اقامة دعواه . قبل أن يلجأ الى المحكمة المختصة بنظر دعواه ماذا يجب عليه أن يفعله ؟  
هل لابد من اقامة تنظم الى الجهة الادارية بحدرة القرار . ما هي شروط التنظم ؟  
وميعاده ؟ وصيغته وأثره وهذا ما سوف نتحدث عنه في الفرع الأول وإذا فعل ذلك  
كله . فما هي شروط قبول الدعوى التي يجب عليه استيفائها قبل اقامتها وذلك يقتضى  
الحديث عن الواجد والصلة والمصلحة والمحكمة المختصة بنظر الدعوى في فروع ثلاثة  
لهذا الفع .

### الفرع الأول : التنظم

+++++

التنظم حسب عرفته المحكمة الادارية العليا في حكم لها هو كل ما يعيد تمسك  
المتنظم بحقه ومطالبته باقتضاة " وسيكون حديثنا عن التنظم الوجهى الذى لابد  
من القيام به اذا اريد اللجوء الى القضاء لاقتضاء الحق طبقاً لل مادة ( ١٢ ) فقرة ( ب )  
من قانون مجلس الدولة والتي تنص على التقدم بتنظم قبل رفع الدعاوى المتعلقة بالقراءات  
الاتية :

١ - القراءات الادارية النهائية العادرة بالتمعين في الوظائف العامة أو الترقية  
أو بفتح الملاوات .

٢ - القراءات الادارية العادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو

الاستخدام أو فصلهم بغير الطريق التأديبى .

فلا بد هنا أن يسبق رفع الدعوى القضائية قيام صاحب الشأن بتقديم تنظمة والا حكم  
بعدم الدعوى لعدم سابقة التنظم .

ومن الاحكام القضائية العادرة من محاكم مجلس الدولة استقبنا ما يجب أن يكون  
عليه التنظم من شروط وهي .

( ١ ) أن يقدم التنظم بعد صدور القرار المطعون فيه وقبل رفع الدعوى :

+++++

والأحكام بعدم قبول الدعوى إدارة عليا رقم ١٠٠٦ لسنة ٦ ق .

(٢) أن يقدم التظلم في المحامد :

القاعدة العامة أن محامد التظلم قدرة ستون يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية أو النشرات التي تصدرها المصالح العامة وإعلان صاحب الشأن بالقرار محل الشكوى أو علم صاحب الشأن به علم يقيناً ولو بغير نشر أو إعلان ويحتسب أول المحامد بتاريخ وصول التظلم إلى الجهة الإدارية المتظلم إليها صاحبة الاختصاص وليست بتاريخ إيداعه بالبريد .

يورد على القاعدة العامة والتي قدورها ستون يوما عدة استثناءات تتعلق ببعض القوانين الخاصة والتي لها مواعيد معينة ومحددة لوجوب تقديم التظلم خلالها مثل م ٣ من ٤٧ لسنة ٧٨ في شأن تقرير الكفاية .

(٣) أن يقدم التظلم إلى الجهة المختصة :

المقصود بالجهة الإدارية هي الجهة التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية لها طبقاً للمعنى الإداري وهي التي تملك سلطة التعميق على القرارات الصادرة من الجهات الإدارية المروسة لها مثل الوزير أو المحافظ ورئيس مجلس إدارة الهيئة .

(٤) انتظار مواعيد البست في التظلم :

والأحكام بعدم قبول الدعوى . ولكن إذا عُدت الجهة الإدارية إلى البست في التظلم أثناء سريان المحامد فلا معنى لانتظار المحامد ويمكن إقطة الدعوى .  
(٥) أن يكون التظلم ضحياً على قرار معين ولا يكون مجهلاً :

وهذا طبيعياً ولا بد كذلك أن يكون صادراً من صاحب الحق أو من يمثله قانوناً .  
(٦) أن يكون طلب التظلم مبنياً رسم الدفعة :

وإن كان ذلك لا يحول دون ثوب الاثباتات على التظلم من حيث مراعاة آقائه قبل رفع الدعوى .

## التظلم

قرار التظلم الوجوهى واجراءاته وقسم

٧٢ لسنة ١٩٧٣

بشأن اجراءات التظلم الوجوهى من القراءات الادارية  
وطريقة الفصل فيها

+++++

رئيس مجلس الدولة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الدولة وعلى قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم النشرات المطبوعة واجراءات التظلم  
الادارى .

وبناء على ما تراء مجلس الدولة :

### مادة

مادة ( ١ ) : يكون التظلم من القراءات الادارية المنصوص عليها فى البنود ثالث ورابعا  
وتاسعا من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ المشار اليه السى  
الجهة الادارية التى أصدرت القرار أو الجهات الرطاسية بطلب يقدم  
لها أو يرسل اليها بكتاب موصى عليه مصحوب بحلم الوصول .

مادة ( ٢ ) : يجب أن يشتمل التظلم على البيانات الآتية :

أ - اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه .

ب - تاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو فى  
الوقائع المصرية أو فى النشرة المطبوعة أو تاريخ اعلان التظلم منه .

ج - موضوع القرار المتظلم منه والأسباب التى بنى عليها التظلم ويرفق  
بالتظلم المستندات التى يرى المتظلم تقديمها .



### خاتمة

تنص ٢٤ من قانون مجلس الدولة على أنه معاد رفع الدعوى أمام المحكمة فمبداً يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوم من تاريخ نشر القرار الإداري الطعون فيه ففى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا المعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الوطسية ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوم من تاريخ سنخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض ويجب أن يكون سهبا ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بكتابة رفضه . ويكون معاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوم مسن تاريخ انقضاء الستين يوم المذكورة »

من الاطلاع على هذه المادة الهامة يتبين فيها أن هناك معاد لرفع دعوى الالغاء . هذا المعاد ينقطع بتقديم التظلم الى الجهة الادارية ويحسب معاد جديد هو الستين يوم والتي يبدأ كقاعدة طامة من تاريخ انتهاء ذلك المعاد واستثناء من هذه القاعدة يمكن رفع هذه الدعوى قبل مضى هذه المدة وذلك ففى حالة البت فى التظلم أو مضى المدة دون البت فيه من الجهة الادارية .

بالاضافة الى المحوطة الهامة الى الواعيد هناك نقطة أخرى يجب الاشارة اليها وهى وجوبية تقديم التظلم قبل رفع الدعوى وذلك طبقا لنصم ١٢ (فقرة ب من قانون مجلس الدولة ) .

صيغة التظلم

السيد / رئيس مجلس إدارة هيئة ٠٠٠ أو الوزير أو المحافظ

تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم / \_\_\_\_\_ ووظيفته \_\_\_\_\_ بالد رجة

\_\_\_\_\_ والقيم \_\_\_\_\_ محافظة \_\_\_\_\_

أشرف بمسمى الآتي

بتاريخ \_\_\_\_\_ صدر قرار جهة الادارة \_\_\_\_\_ رقم \_\_\_\_\_

وقد تضمن \_\_\_\_\_ وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في المسمى

المصدر \_\_\_\_\_ بتاريخ \_\_\_\_\_ أو في النشرة الملصقة أو قد علمت بهذا

القرار بتاريخ \_\_\_\_\_ أو أعلنت بهذا القرار بتاريخ \_\_\_\_\_

ولما كان هذا القرار يمس مصلحة المتظلم لأنه \_\_\_\_\_ (بذكر الاسباب) .

أو لأنه قد صدر معينا (وقد سبق الحديث عن مبوب القرار الإداري وهي صدوره

من غير مختص أو على خلاف الشكل القانوني أو مخالفته للقوانين واللوائح أو الخطأ

في التطبيق أو التأويل أو إساءة استعمال السلطة .

لذلك

التم من سيادتكم سحب هذا القرار أو تعديله ومرفق مع هذا كل المستندات :

\_\_\_\_\_ ، \_\_\_\_\_ ، \_\_\_\_\_ وأهملها رقم القرار وصورته .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مقدم

التاريخ \_\_\_\_\_

ملحوظة :-

( ١ ) يقدم المظلم إما باليد أو بالبريد المسجل ويأخذ المظلم هنا رقم المظلم وتاريخ قيده نسبيدا لرفع الدعوى القضائية .

( ٢ ) تجد الاشارة الى أن طلب الاعفاء من الرسوم والمقدم الى المحكمة قد انتهت احكام المحكمة الادارية العليا الى اعتباره يقوم مقام التظلم الوجوبى ومنتجا لكافة آثاره .

إذا انتهينا من الحديث عن مرحلة التظلم وهي مرحلة هامة يجب مراعاتها قبل رفع الدعوى فهناك مرحلة أخرى تمثل أهمية كبرى في القضاء الإداري وهي المواعيد .  
فلكل دعوى من الدعاوى الإدارية معاد يجب مراعاته .

فإذا راعى صاحب الشأن ذلك كله . فهل هو صاحب مصلحة شخصية ؟ إذا أنه لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية فإذا كان المدعى ذا مصلحة وصفة في الدعوى وراعى المواعيد المنصوص عليها في القانون والاجراءات السابقة على رفع الدعوى مثل وجوب تقديم تظلم وجوب .

فهنا يثور التساؤل الى أى الحاكم الادارية يلجأ صاحب الشأن والمدعى وذلك حتى يتفادى الدفع بعدم الاختصاص ؟

بهذه المقدمة تكون قد حددت خطتنا في المراحل العظيمة الى أن نصل الى اجراءات نظار الدعوى وعلى ذلك نتحدث بشئ من الابطاز عن ما سبق طرحه من تساؤلات :

### الفرع الثاني :- المواعيد : =====

الدعوى الادارية قد تتعلق بالغاء قرار أو طعن في قرار اداري بالالغاء وتسمى بدعوى الالغاء ومعاد هذه الدعوى كقاعدة عامة هو ستين يوما وهو سيكون دراسة خاصة .

وقد تنص بعض القوانين على معاد خاص لرفع الطعن بالالغاء ويجب مراعاة ذلك في حالة رفع الدعوى .

وقد يتعلق الطعن بقرار اداري مستمر ، وقد يتعلق الطعن بقرار اداري منعدم وقد تتعلق الدعوى بتسوية . وقد يشترط قبل رفع الدعوى وجوب تقديم تظلم وانتظار معاد معين فها هي مواعيد هذه الدعاوى المختلفة أمام مجلس الدولة .

## أولاً : دعوى الالغاء

تنصم ١/٢٤ من قانون مجلس الدولة على أن محاد دعوى الالغاء يبدأ من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقيناً وهو ما اضافته القضاء الإدارى .

ملاحظات :

١ - الحكمة من النشر في الجريدة الرسمية وليست أنه جريدة هو تحقيق علم الكافة بما نشر ولا يستثنى من ذلك الا الاشخاص الذين تحول القوة القاهرة أو الطارئة دون علمهم بالقرار المنشور وفي نشره .

٢ - أما بالنسبة للنشرات المصلحة : فيجب أن تصدر النشرات في فترات دورية تضمنه نصوص القرارات الصادرة في شئون الموظفين وغير ذلك من القسرات الادارية والتعليقات التي ترى الوزارة أو المصلحة نشرها وتتولى الوزارة أو المصلحة اذاعة النشرات الخاصة بها بكافة الوسائل التي تعينها قرار مجلس الوزراء الصادر بالجريدة الرسمية في ١٢ / ٤ / ٥٩ العدد ٧٢ .

٣ - المقصود بالاعلان هو الطريقة التي تثقل بها جهة الادارة القرار الإدارى الى فرد معين أو أفراد بذواتهم وهذه الطريقة لا تخضع كأصل عام لشكليات معينة فالادارة ليست ملزمة باتباع وسيلة معينة لكن تبلغ الفرد أو الأفراد بالقرار وأن كان ذلك لا يمنع من وجوب توافر مروط كل اعلان في هذه الطريقة حيث يجب أن يشتمل الاعلان على اسم الجهة الصادرة فيها وأن يصدر من موظف مختص وأن يوجه الى ذوى المصلحة عمسيا اذا كانوا كالمى الاهلية وإلى من يتوب عنهم اذا كانوا ناقصينها ادارية عنها جلسة ٨ / ١٢ / ٨٢<sup>٧٧</sup> .  
وعبائاً هذا الاعلان يقع على عاتق جهة الادارة وهو يتحقق كل وسيلة تؤدى الى حصول الاعلان ولها أن تثبت حصوله من أى واقعة أو قرينة .

٤ - العلم اليقيني بالققرار :- وهو يقوم مقام النشر والاعلان ويحوى هنا مبادئ الطمن بالالغاء منذ تاريخ هذا العلم وقد توافرت أحكام الحكمة الادارية الملما على وجوب تحقيق شروط معينة حتى يمكن الاعتماد بهذا العلم وسريان مبادئ رفع دعوى الالغاء منه .

هذه الشروط هي :

١ - أن يكون العلم بققرار فردى ٢ - أن يكون العلم يقيناً وشولياً وثابتاً في تاريخ معلوم يمكن حساب المبادئ منه . وعلى ذلك فالعلم يجب أن يكون بققرار فردى وليس بققرار تنظيمى عام أو بلائحة يجب أن يكون يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً يجب أن يكون شولياً بمعنى أن يعلم بجميع عناصر الققرار والتي يمكن على أساسها بيان موثقة القانونى بالنسبة لهذا الققرار .

خاتمة : اذا لم توافرت أى حالة من الحالات التى نصت عليها المادة ١ / ٢٤

قانون مجلس الدولة . فهنا يمكن لمصاحب الحق رفع دعوى الالغاء من هذا التاريخ .

ودعوى الالغاء هى اختتام للققرار المعيبة ذاتة وليست دعوى بين خصوم .

ثانياً : الطمن فى الققرار الادارى المستمر

القرار الادارى المستمر هو القرار الذى يتجدد من وقت لآخر على الدوام وتوجد حالتين هما :

( ١ ) حالة الققرار الادارى المستمر بالافتتاح أو الققرار السلبي أو المستمر بالرفض : وهنا تكون الادارة ملتزمة بالقيام باجراء معين وتقدم لها صاحب الشأن بطلب بطلب منها فيه أداء هذا الاجراء فلا ترد عليه : وهنا يجوز الطمن فى هذا القرار فى أى وقت لم يفتت حالة الاستمرار دون التقيد بمواعيد طالما أن الافتتاح مستمر

( ٢ ) حالة ما اذا رفضت الجهة الادارية طلب صاحب الشأن فنظم من هذا القرار

المادى بالرفض ولكن الادارة لا ترد على تظلمه : -

وهنا يكون الطعن بالألغاء بعد انقضاء مدة الستين يوما من تاريخ تقديم التظلم  
وخلال ستين يوما طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة .

### ثالث : القرار الادارى الضخم

=====

القرار الادارى الضخم : هو الذى لحقت به مخالفة جسيمة تجرد من صفة كتصرف  
قانونى لتنزل به الى مجرد الفعل المادى الضخم الأثر قانونا ولا تلحقه أى حصانة  
وهذا الانعدام فى القرار الادارى يفتح الباب لسجبه أو الطعن فيه بغير التقيد  
بشعاع معين .

ويجوب القرار الادارى هى : صدور من غير مختص أو على خلاف الشكل القانونى  
أو مخالفته للقوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها  
أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

### رابعاً : دعاوى التسميات والاستحقاق

=====

هى مطالبة صاحب الشأن بحق ذاتى مقرر له مباشرة فى قاعدة تنظيمية عامة كقانون  
أو لائحة . هنا نجد الإشارة الى أن له تعدده الادارة من أمراً أو تصرفات  
فى هذه الحالة هو مجرد أفعال تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على  
حالة الموظف وهذه الاجراءات والتصرفات لا تعتبر قرارا اداريا وانما أفعالاً مادية  
أو اجراءات تنفيذية لا ترتقى الى مرتبة القرارات .  
وعلى ذلك فدعاوى التسميات لا تتقيد بالشعاع .

### خامساً : دعاوى يجب أن يسبقها نظم وجوبى

=====

وهى التى نصت عليها م ١٢ فقرة ب من قانون مجلس الدولة وهى :

- ١ - القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين و الوظائف العامة او الترقية أو منسجم المملات .
  - ٢ - القرارات الادارية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستدعاء أو فصلهم بخبر الطريق التأديبي .
  - ٣ - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .
- هنا يجب تقديم التظلم خلال استينين يوما من تاريخ صدور القرار أو اعلان صاحب الشأن به أو عليه علم يقينيا . ثم الانتظار ستين يوما وفيها أما يبيت في التظلم بالرفض أو يبيت فيه . وبعد ذلك يمكن اقامة الدعوى .

#### الفرع الثالث : الصفة والمصلحة

- تنصم ٢/١٢ من قانون مجلس الدولة على أنه لا تقبل الطلبات الآتية :
- ١ - الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية . والقاعدة العامة تقول " حيث لا مصلحة لا دعوى " والمصلحة هي الفائدة القانونية التي تعود على المدعي شخصا من جراء رفع دعواه سواء كانت هذه الفائدة هي حماية حقه أو اقتضاة أو الحصول على تعويض مادي أو أدبي عنه وهذا هو التعريف العام للمصلحة إلا أن الحكمة الادارية العليا قد استقرت بالنسبة لدعوى الالغاء على تعريفها بأن يكون المدعي مجرد مصلحة شخصية مباشرة في الطعن على القرار وفي اختتام القرار الاداري بدعوى الالغاء ولا يشترط أن يكون ذا حق منه القرار الاداري بل أن يكون في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا في مصلحة ذاتية .
  - والفائدة القانونية التي تعود على المدعي من دعواه إما أن تكون محققة أو محتملة وإما أن تكون مادية أو أدبية وقد تكون فردية وقد تكون جماعية .

ويتروى على تخلف المصلحة عدم قبول الدعوى .

### الصفة

=====

استقر القضاء الإدارى على أن شرط الصفة فى دعاوى الإلغاء انط بند مع فى شرط المصلحة . فتتوافر الصفة كلما كانت هناك مصلحة شخصية مادية أو أدبية حالة أو محتملة لرفع الدعوى وإن يكون فى حالة قانونية أثر فيها القرار المطلوب إلغاؤه تأثيرا جاسرا .

وقد تساهل القضاء فبسطا يتعلق بتوافر شرط الصفة بالنسبة للأفراد وللجهات الإدارية فى أغلب أحكامه وتشدد فى بعض الآخر .

ملاحظات هامة :

=====

- ( ١ ) للحكمة أن تحكم بعدم قبول الدعوى من تلقاء نفسها لانعدام الصفة .
- ( ٢ ) يجوز ابداء الدفع بعدم الصفة فى أية حالة تكون عليها الدعوى وذلك لتعلق هذا الدفع بالنظام العام .
- ( ٣ ) بمد رفع الدعوى إذا توافر شرط الصفة كان ذلك كافيا لقبول الدعوى .
- ( ٤ ) يتوافر شرط الصفة كذلك بمشول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أثناء نظهر الدعوى : فإذا دفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ثم مثل فى الدعوى فإن دفعه يكون غير جدوا بالنظر وذلك لحضوره و تشمله فى الدعوى فهذا لك يصبح ذا صفة .
- ( ٥ ) الجهة التى تتمتع بالمصلحة الاعتبارية - كالمجالس المحلية - تعتبر ذى صفة وتمثل أمام القضاء وفى مواجهة الغير . أما إذا لم تتمتع الجهة الإدارية بهذه الشخصية فالوزير الذى تتبعه هو الذى يمثلها .

### الفصل الرابع : المحكمة المختصة

سبق الحديث عن أنواع المحاكم التي يشملها قانون مجلس الدولة وقد بينا أنها تشمل المحكمة الادارية ومحكمة القضاء الادارى والمحكمة التأديبية والمحكمة الادارية العليا . ونود أن نشير الى أننا سنتحدث عن المحكمة التأديبية والمحكمة الادارية العليا في بحث مستقل وعلى ذلك فإذا أراد صاحب الحق انتفاء حقه بعد أن تقدم بطلبه الى الجهة الادارية مودة القرار الادارى أو الى الجهة الواسطة . فالى أى المحاكم يتقدم بدعواه حتى يتفادى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ؟

— وقد قامت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة بتحديد اختصاص المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى اجلاً لا ائلاً .  
الايضاح التفريق بين اختصاص كلا منهما حتى يمكن توجيه الدعوى توجيهها سليماً ويمكن بذلك تفادى الدفع بعدم الاختصاص .  
— وقد أقيمت المحكمة الادارية العليا معيار التفريق بينهما استبعاداً .  
ينص المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة والتي نصت على اختصاص المحاكم الادارية بالآتى :

( ١ ) الفصل فى طلبات إلغاء القراءات المنصوص عليها فى البنود ثلثاً

وإبعاء من المادة العاشرة وهى : —

- ١ — الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن فى القراءات الادارية النهائية الصادر بها لتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوة
- ٢ — الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القراءات الادارية الصادرة بإحالتهم الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبى .

وذلك متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والثالث  
ومن يحد لهم وفي طلبات التمويض والترتبة على هذه القرارات .  
( ٢ ) الفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة  
لن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

( ٣ ) الفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة العاشرة  
متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز ٥٠٠ جنية \* المنازعات الخاصة  
بمقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريدات أو بأى عقد ادارى آخر\*  
وعلى ذلك للحكمة الادارية تختص بالموظفين من الدرجة السادسة وحتى  
الدرجة الثالثة من قانون العاملين المدنيين بالدولة . كل تختص  
بمنازعات المقود متى كانت لا تتجاوز القيمة خسطة جنية بهذا التحديد  
القاطع لا اختصاص الحكمة الادارية فكون قد عرفنا اختصاص حكمة القضاء  
الادارى وذلك بعد تحديد معام التفرقة :

١ - فالموظفين الذين هم أعلى من المستوى الثالث تختص بحكمة  
القضاء الادارى بهم من حيث الفصل فى الطلبات المقدمة منهم والمتعلقة  
بالقضاء القرارات الادارية النهائية الطادرة بالتميين فى الوظائف العامة  
أو الترقية أو بمنح الملاوات واحالتهم الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم  
بغير الطريق القلديجى والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت  
المستحقة لهم أو لورثتهم والفصل فى طلبات التمويض والترتبة على هذه  
القرارات .

٢ - وتختص كذلك بحكمة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة  
بمقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريدات أو بأى عقد ادارى  
آخر متى كانت القيمة تتجاوز الخسطة جنية .

٣ - كما أن لمحكمة القضاء الإداري اختصاص ثالث وهو نظر الطعون المرفوعة عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية . وعلى ذلك ، فمحكمة القضاء الإداري تعتبر محكمة عادية ومحكمة استئنافية أو دائرة عادية وأخرى استئنافية في نفس الوقت .

والقاعدة العامة بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة أنها تشمل خمس دوائر هي : الدائرة الأولى " أفراد " الدائرة الثانية " جزاءات " والدائرة الثالثة " ترقيات " والدائرة الرابعة " تسهيات " والدائرة الخامسة " عقود " أما بالنسبة لمحكمة الاسكندرية والمنصورة فتختص كل منها بهذه المنازعات بدورها العادية والاستئنافية .

الفصل الثاني : إجراءات رفع الدعوى وإعلانها ومراحل نظر الدعوى  
=====

رفع الدعوى يتم بإيداع صحيفة الدعوى سكرتارية المحكمة . فما هي صيغة الدعوى الإدارية أمام مجلس الدولة وما هي البيانات اللازمة تأليفها فيها ؟ فإذا تم إعداد صحيفة الدعوى فما هي إجراءات إيداعها سكرتارية المحكمة ؟ وكيف تعلن هذه الصحيفة إلى الجهة الإدارية ؟

أولاً : صحيفة الدعوى  
=====

( ١ ) تنص ٢٥ من قانون مجلس الدولة على ما يلي :

تتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم . موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار إن كان ما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم ومبانا بالاستئناف .

المقدمة للطلب مرفقة بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الأصول عددا كافيا من صور العريضة

والذاكرة وحافظه المستندات .

( ٢ ) تنص ٦٢ من قانون المرافعات وهي تعد كملة للبلاد السابقة من قانون مجلس الدولة على هذه البيانات وهي :

- ١ - اسم المدعى ولقبه ومهنته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته وموطنه .
- ٢ - اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته وموطنه فان لم يكن له موطن معلوم فآخر موطن كان له .
- ٣ - تاريخ تقديم الصحيفة ٤ - المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .
- ٥ - بيان موطن مختار للمدعى في البلدة التي بها مقر المحكمة ان لم يكن له موطن فيها .

٦ - وثائق الدعوى وطلبات المدعى وأسانيد ها .

( ٣ ) تنص ٩ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على أن تقدم المستندات في حافظة يبين فيها تاريخ كل مستند وضمونه بأرقام متتابعة الى سكرتير المحكمة من أصل وبه المستندات وصور من الحافظة وحدها بقدر عدد الخصوم .

( ٤ ) يتم تقديم الدعوى الى سكرتارية المحكمة المختصة ويقوم سكرتير الجدول العام بالتأكد من درجة البطي الوقع على الصحيفة ومن وجود التوكيل الخاص بالدعوى ومن لصق مدة الطأه حسب نوع المحكمة ثم يقوم السكرتير بتقدير الرسوم على الدعوى وهي تتعدد بتعدد الطلبات (أو تجدد الاشارة أنه اذا لم يحدد الرسوم فالمحكمة تستبعد القضية من جدول الجلسة ثم يقوم السكرتير بتحصيل هذه الرسوم ويعد ذلك يقوم الكاتب المختص بانهاء ملف لهذه الدعوى وتأخذ رقم بالسجل العام ثم ترسل عرائض الدعوى مع عدد كاف من الصور الى المحضرين لاعلانها وقلم المحضرين بوجود مجلس الدولة .

١٥) - تنص الم ٢٠١/٦ من ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة على أنه تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمحاسن المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . وتسلم اليها صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام المتعلقة بثلث الجهات .

ب - وتنص الم ٣/٢٥ من قانون مجلس الدولة على أنه : تعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة .

وعلى ذلك فانه يمكن اعتبار أن ادارة قضايا الحكومة هي الفاعل المختار لهذه الجهات الادارية حيث أنها تنوب عنها أمام المحاكم ويكون للبدعي اعلان هذه الجهة الادارية وعلان قضايا الحكومة في ذات الوقت .

ج - وتنص الم ٣ من ق ٤٧ لسنة ٧٣ بشأن الادارات القانونية على اعلان الهيئات العامة والوحدات التابعة لها يكون في مركز ادارتها ولرئيس مجلس الادارة .

د - اذا كان الاعلان موجها من الادارة الى الافراد فهي تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه أو في الموطن المختار في الاحوال التي بينها القانون فاذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم فأخر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها الى النيابة العامة بعد معضل التحريات الكافية للاستدلال على موطن المعلن اليه .

ملحوظة هامة عملية  
=====

واقع الامر أنه لا ترقى بحريضة الدعوى أية مستندات ولكن تودع هذه المستندات في حافظة وتقدم الى مفوض الدولة في مرحلة التحضير أو هيئة المحكمة في الحاسف بهذا تكون قد وضعت صورة عامة لكل ما يتعلق بصحيفة

الدعوى وأيداعها وإعلانها طبقاً لنصوص القوانين المختلفة وكان الواجب علينا أن نعرض نماذج عملية لكل صيغ الدعاوى الإدارية الخاصة بالعاملين في جميع الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية والمتعلقة بالقوانين والإجراءات أمام جميع محاكم مجلس الدولة من أجله باحكام المحاكم ونصوص القوانين والقوانين نسبقها بشئ من الحديث عن جانب على وهام هو الطلبات المستعجلة أمام مجلس الدولة وذلك قبل أن نتطرق للحديث عن مواحل نظر الدعوى .

### الطلبات المستعجلة أمام مجلس الدولة



هناك شروط للاستعجال يمكن إذا توافرت أن يتقدم صاحب الشأن بطلب مستعجل الى مجلس الدولة وهذه الشروط الواجب توافرها حتى يمكن نظر الطلب المستعجل هي :

- (١) توافر حالة الاستعجال : وهي تتوافر في الحالات التي يترتب على فوات الوقت فيها حصول ضرر يمتد رتداً ركة أو إصلاحه كأن يخشى زوال المعامل أو فوات الفرصة أو الحق .
  - (٢) ألا يكون من شأن الفصل في الطلب المستعجل المساس بأصل الحق .
  - (٣) أن يكون المطلوب اجراءاً وقتياً أو تحفظياً .
  - (٤) أن يتوافر الاختصاص الولائي بأصل النزاع بمعنى اختصاص مجلس الدولة بالطلبات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة والمحكمة المختصة بنظر الطلب المستعجل هي ذات المحكمة المختصة بنظر أصل النزاع والطلب المستعجل يرفع الى المحكمة المختصة بذات الاجراءات التي ترفع بها الطعون والطلبات الفرعية أي يرفع بصيغة دعوى .
- أما طلب وقف التنفيذ بصيغة مستعجلة فلا بد أن يطلب في ذات صحيفة الدعوى والحكم في الطلب المستعجل وقتي بطبيعته بحيث ينقض

الوجود القانوني للحكم ويرول كل أثر له بمجرد الفصل والدعوى الموضوعية .  
وقد يصد الحكم في الطلب المستعمل مستقلاً أو يصدر مع الطلب الموضوعي  
فإذا لم تنوأم شروط الاستعمال فالمحكمة تحكم بعدم الاختصاص ويمكن  
الطعن في الحكم في الطلب المستعمل والمحكمة في نظرها للطلب المستعمل  
قد ترسله إلى المفوض للتخصيص مع الطلب الأصلي وقد تنظر فيه بدون تخصيص .  
وجميع الطلبات المستعملة يجوز رفعها استقلالاً مما عدا طلب وقف تنفيذ  
القرار المطعون فيه فلا يجوز رفعه إلا في ذات عريضة الطعن وهو شرط  
شكلي هام يؤدي عدم ابدائه في ذات صحيفة الدعوى إلى الحكم بعدم  
قبوله شكلاً بالإضافة إلى هذا الشرط الشكلي فهناك شروطاً موضوعية  
أخرى مثل ألا يكون القرار الإداري من القرارات التي لا تقبل طلب الغائها  
قبل التظلم منها إدارياً ووجوبها وهي القرارات التي نصت عليها ٢ / ١٢  
من قانون مجلس الدولة وذلك لانعدام حالة الاستعمال وايضاً  
يشترط أن يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها وهذه النتائج  
هي التي يستحيل أو يمتنع معها اصلاحها عيناً أو بالتخصيص عنها  
مادياً أو يمتنع قانوناً اصلاحها وهذا الشرط تقديري للمحكمة .  
وكذلك يشترط أن يكون الطاعن جدياً في طلبه بمعنى أن تظهر جديته  
في العيوب التي يبنى عليها طعنه وهذه العيوب هي عدم الاختصاص  
والشكل ومخالفة القانون واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها  
واساءة استعمال السلطة بالإضافة إلى هذا كله يشترط كذلك لطلب  
وقف القرار ألا يكون قد تم تنفيذ القرار إذ أن طلب وقف التنفيذ يصبح  
غير ذي موضوع .  
والحكم الصادر في الطلب المستعمل كما أوضحنا هو حكم وقفي ولكنه قطعي  
بمعنى أنه يجوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه ويجوز  
الطعن به زول كل أثر له بمجرد الفصل في الدعوى الموضوعية .

## ملاحظات هامة

\*\*\*\*\*

- (١) ادارة قضايا الحكومة تنوب عن الحكومة والمطالع الحكومية فيما يروع منها أو عليها من قضايا أمام مختلف أنواع المحاكم .
- (٢) تملن المريضة أو صف الدعاوى والطمون والأحكام الى ادارة قضايا الحكومة وفروعها بالأقاليم " م ١٣ موافقات " .
- (٣) بالنسبة للهيئات العامة والوحدات التابعة لها والشركات فتملن المريضة الى رئيس مجلس الادارة في مركز الادارة " م ٣ من قانون الادارات القنينة " .
- (٤) بالنسبة الى البند ثالث واربعا وتاسعا من المادة ( ١٠ ) من قانون مجلس الدولة يجب أن يقدم تظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئة الرطسة وانتظار الواعيد المقررة للبت في هذا التظلم " وهو ما يعرف بالتظلم الوجوسى " :-
- (٣) الطلاب التي يقدمها ذ ووالشان بالطنن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتنمين في الوظائف العامة أو الترقية أو منح العلاوات .
- (٤) الطلاب التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبى .
- (٩) الطلاب التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .
- ( ٥ ) طلب وقف تنفيذ القرار يجب أن يرتبط بطلب الغاء القرار في صحيفة واحدة .
- ( ٦ ) يعترض في طلب الغاء القرار الادارى والطنن فيه :-  
أن يكون مرجع الطمن عدم الاختصاص أو عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .  
ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن سن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح .

(٧) المستوى الثانى والثالث للموظفين ومن يعاد لهم هو معيار التفرقة بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية أما عن المنازعات الادارية الخاصة بالمقعود وغيرها فمقتضى زادت قبيتها عن ٥٠٠ ج فتختص بها محكمة القضاء الادارى .

(٨) دعوى الالغاء ليست دعوى بين خصوم انما هى اختتام للقرار المعيب ذاته . وعلى ذلك فان يلزم توجيهها الى الجهة معدة هذا القرار أو من يطلبها لتتلقى وجوه الطعن فيه وتقوم بالدفاع عنه ثم تنفذ ما تنقضى به المحكمة فسي شأ نسـه .

(٩) الأحكام الصادرة فى الدعاوى الميئنة أو قضاء الالغاء هى أحكام ذات حجية مطلقة وتسرى على الكافة وأما الأحكام الصادرة فى الدعاوى الشخصية أو قضاء التمويض فهى ذات حجية نسبية ومقصورة على من كانوا طرفا فيها .

(١٠) اللجنة النقابية هى احدى تشكيلات النقابة العامة والأخيرة وحدها هى صاحبة الحق فى اقامة الدعاوى ولا تلك اللجنة النقابية اقامة هذه الدعاوى لأنها ليست لها الشخصية الاعتبارية التى تتيح لها تمثيل المصلحة المشتركة أو الجمعية لأعضائها أمام القضاء .

(١١) دعاوى النساء أو الاستحقاق أو تسوية الحالة وهى التى يطالب فيها صاحب الحق بحق ذاتى مقرره مباشرة فى قاعدة تنظيمية عامة كقانون أو لائحة مثل مطالبة بالمرتب والمعاين والكفاة لا تنعمن أولا تخضع ليعاد دعوى الالغاء .

صيفية رقم "١"

المطالبة بضم مدة خدمة عسكرية الى مدة الخدمة المدنية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الاستاذ / المستشار ورئيس محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية

" حسب درجة المامل "

تحيّة طيبة ومعدّ

مقدمه لسيادتك : \_\_\_\_\_ (بيانات الطالب مثل اسمه ووظيفته وعنوانه ومحلّه

الاختار مكتب الاستاذ / \_\_\_\_\_ المحامي بشايع \_\_\_\_\_)

ضد

١ - المحافظ والوزير /

٢ - مدير عام الشرطة الحكومية /

وعلنوا بإدارة قضايا الحكومة شايع \_\_\_\_\_

الوضيع

عين الطالب بجهة \_\_\_\_\_ بالدرجة \_\_\_\_\_ فى تاريخ \_\_\_\_\_

وحيث أن الطالب مدة خدمته العسكرية انه تم تجنيده فى تاريخ \_\_\_\_\_

وحيث أنه يحق للطالب أن تحسب له مدة الخدمة العسكرية التى قضاها كأنها مدة

خدمة مدنية وتحسب هذه المدة فى الأقدمية واستحقاق العلاوات كما تحسب مدة

خبرة وأقدمية طبقة للخدمة ٤٤ من ١٢٧ سنة ٨٠ ومن حيث أن الطالب قد تقدم بمثل

هذا الطلب الى الجهة الدعى عليها اكثر من مرة الا انها لم تستجب له حيث كان

ذلك بتاريخ \_\_\_\_\_

## لذلك

يلتزم الطالب الحكم له بقبول الطلب شكلا وفي الموضع بأحقينه في ضم مدة الخدمة العسكرية التي قضاها اعتبارا من تاريخ ————— الى مدة خدمته الحالية واحتسابها كأنها قضت بالخدمة المدنية مع استحقاقه العلاوات المقررة واحتسابها مدة خبرة وأقدمية مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزام الجهة الداعية عليها بالمصروفات ومقابل أنعاب المطالبة .

وكيل الطالب

الحامى

تنص المادة ٤٤ من ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بطل فيها مدة الاستبقاء بعد انطام مدة الخدمة اللازمة العامة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة كبد مدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التى تتطلب الخبرة أو تشتط عند التعمين أو الترقية ويستحقون عليها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع . وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى ذات الجهة ويحمل باحكام هذه المادة اعتبارا من ١/١٢/٦٨ .

### صيغة رقم ٢٠

طلب الغاء قرار ادارى نهائى بانتهاء الخدمة  
بالنسية للمعين لاول مرة تحت الاختبار

.....

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى  
أوالحكمة الادارية اذا كان الموظف من المستوى الثانى  
والثالث ومن يعادلهم ( وهو هنا فى الغالب يكون من المستوى الثانى والثالث )  
بعد النسيبة ،

مقدمه لسيادتك / والذي يعمل فى جهة والقيم

يشاع

ومحله المختار مكتب الاستاذ / بشاع

ضد

وتعلن

### الموضوع

الطالب حاصل على مؤهل ——— وقد عين بجهة ——— بالقرار رقم ———  
الصادر فى تاريخ ——— وقد تسلم عمله بوظيفة ——— اعتمداً من تاريخ ———  
وتاريخ ——— صدر القرار رقم ——— بانتهاء خدمة الطالب والمعين لأول  
مرة تحت الاختبار وحيث أن قرار انهاء خدمة الطالب قد صدر مخالفاً للمادة ٢٢ من  
القانون رقم ١١٥ لسنة ٨٣ بتعديل احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم  
٤٧ لسنة ٧٨ .

اذ أن الأمر لم يعمر لى لجنة شئون العاملين .  
وحيث أنه يشترط لثبوت صلاحية العامل بأن يجتاز بنجاح برنامج التدريب الذى  
تقيمه الوحدة وهو لم يحدث بالنسبة الى الطالب ان لم تتم له الوحدة التى يعمل

بها اشتراكه في أى برنامج للتدريب ومع ذلك قد أنهت خدمته وفي هذا مخالفة للقانون سالف الذكر .

لذلك

يلتمس الطالب :

أولا : الحكم بحصة مستحقة بوقف تنفيذ القرار الصادر بإنهاء خدمة الطالب والوارد بصحيفة الدعوى .

ثانيا : الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضع المأخوذ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل الطالب

الحامى

١ - تنصم ٢٢ من ق ١١٥ لسنة ٨٣ بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ الخاص بالمعلمين المدنيين بالدولة (يوضع المعلمون لأول مرة تحت الاختبار لمدة ستة أشهر من تاريخ تسلمهم العمل وتقرر صلاحيتهم خلال مدة الاختبار فإذا ثبت عدم صلاحيتهم انتهت خدمتهم إلا إذا رأت لجنة شئون المعلمين نقلهم إلى سى وظائف أخرى على أن يقضوا في هذه الحالة فترة اختبار جديدة ويشترط في جميع الأحوال لثبوت صلاحية المعلم أن يجتاز بنجاح برنامج التدريب الذى يتيح له الوحدة التى يحمل بها أو الذى تقرره الوحدة للتدريب التأهيلي للمعلمين من الخريجين عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب . . . . .

٢ - يشترط في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في بند ٥ من مادة ١٥ من قانون مجلس الدولة أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة

( ٤٤ )

استعمال السلطة " ١٤٣ " من قانون مجلس الدولة .

٣ - طلب وقف التنفيذ يجب أن يرتبط بطلب الالغاء في صحيفة واحدة .

+ x + x + x + x + x + x + x +

+ x + x + x + x + x + x +

طلب المعاء تقرير الكفاية السنوى  
+++++

السيد الاستاذ المششار / رئيس محكمة القضاء الادارى

أو المحكمة الادارية " حسب درجة الموظف "

بعد التحية

مقدمة لسداد تكم بيانات الطالب

ضد

١ - الجهة الادارية

وتعلن

الموضوع

يشغل الطالب وظيفه ————— جهة ————— بتاريخ ————— نشر اعلانه  
بصورة من تقرير الكفاية السنوى المقدم عن ادائه بتقديرا أو بوجوبه منوط ولم كان  
هذا التقرير لا يستند الى واقع الحال اذ أن الطالب مثال الجديدة في العمل  
والسلوك فقد تقدم بمتظلم من هذا التقرير بتاريخ ————— أى خلال مدة  
العشرين يوما من تاريخ علمه إلا أنه قد فوجئ بأن رئيسه في العمل والذي قد  
اشترك في وضع التقرير عنه قد اشترك في لجنة التظلمات التي نظرت في ظلمه ؛  
وحيث انه قد صدر لجنة التظلمات والخروج ————— برفض التظلم المقدم منه .  
وحيث ان ذلك يخالف القانون اذ ان القانون قد نص على عدم اشتراك من وضع  
تقرير الكفاية عضوا في لجنة التظلمات .

لسذلك

يلتمس الطالب الحكم له بقبول الطلب شكلا وفي الموضوع بالغاء تقرير الكفاية السنوى  
والقدم من الجهة الادارية عن العامل مع لم يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة

المدعى عليها بالمصروفات ومقابل انتخاب المحاماة

(١) تنعزم ٣ من ق ١١٥ لسنة ٨٣ بتعديل احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ والخاضع للعالمين الدينين بالذولة على : " تعلن وحدة شئون العالمين العالم بصورة من البيان التقدم عن ادائه أو تقرير الكفاية بمجرد اعتياده من السلطة المختصة أو من لجنة شئون العالمين بحسب الاحوال " . وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه ويكون تظالم العالمين شاغلي الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن ادائهم الى السلطة المختصة .

ويكون تظلم باقى العالمين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض وتشكل بقرار من السلطة المختصة من كبار العالمين ممن لم يشتركوا في وضع التقرير وعضو نختاره اللجنة النقابية بالوحدة ان وجدت .

صيت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة المختصة أو اللجنة نهائيا ولا يحتج بهما في تقييم الاداء أو التقرير نهائيا الا بعد انقضاء مهلة التظلم منه أو البت فيه .

(٢) يحتج في حكم القراءات الادارية وفى السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها إتخاذ وفقا للقوانين واللوائح وعلى ذلك اذا انقضت مدة الستين يوما بعد تقديم التظلم ولم يبت فيه فله اقامة دعواه .

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

## صفحة رقم ٤

طلب بالغاء قرار يفصل عامل عنه تقريراً سنوياً

بمرتبه ضعيف

+++++

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاة الاداري

أو المحكمة الادارية - حسب درجة الموظف -

تحية طيبة

مقدمه لسيادتكم / بيانات الطالب :

-----

الجهة المدعى عليها

وتعلن

الموضوع

يحمل الطالب بالجهة ----- بوظيفة ----- بتاريخ -----  
 تم اعلانه بال تقرير السنوي وقد كان بمرتبه ضعيف ، وبالسنة لثالية ثم  
 اعلانه ايضا بتقرير كفايته وقد كان ايضا بمرتبه ضعيف وقامت الجهة  
 الادارية بفصله بالقوار رقم ----- بتاريخ -----  
 تقدم الطالب بتظلمه الى الجهة الادارية .

وحيث انه قد انقضت مواعيد البت في التظلم دون البت فيه من الجهة الادارية  
 او حيث ان الجهة الادارية قد قامت بالبت في التظلم بالرفض .  
 ومن حيث ان هذا الفصل قد جاء مخالفا للقانون اذ لم يحضر الامر على  
 لجنة شؤون العاملين كما نصت بذلك المادة ٣٥ من ق ١١٥ لسنة ٨٣ .  
 لذلك

يلتمس الطالب :

اولا : الحكم بحفنة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الفصل الصادر بمرقم -----

ب تاريخ -----

ثانيا : الحكم بقبول الطلب شكلا وفي الموضع بالغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الدعى عليها بالمصروفات ومقابل انعاب المحاماة .

١ - تنص م ٣٥ من ق ١١٥ لسنة ٨٣ على أنه " يحرض أمر العامل الذي يقدم عنه تقريران سنويان مختلفين بمرتبة ضعيف على لجنة شئون العاملين فإذا تبين لها من فحص حالته انه أكثر ملائمة للقيام بوظيفة اخرى في ذات درجة وظيفته قررت نقله اليها اما اذا تبين للجنة انه غير صالح للعمل فأيامه وظيفة من ذات درجة وظيفته بطريقة مرضية اقترحت فصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش والمكافأة أو منحة اجازة .

وترفع اللجنة تقريرها للسلطة المختصة فإذا لم تحتد اعادته للجنة مع تحديد الوظيفة التي ينتقل اليها العامل فإذا كان التقرير التالي مباشرة بمرتبه ضعيف يفصل العامل من الخدمة في اليوم التالي لاعتباره نهائيا مع حفظ حقه في المعاش والمكافأة .

صجوز بقرار من مجلس الوزراء منح العاملين شاغلي الوظائف العليا اجازة اذا ثبت من واقع بيانات تقييم ادائهم البودعة ملفاتهم خد منهم أن اداءهم لا يصل لوظائفهم اقل من المستوى المطلوب وذلك بناء على توصية لجنة تشكل برئاسة الوزير المختص والمحافظة أو رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة بحسب الاحوال ومضوية اثنين من العاملين بالوزارة أو المحافظة أو الهيئة ممن يسيقون العامل المقترح منحة اجازة نفسى اقدمية الوظيفة فإذا لم يوجد بالوحدة اثنان يسبقان العامل في اقدمية الوظيفة اكتفى برأى الوزير أو المحافظ أو رئيس مجلس ادارة الهيئة .

٢ - م ٣٣ من ذات القانون تنص :-

( ٤٩ )

” اذا كانت مدة موفى العامل ثمانية اشهر فاكثر فقد ركفايته بمرتبة جيد حكما  
فاذا كانت كفايته و العام السابق بمرتبه ممتاز فتقد ر بمرتبه ممتاز حكما •

x + x + x + x + x + x + x + + + x + x + x +

+ x + x + x + x + x + x + x +

صيغة رقم ٥ ٣ الطعن في قرار سلبى \*

(١) استقلالات الدرسين العالمين بالتربية والتعليم  
+++++

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى  
أو المحكمة الادارية حسب درجة الدرس

بعد التحيّة

مقدمة لسيادتك / بيانات الدرس

\_\_\_\_\_ ضد

السيد المحافظ

معلن بادرة قضايا الحكومة بشارع

الموضوع

يعمل الطالب مد رسا بعد رسة \_\_\_\_\_ بد برة التربية والتعليم  
بمحافظة \_\_\_\_\_ وتاريخ \_\_\_\_\_ تقدم الطالب  
باستقالته مكتوبة من العمل غير معلفة على شرط أو مقترنة بقيد .  
وحيث انه انقضى مدة الثلاثين يوما من تاريخ تقديم الاستقالة الا أن  
الجهة الادارية لم تبت في طلب الاستقالة وحيث أن الطالب قد  
استمر في عمله بعد تقديم طلب الاستقالة حتى انقضاء مدة الثلاثين  
يوما بعد تقديم طلب الاستقالة حتى انقضاء مدة الثلاثين يوما وحيث  
أنه بذلك تكون استقالته مقبولة بحكم القانون حسب' فيصرم ٩٧ من  
ق ٤٧ لسنة ٧٨ والخاص بالعالمين المدنين بالدولة .

لذلك

يلتزم الطالب الحكم له بقبول الطلب شكلا وفي الموضوع الحكم له بقبول  
استقالته بحكم القانون حسب نص المادة ٩٧ من ق ٤٧ لسنة ٧٨ ولر.

مع لم يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصرفيات ومقابل أتعاب  
المحاسبة .

عن الطالب

المحامي

١ - تنصم ٩٧ من ق ٤٧ لسنة ٧٨ على أنه :  
للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهي  
خدمة العامل الا بالقوار الصادر بقبول الاستقالة ويجب البت في طلب  
الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة  
مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بمقيد وفي  
هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة  
اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة  
العامل مع اخطار العامل بذلك على ألا يزيد مدة الارجاء على أسبوعين  
بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا احيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد  
الحكم في الدعوى بخير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش ويجب على  
العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى  
أن ينقضى الجهاد المنصوص عليه في الفترة التالية .

٢ - تنصم ٦٤ من اللائحة التنفيذية لقانون العاملين على أنه اذا قدم  
العامل استقالته فعلى ادارة شؤون العاملين بالجهة التي يقيمها  
أن تثبت عليها تاريخ ورودها وتعرض هذه الاستقالة فوراً على السلطة

المختصة مشفوعة بخبرة تفصيلية عن حالته من واقع ملف خدمته • فإذا -  
أرأت السلطة المختصة الموافقة على قبول الاستقالة أو إرجاء قبولها لأسباب  
تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد العامل تترتب  
على إدارة شؤون العاملين إبلاغ العامل فوراً بذلك •  
وفي جميع الحالات تودع الاستقالة بملف خدمة العامل بعد التأشير عليها  
بقرار السلطة المختصة •

---

( ٥٣ )

صفحة رقم " ٦ "

" ٢ " استقالات المدربين العالمين بالتربية

والتعليم

السيد الاستاذ / المستشار ورئيس محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية

حسب درجة الموظف .

نحبة طيبة ومعد .

قدمة لسيادتكم / بيانات الطالب

\_\_\_\_\_

١ - المحافظ /

يعلن بإدارة قضايها الحكومة بشايع

الموضوع

يحمل الطالب مد رسا بعد رسة \_\_\_\_\_ بعد بيرة \_\_\_\_\_ محافظة \_\_\_\_\_

وقد انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متصلة أو ثلاثين يوما متقطعة .

وحيث أنه لم يقدم أسبابا أو أذنا خلال الخصة عشر يوما التالية .

وحيث أنه لم تتخذ ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه

ما يعد ذلك كله لاعتبار العامل مستقبلا من تاريخ انقطاعه عن العمل اعتبارا

من تاريخ \_\_\_\_\_ عملا ينص م ٩٨ منق ٧٨ / ٤٧ .

لذلك

يلتمس الطالب قبول الطلب شكلا وفي الموضوع الحكم له باعتباره مستقبلا من تاريخ

\_\_\_\_\_ تاريخ انقطاعه عن العمل عملا ينص المادة ٩٨ منق ٤٧ لسنة

١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الدعى عليها بالمصاريف

ومقابل اتعاب المحاماة .

تنصم ١٨ من ق ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والظاهر بالعالمين الذين بالدولة على أنه يعتبر العامل مقدما لاستقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وخسى هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقر بعدم حرمانه من أجره عن مسدة الانقطاع

إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه الدة فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتبهة من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتبهة في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه الدة .

وفي الحالتين السابقتين يتمين انذار العامل كتابه بعد انقطاعه لمسدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية .

٣ - إذا التحق بخدمة أمة جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتبهة من تاريخ التحاقه بالخدمة فسى هذه الجهة الأجنبية ولا يجوز اعتبار العامل مستقلا في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضد إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو الالتحاق بالخدمة في جهة أجنبية .



صيفه رقم " ٧ "

طلب استحقاق راتب بالنسبة لمن حصل على مؤهل أعلى  
أثناء الخدمة

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية  
" حسب درجة الموظف " .

بعد التهيئة //

مقدمه لسيادتك / بيانات الطالب

ضد

الجهة ( حسب المواد ٣ من قانون الادارات القانونية أو قضايا الحكومة حسب  
المادة ١٣ موافعات ) وتعلن

عن الطالب بجهة ——— بوظيفة ——— بالمؤهل الدراسي ———  
وقد حصل الطالب أثناء خدمته الوظيفية على مؤهل أعلى هو ———  
بتاريخ ——— تم تعيين الطالب بالمؤهل الأعلى بوظيفة ———  
الا أن الجهة الادارية قد منحته راتب الوظيفة الجديدة التي عين عليها  
بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه ومن حيث أنه يحق للطالب حسب نعرم ٢٥  
مكرر من ق ١١٥ لسنة ١٨٣ أن يمنح راتبه السابق الذي كان يتقاضاه في  
الوظيفة السابقة مضافا اليها علاوة من علاواتها الأكبر حتى وإن تجاوز  
نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها //

ومن حيث أن قد تقدم بتظلم مؤرخ في ——— برقم ——— إلى  
الجهة الادارية الا انها قد رفضت التظلم المقدم منه .  
ومن حيث أنه يحق للطالب أن يقيم دعواه في المهاد للمطالبة بما يستحقه  
طبقا للقانون .

## لذ لك

يلتمس الطالب الحكم له بقبول الطلب شكلا وفي الموضع بالحكم له بأحقته في استحقاقه راتبه السابق ضافا اليه علاوة من علاواتها حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعميين عليها مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الداعية عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

## وكيل الطالب

## المحامي

م ٢٥ مكرر : مع مراعاة حكم النية ( ١ ) من الفقرة الثالثة من المادة ( ١٨ ) من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجداول التوظيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثناءهم من شروط الإعلان والامتحان اللازمة لشغل هذه الوظائف .

ويمنح العامل الذي يعين وفقا لاختتام الفقرة السابقة أو مربوط درجة الوظيفة المعميين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبة السابق ضافا اليه هذه العلاوة أيها أكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعميين عليها . وتشرح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالوهر الأعلى الذي حصل عليه .

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

صيغة رقم "٨"

طلب بدل وظيفي خاص بالأطباء

أو المصلحة الإدارية

السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإداري حسب درجة الموظف .

بعد التحيّة .

قدّمه لسيادتك / بيانات الطالب

فهد

١ - السيد / وزير الصحة يعلن بإدارة قضايا الحكومة بشارع  
أو السيد / رئيس الجامعة أو رئيس مجلس إدارة المستشفيات الجامعية  
ويعلن بمركز إدارة المستشفيات بشارع أو الإدارة الجامعية شارع

### الموضوع

يعمل الطالب بوظيفة طبيب بشري بمستشفى ————— بمحافظة —————  
بالدرجة ————— اعتباراً من تاريخ —————

وحيث أن الوظيفة المعلن عليها نستلزم منع شغلها من محاولة المهنة  
وحيث أنه يخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨، لما كان ذلك للتفانه يستحق  
بدل وظيفي طبقاً للفقرة الواردة للمادة (١) من قرار نائب رئيس مجلس  
الوزراء رقم ٢٩١١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد منح بدل وظيفي للأطباء  
البشريين وأطباء الأسنان الخاضعين للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بوحدة  
الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة .  
لذلك

يلتمس الطالب الحكم له بقبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بأحقاقه في استحقاقه  
البديل الوظيفي المنصوص عليه بالقرار رقم ٢٩١١ لسنة ٨١ من تاريخ شغله  
الوظيفة التي استلزم منع شغلها من محاولة المهنة مع ما يترتب على ذلك

من آثار والزام الجهة الدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل الطالب

المحامي

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١١ لسنة ٨١ بشأن قواعد منح بدل وظيفي للأطباء البشريين وأطباء الاسنان الخاضعين للقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ بوحدة الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة :-

مادة ١ :- يمنح الأطباء البشريون وأطباء الاسنان العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ المشار اليه بوحدة الجهاز الادارى - للدولة والهيئات العامة الذين يشغلون وظائف تستلزم منح شغلها مسن مزاولة المهنة بدل وظيفي بالقطر التالية :-

١٨٠ ج سنويا للأطباء شاغلي وظائف الدرجة الثالثة .

٣٦٠ ج سنويا للأطباء شاغلي وظائف الدرجة الثانية .

٤٨٠ ج سنويا للأطباء شاغلي وظائف الدرجة الاولى ومدبر عام .

مادة ٢ :- تحدد الوظائف المشار اليها باللمدة السابقة بقرار من الوزير المختص بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

مادة ٣ :- يجوز الجمع بين البدل الوظيفي المقرر وفق احكام هذا القرار وبدل الاقامة ومدلات ظروف أو مخطوط الوظيفة المقررة قانونا اذا توافرت شروط استحقاقها ولا يجوز الجمع بين البدل الوظيفي وبدل التمثيل المقرر لشاغلي الوظائف العليا .

مادة ٤ :- يسرى على البدل ما يسرى على الاجر عند القيام بالاجازات - المختلفة أو عن تخفيضه أو وقفه كله أو جزء منه .

مادة ٥ :- يحظر صرف البدل الوظيفي عند نقل الطبيب الى وظيفة لا تقتضى منح شغلها من مزاولة المهنة حتى ولو امتنع الطبيب من مزاولة المهنة .

مادة ٦ :- يحتفظ الاطباء البشريون واطباء الاسنان الموجودون بالخدمة  
عنه العمل باحكام هذا القرار بقيمة ما يتقاضونه حاليا من بدلات وفقا لاحكام  
القرار المنظم لها على خلاف الشروط الواردة بهذا القرار حتى تزول الاسباب  
التي دعت الى منح تلك البدلات .

مادة ٧ :- تلغى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٨١ لسنة ٦١ هـ ٢٤٥ لسنة  
٦١ هـ ٣٠٧١ لسنة ٦٢ هـ كما يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

\*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\*

( ٦٠ )

مبنية رقم ٩

طلب اجازة السفر الزوج أو الزوجة

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى او المحكمة الادارية

" حسب درجة الموظف "

بعد النجدة

مقدمه لسيادتكم / بيانات الطالب

عدد

جهة الاعلان

الموضوع

بمحافظة

بجهة

يحمل الطالب بوظيفة

و حيث ان زوجة الطالب قد تحصلت على عقد عمل و رخص لها بالسفر الى

الخارج الى دولة \_\_\_\_\_

و حيث ان الطالب قد تقدم بطلب اجازة مؤرخ في الى الجهة

الادارية التى يعمل بها الا انها لم تستجب الى طلبه و لم تبت فيه او

رفضته و حيث ان ما صدر من الجهة الادارية بعد مخالفا للقانون انه ان

م ٦٩ من ق ١١٥ لسنة ٨٣ والخاص بالعاملين المدنيين بالدولة و

الصادر بتمديد بعض احكام ق ٤٧ لسنة ٧٨ تنص على انه يتمتع على

الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج او الزوجة في جميع الاحوال .

و حيث ان كلا من الزوجين يخضعان لاحكام القانون ٤٧ لسنة ٧٨

و حيث ان م ٦٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ٧٨ تنص ايضا على

وجوب استجابة الجهة الادارية لطلب الزوج او الزوجة اذا رخص لاحد هما

بالسفر للخارج

لذلك

يتمنى الطالب : -

- أولاً :- الحكم له بحقة يستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر من جهة الادارة والمؤرخ برفض طلب الاجازة التقدم من الطالب
- ثانياً :- الحكم له بقبول طلبه شكلاً وفي الموضع بالغاء القرار الاداري الصادر من الجهة الادارية مع ما يترتب على ذلك من آثاره وأحقته في طلب الاجازة طبقاً للقانون مع الزام الجهة المدعى عليها بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .
- (أ) حالة ما اذا امتنعت جهة الادارة عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح وهو ما يحدد قرار سلبها فيمكن ان تنتهي الطلبات الى :-
- ثانياً :- الحكم له بقبول طلبه شكلاً وفي الموضع بالغاء القرار السلبى بالامتناع والصادر من جهة الادارة باقتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه مع ما يترتب على ذلك من آثاره الزام الجهة المدعى عليها بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .
- وكيل الطالب  
المحامي

١ - تنص ٦٩ من م ١١٥ لسنة ٨٣ على انه :-

تكون حالات الترخيص باجازة بدون مرتب على الوجه الاتي :-

- ١ - منح الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة اشهر على الاقل اجازة بدون مرتب ولا يجوز ان تطول هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج كما لا يجوز ان تتصل هذه الاجازة بإعادة الى الخارج ويضمن على الجهة الادارية ان تستجيب لطلب الزوج او الزوجة في جميع الاحوال

٢ - تنص مادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ٧٨ على انه :

( ٦٢ )

ي منع الزوج او الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر للخارج لمدة سنة أشهر  
على الاقل اجازة بدون مرتب و ي تمين على الجهة الادارية ان تستجيب  
في جميع الاحوال لطلب الزوج او الزوجة بشرط ان يكون كلاهما من العاملين  
الخاضعين لاحكام هذا القانون او من العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم  
قوانين او قرارات خاصة و لا يسرى هذا الحكم على العاملين بالقطاع الخاص

=====

=====

صبعة رقم ١٠٠

طعن أمام المحكمة التأديبية

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة التأديبية بحافظة

بعد التحية

قدمه لسيادتكم / بيانات الطالب

ضد

١ - السيد / رئيس جامعة  
أوالسيد / وزير  
ويعلن بإدارة الجامعة بشارع  
ويعلن بإدارة قضايا الحكومة بشارع

الموضح

بتاريخ  
لا رتابة  
الوظيفي وذلك لا رتابة  
ولما كان هذا القرار قد جاء على غير اساس من الواقع او القانون فان الطاعن  
يطعن عليه للأسباب الآتية :  
" أسباب إلغاء القرارات التأديبية :-

١ - انعدام السبب : فالقرار التأديبي يجب أن يكون مسببا شكلا وواقعا .  
٢ - الاختصاص : الجزاء الصادر يجب أن يصدر من مختص بتوقيع الجزاء طبقا  
للقانون الذي يحكم العامل .

٣ - مخالفة الاجراءات : فهناك عدة اجراءات اذا لم تتحقق أو شابها نسيب  
من القصور فان القرار التأديبي يكون حقيقا بالالفاء وهذه الاجراءات  
هي :-

١ - الاحالة الى التحقيق يجب أن تصدر من مختص .

ب - أن يقوم بالتحقيق مختص

جـ - أن يدون التحقيق كتابة .

د - أن تسمع أقوال العامل وأوجه دفاعه وهى من ضمانات التحقيق .

٤ - عدم التناسب بين الفعل والجزاء : أى عدم وجود ملائمة ظاهرة بين الفعل والجزاء أو اتسم الجزاء بالغلو فهنا يعد ذلك اساءة لاستعمال السلطة ويخضع للطعن بالالغاء .

٥ - ابتداء عقوبة جديدة : وهو لم يعرف بالجزاء المقنع : فالجزاء يجب أن يكون صريحا ومنصوص عليه في الجزاءات التى ينظمها القانون أو اللائحة التى تنظم الجهة التى يعمل بها العامل فاذا ابتدئ مصدر الجزاء نوعا جديدا من الجزاءات مثل النقل أو الندب وغيره فهنا يعد ذلك جزءا مقنعا اراد به مصدر الجزاء مجازاة العامل ويكون ذلك غالبا في حالة ما اذا تقدم العامل بشكوى هدد رئيسه أو ضد جهة العمل ه فهنا يقوم الرئيس الادارى بنقل العامل في اعقاب تقدمه بهذه الشكوى ففي هذه الحالة يعتبر تصرف الرئيس الادارى جزاءا مقنعا يحق للطالب أو للعامل الغاءه .

٦ - ازدياد العقوبة : أى توقيع أكثر من عقوبة عن مخالفة واحدة .

ومن حيث أن الطاعن قد تقدم بتظلم مؤرخ في بعد اعلانه بهذا الجزاء الا أن الجهة الادارية قد رفضت تظلمه أو لم تبت في تظلمه بعد أن تقدم به في اليماد القانونى .

ومن حيث أن الطاعن قد تقدم بطعنه في اليماد القانونى وذلك يكون الطعن قد استوفى الشكل القانونى .

لذلك

يلتمس الطالب

الحكم له بقبول الطعن حكلا وفي الموضع بالغاء القرار الصادر من

والمؤرخ :  
والذى تضمن مجازاة العامل بجزاء مع  
ما يترتب على ذلك من آثار والزام المظلمون ضدّه بالصروفات ومقابل انما بالجملة  
وحفظ كافة الحقوق الاخرى .  
وكيل الطالب  
المحامي

صيعة رقم " ١١ "

مدل عدوى للماليس بالمستشفيات الجامعية  
وزارة الصحة

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية  
حسب درجة الموظف .

بعد التحيّة

مقدمه لسيادتكس / بيانات الطالب

ضد

١ - السيد / وزير الصحة

ويعلن بإدارة قضايا الحكومة بشارع

أو السيد / رئيس مجلس إدارة المستشفيات الجامعية ويعلن بمركز إدارة

المستشفيات بشارع

أو السيد / رئيس جامعة ويعلن بالإدارة القانونية بشارع

وذلك في حالة ما إذا كان الطالب يعمل بالمستشفيات الجامعية وليس فى

مستشفيات وزارة الصحة .

الموضح

يعمل الطالب بوظيفة بقسم بالمستشفى الرئيسى الجامعى

بجامعة وحيث أن الطالب معرض لخطر العدوى

وحيث أنه بذل يستحق بدل عدوى بسبب طبيعة عمله الذى تقتضى منه مخالطة

المرضى حسب القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٥ لسنة ٦٠ والقرارات الوزارية وأوامر

٥٠٨ ، ٧٢٧ لسنة ٦٣ ، ٥٠٦ لسنة ٦٤ ، ٧٢٧ لسنة ٦٥ وحيث أنه

يستحق ذلك البدل اعتباراً من تاريخ تاريخ عمله بالقسم المذكور

( ٦٦ )

والفئات الواردة بالقرار الجمهوري .

لذلك

يلتمس الطالب الحكم له بقبول الطلب شكلا وفي الموضع بالحكم له باستحقاقه  
بدل العدوى حسب القرار الجمهوري سالف الذكر والفئات الواردة به اعتبارا  
من تاريخ تاريخ تحينه بقسم

وكيل الطالب

الحامى

١ - الوظائف المستحقة صرف بدل العدوى في المستشفيات الجامعية بكل من

مستشفيات جامعة القاهرة وعين شمس والاسكندرية :-

الاطباء والحكيمات ومساعدات الممرضات باقسام الصدر وعنابر الصدر والعمليات  
الخاصة بمرض الدرن ، والمساعدون الفنيون القائمون باعمال ساعدي معمل  
العمل بمعامل المستشفيات الجامعية .

المستخدمون والمستخدمات والخدم العاملون باقسام الصدر وعنابر جراحة  
الصدر والعمليات الخاصة بمرض الدرن بالمستشفيات والمساعدون الفنيون غير  
القائمين باعمال ساعد معمل وذلك للعاملين بالاقسام المذكورة بصفة مستمرة  
على أن يطبق ذلك على الوظائف المطالعة بالمستشفيات الجامعية .

الاطباء المقيمون بقسم الباثولوجيا الاكلينيكية بالمستشفيات .

الاطباء والكيميائيون والصيادلة بمعامل المستشفيات الجامعية والموظفون والعمال  
باقسام الباثولوجيا الكيميائية .

٢ - كليات الطب البيطرى

المساعدون الفنيون والعمال بقسمي البكتريولوجيا والپاثولوجيا والطفيليات واطباء  
المستشفيات الخاصة بكليات الطب البيطرى والعمال الذين يتعرضون لخطر  
العدوى وذلك بالنسبة لكلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة وسيوط والعمال  
بمادتي مراقبة الاغذية والامراض المعدية بكلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة  
والاطباء البيطريون بكليات الزراعة من غير اعضاء هيئة التدريس والاطباء البيطريون  
بالمعاهد العليا الزراعية .

٣ - هيئة التدريس والمعيدون والمساعدون الفنيون والعمال باقسام الباثولوجيا  
والبكتريولوجيا والطب الشرعي وهيئة التدريس والمعيدون والمساعدون الفنيون  
والعمال والمشرح الفني بقسم الطفيليات .

وهيئة التدريس والمعيدون والمساعدون الفنيون والعمال ورؤساء المعمل  
بالباثولوجيا الاكلينيكية .

صفحة رقم ١٢

طبيب بالغا، قرار صادر بالفصل بغير الطريق التأديبي  
.....

السيد الأستاذ المستشار / رئيس القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية

• حسب درجة الموظف •

بعد التحية

مقدمه لسيادتكم / بيانات العامل

ضد

جهة الاعلان

الموضوع

بتاريخ صدر قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ..... بسنة  
بفصل الطالب بغير الطريق التأديبي بدعوى أنه قد قامت بشأنه دلائل  
جدية على ما يمس أمن الدولة وسلامتها •

وقد تظلم الطالب الى الجهة الدعي عليها بتاريخ  
لم ترد عليه ولم تبت في تظلمه •

ومن حيث أن هذا القرار قد صدر مخالفا للقانون رقم ١٠ لسنة ٧٢ في شأن  
الفصل بغير الطريق التأديبي حيث لم يسبق سماع اقوال الطالب •  
ومن حيث أنه يحق للطالب ان يتقدم بطلب صرف راتبه بحقة مستعجلة لحين  
الفصل في الموضوع حيث لا مورد لوزقه الا العمل •  
لذلك

يلتمس الطالب :

أولا : الحكم بحقة مستعجلة باستنوا صرف راتبه وقد ره وذلك  
اعتبارا من تاريخ فصله في وعلى أن يكون التنفيذ بمسوده الحكم  
الاصليه •

ثانيها : الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضع بالغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الدعي عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وحفظ كافة الحقوق الاخرى .

وكيل الطالب  
المحامي

١- يشترط لطلب استمراء صرف الراتب كله أو بعضه أمام المحكمة الادارية أو القضاء الادارى :- أ- ان يكون القرار صادرا بالفعل بغير الطريق التأديبي ب- سابقة التظلم .

ج- الجدية والاستعجال وتعذر تدارك النتائج .  
٢- ينص القانون رقم ١٠ لسنة ٧٢ في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي على أنه :-

لمادة (١) :- مع عدم الاخلال بالسلطات التي يقرها القانون في حالة اعلان الطوارئ لا يجوز فصل العامل باحدى وظائف الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة والهيئات العامة ووحداتها الاقتصادية بغير الطريق التأديبي الا في الاحوال الآتية :-

١- اذا اخل بواجبات الوظيفة بطر من شأنه الاضرار الجسيم بالانتاج أو مصلحة اقتصادية للدولة أو احد الاشخاص الاعتبارية العامة .

٢- اذا قامت بشأنه دلائل جدية على ما يمس أمن الدولة وسلامتها .

٣- اذا فقد اسباب الصلاحية للوظيفة التي يشغلها لغير الاسباب الصحية وكان من شاغلي وظائف الادارة العليا .

٤- اذا فقد الثقة والاعتبار وكان من شاغلي الادارة العليا .

لمادة (٢) :- يتم الفصل في الاحوال الميئة بالمادة السابقة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بعد سماع اقوال العامل وذلك دون اخلال بحقه في المعاش والكفاة .

وفي جميع الاحوال يجب أن يكون قرار الفصل مسببا ويبلغ الى العامل الفصول .  
ولا يجوز الالتجاء الى الفصل بغير الطريق التأديبي اذا كانت الدعوى يطلب  
الفصل قد رفعت امام المحكمة التأديبية .

مادة ( ٣ ) :- يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى  
الطلبات التى يقدمها العاملون باحدى وظائف الجهاز الادارى للدولة أو  
الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية بالطعن فى القرارات النهائية  
الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي طبقا لهذا القانون وتكون له فيها  
ولاية القضاء الكاملة على أن يتم الفصل فى الدعوى خلال سنة على الاكثر مسن  
تاريخ رفعها .

ويجوز للمحكمة بالنسبة لقرارات الفصل الصادرة بشأن شاغلى وظائف الادارة  
المعليا أو الصادرة أثناء قيام حالة الطوارئ وللأسباب التى ترى أن المصلحة  
العامة تقتضيها ان تحكم بالمنعوض اذا كان له مقتضى بدلا من الحكم بإلغاء  
القرار المطعون فيه .

مادة ( ٤ ) :- يلقى القرار بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ قبل نفاذه من اعتبار  
القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية باحالة الموظفين الى المعاش والاستبدام  
أو فصلهم بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة .

## صفحة رقم ١٣

طعن في قرار ادارى نهائى صادر بالترقية

\*\*\*\*\*

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية

" حسب درجة الموظف " .

بعد التحيّة

قدّمه لسيادتك / بيانات الطالب

ضد

جهة الاعلان

## الموضوع

بتاريخ اصدرت الجهة الادارية القرار رقم بترقية

كل من الى الدرجة

ومن حيث أن الدرجة المرقى عليها هؤلاء هي من درجات الترقية بالاقدمية

أو الاختيار أو من نسب الترقية بالاختيار (حسب نوع الترقية)

ومن حيث ان الطالب يعد هو أقدم هؤلاء إذ أنه قد تمين بالجهة الادارية

بتاريخ وهو لا زال بالدرجة ضد ولا

يوجد سبب قانوني يجرى تخطية في الترقية ما يجعل هذا القرار مخالفا للقانون .

وقد نظم الطالب من هذا القرار بالتظلم المؤرخ في المواعيد

القانونية الا أن الجهة الادارية لم ثبت في نظلمه .

أو من حيث أن الجهة الادارية قد تخطته في الترقية بدعوى أن قد حصل على

تقرير الكفاية السنوى بمرتبة ومن حيث أن الطالب قد تقدم بتظلمه

من هذا التقرير بالتظلم المؤرخ الا أن الجهة الادارية قد

رفضت نظلمه .

ومن حيث أن الطاعن يرفع طعنه في المحامد القانوني وقد استوفى الشكل

القانونى .

لذلك

يلتمس الطالب الحكم له بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار الصادر  
من الجهة برقم بتاريخ بترقية فلان  
وآخرين فيما تضمنه من تخطى الطاعن في الترقية الى هذه الدرجة اعتبارا من  
تاريخ صدور القرار المطعون فيه مما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة  
المدعى عليها بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وحفظ كافة الحقوق الاخرى .  
وكيل الطالب  
المحامى

صفحة رقم ١٤

دعوى منسوخ عقد ادارى والمطالبة بالتأمين والتعويض

\*\*\*\*\*

المهذ الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى والمحاكمة الادارية

(حسب قيمة المنازعة) وبموجبها والتفرقة هو مبلغ ٥٠٠ ج .

بعد التحيّة

مقدمه لسيادتك / بيانات الطالب

ضد

جهة الاعلان

الموضوع

يسوجب عقد ادارى مؤرخ في اتفق الطالب مع الدعى عليه على (ضمون العقد وشروطه) وقد قام الطالب بتنفيذ ما التزم به في العقد بعد أن قام بأداء التأمين اللازم المنصوص عليه بأمر التوريد رقم بند من العقد المبرم بينه وبين الجهة الدعى عليها بالشيك رقم أو بالقسيمة رقم وحيث أن الجهة الدعى عليها قد أخلت بالتزاماتها المنصوص عليها في العقد إذ أنها لم تقم (أوجه الخلال) وحيث أن الطالب قد أنذّر الجهة الدعى عليها أكثر من مرة لتنفيذ التزاماتها طبقا للعقد المبرم بينهما وذلك بالخطاب السجل بعلم الوصول والمؤرخ أو بالانذار على يد محضر أو بالانذار المؤرخ تحت رقم عن طريق ارفيف الادارة الا أن الجهة المذكورة لم تستجب لذلك . وحيث أنه بذلك تكون الجهة الادارية قد أخلت بالعقد المبرم بينهما وبين الطالب مما يحق له طلب فسخ العقد ورد التأمين الذى قام بدفعه . وحيث أنه يترتب على اخلال الجهة الادارية بالتزاماتها اضرارا بالطالب هي

ما يحق له أيضا طلب التمهيز المنصوص عليه في البند من العقد

لذلك

يلتزم الطالب : الحكم له بقبول الدعوى شكلا وفي الموضع بفسخ العقد المبرم  
بينه وبين الجهة الدعي عليها مع إلزامها بدفع قيمة التأمين الذي قام  
بسداده أو المشار إليه وكذا التمهيز المتفق عليه وقد ره  
مع إلزامها بالمصروفات ومقابل اتعاب المطالبة .

وكيل الطالب

المحامي

---

شروط العقد الإداري :-

- ١ - أن يكون أحد طرفي العقد شخصا من أشخاص القانون العام
- ٢ - أن يتصل بتنظيم أو استغلال مرفق عام أو الساهمة أو المعاونة في تسييره .
- ٣ - أن تباشر الإدارة التعاقد بوصفها سلطة عامة بأن يتضمن العقد شروطا استثنائية غير ملوغة في القانون الخاص .

## صفحة رقم "١٥"

ظمن بإلغاء قرار مجلس تأديب الطلاب بحرمان الطالب من  
دخول الامتحان  
.....

السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى

بعد التحية

مقدمه لسيادتكم / بيانات ولى أمر الطالب بحفته ولى شرعى على ابنه الطالب

بكلية جامعة

ضد

السيد / رئيس جامعة محلن بإدارة الجامعة بشايع

## الموضوع

بتاريخ أثناء تأديب الطالب امتحانه في مادة فوجى  
بملاحظ اللجنة بحكم بورقة اجابته ومنعه من الاسترسال في اجابته ومحاول طرده  
من لجنة الامتحان بدعوى

بتاريخ تم استدعائه للكلية للتحقيق معه وقد أوضح للمسؤولين

دفاعه وأبدى أقواله في التحقيق ونسب احالته لمجلس تأديب الطلاب المنعقد

بجلسة والذي أصدر قراره رقم التورخ

بحرمان الطالب من دخول الامتحان أو بفصل الطالب من الجامعة .

ولما كان هذا القرار قد حاه على غير اساس من الواقع أو القانون فان الطاعن

يطعن عليه للأسباب التالية :-

أولا : ان الطالب لم يرتكب هذه المخالفة التى ادعاها مجلس التأديب المذكور

فحقيقة الامر أنه

ثانيا : لم يأخذ مجلس التأديب بدنام الطالب ولم يسمع أقواله وفى هذا اهدار

لضمانه من ضمانات التحقيق .

ثالثا : ان الاتهام الموجه الى الطالب قد اقتصر الى الدليل المادي بل قسام على مجرد شبهات لا تنزق الى مستوى الادلة ولا يصح ان تكون اساسا لادانته الطالب وتوقيع جزاء الحرمان أو الفصل عليه .

رابعا : العقوبة الصادرة من المجلس قد شابها الغلو الظاهر وعدم التناسب بين المخالفة على فرض التسلم جد لا وهو لم يحدث — وبين الجزاء الموقع وفي ذلك اساءة لاستعمال السلطة .

ومن حيث أن هذا الطعن قد استوفى شكله القانوني ومن حيث أن تنفيذ القرار المطعون فيه يؤدي الى نتائج يتعذر تداركها .  
لذلك

يلتمس الطالب /

أولا : الحكم بحقة مستعجلة بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه  
ثانيا : الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار مجلس تأديب الطلاب لجامعة والصادر بتاريخ والذى تضمن فصل الطالب أو حرمانه من دخول الامتحان مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المطعون ضده بحقته المعروفة ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل الطاعن

المحامى

صيغة رقم " ١٦ "

طعن في قرار وزير الداخلية سمع سفر احد الافراد

\*\*\*\*\*

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الادارى

تحية طيبة

مقدمه لسيادتكم / بيان الطالب

ضد

السيد / رئيس الوزراء بصفتنه

ويعلن بادارة قضاي الحكومة بحنى جميع التحرير "قسم قصر النيل"

الموضوع

بتاريخ صدر قرار السيد / وزير الداخلية رقم بضع سفر

الطالب الى الخارج باعتباره

ومن حيث ان الاعتبار هى مجرد ظنون لا ترقى الى مستوى الادلة ولم يصدر

في شأنه ايه احكام بهذا الخصوص .

ومن حيث ان الاصل في الانسان هو البراءة .

ومن حيث أن هذا المنع يعتبر مخالفا للدستور الذى نص على حق الانسان

وحرية في التنقل .

ومن حيث أن تنفيذ هذا القرار يودى الى نتائج يتعذر تداركها فيما يتعلق

بمعامل الطالب انه يعمل وهذه المهنة المرسل اليها

هى مهنة علمية أو ثقافية يترتب على عدم حضورها حرمانه من

لذلك

يلتمس الطالب

أولا / الحكم بحذف مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ثانيا / الحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه مع

ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الدعى عليها بالمصروفات

( ٧٨ )

ومقابل انتخاب المحاماة .

وكيل الطالب

المحامي

صفحة رقم "١٧"

طلب بللغا، قرار تأديبي امام المحكمة التأديبية  
يستوقع حجز على مرتب أو معاش أو مكافأة موظف

\*\*\*\*\*

السيد الاستاذ المستشار / رئيس المحكمة التأديبية

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتك / بيانات الطالب

ضد

جهة الاعلان

الموضوع

بتاريخ تم توقيع جزاء "ضمن الجزاء" من الجهة ———  
وذلك للأسباب الآتية

وقد قامت الجهة الادارية بتنفيذ هذا الجزاء من مرتب او معاش او المكافأة  
المستحقة للطالب وذلك دفعه واحدة .

وحيث ان لما قامت به الجهة الادارية يخالف نص القانون ١١١ لسنة ٥١  
"م ١" والمعدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ٦٢ بخصوص عدم جواز توقيع الحجز  
على مرتبات الموظفين أو معاشاتهم أو مكافاتهم الا في احوال خاصة .  
وحيث ان الطالب قد تقدم بالنظم المرفق الى الجهة الادارية  
في السداد القانوني الا انها قد رفضت النظم المقدم منه .

وحيث أن الطالب قد تقدم بطلبه وقد استوفى اوضاعه الشكلية والقانونية .  
وحيث أن تنفيذ القرار يضرب الطالب ضربا كبيرا إذ أنه ليس له موارد أخرى  
غير راتبه أو معاشه .

لذلك

يلتمس الطالب :

أولا : الحكم له بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار  
 ثانيا : الحكم له بقبول الطعن شكلا وفي الموضع بالغاء القرار المطعون فيه  
 مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة المدعى عليها بالمصروفات ومقابل  
 انتخاب المحاماة وحفظ كافة الحقوق الأخرى .

وكيل الطاعن  
 المحامي

(م) ١) منق ١١١ لسنة ٥١ بخصوص عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين  
 أو معاشاتهم أو مكافآتهم إلا في أحوال خاصة والمعدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة  
 ٦٢ والتي تنص على :-

لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة أو المبالغ  
 العامة أو مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات  
 العامة للموظف أو العامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو اجر أو مكافأة أو  
 رصيد من هذه المبالغ الا فيط لا يجاوز الربع لوفاة نفقة حكوم بها من جهة  
 الاختصاص للأداء ما يكون مطلوب لهذه الهيئة من الموظف أو العامل بسبب  
 يتعلق بأداء وظيفته ولا استرداد ما صرف اليه بدون وجه حق من المبالغ المذكورة  
 شرح : لا يجوز توقيع الحجز على المرتب فيط لا يجاوز الربع وذلك لاسترداد  
 قيمة المعجر بالمسندة .

صفحة رقم " ١٨ "

طلب بضم مدة سابقة

\*\*\*\*\*

السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية

" حسب درجة الموظف "

بعد التحيّة

مقدمه لسيادتكم / بيانات الطالب

ضد

جهة الاعلان

الموضوع

عن الطالب بالجهة اعتباراً من وذلك بالسابقة السق

اجرتها الجهة الادارية والتي اعلنت فيها عن حاجتها لوظيفة .....

بشروط .....

وحيث أن للطالب مدة خبرة قدرها قضاها بالجهة .....

سابقة على تعيينه بالجهة التي عين فيها ولما كانت مدة الخبرة العملية التي

اكتسبها الطالب تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها .

فقد اتقدم الى الجهة الادارية التي عين فيها بطلب مؤرخ في لضم

مدة خدمته السابقة الى مدة خدمته بالوظيفة التي عين عليها ومع لم يترتب

على ذلك من أقدمية افتراضية وزيادة في اجر بداية التمين على اساس أن مدة

خبرته تزيد عن المدة المطلوب تولفها لشغل الوظيفة طبقاً لنص ٢٧ من ق

١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

وحيث أن الجهة الادارية لم تبت في الطلب المقدم منه

وحيث أن الطالب يتقدم بطلبه هذا مستوفياً للشكل القانوني

## لذلك

يلتزم الطالب .

الحكم له بقبول طلبه شكلا وفي الموضوع باحتساب مدة خبرته السابقة وضمها الى مدة خبرته بالوظيفة التي عين عليها مع ما يترتب على ذلك من أقدمية افتراضية وزيادة في أجره طبقا لنص م ٢٧ من ق ١١٥ لسنة ٨٣ مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة المدعى عليها بالمصروفات ومقابل انتخاب المطالبة .

وكيل الطالب

الحامى

م ٢٧ من ق ١١٥ لسنة ٨٣ والصادر بتمديد ق ٤٧ لسنة ٧٨ : —  
 تحسب مدة الخبرة المكتسبة عليها التي تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها وما يترتب عليها من أقدمية افتراضية وزيادة في أجر بداية التعيين للعامل والذي تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية يحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة العمل في الوظيفة المعين عليها وعلى ألا يسبق زعمه المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر .  
 ويكون حساب مدة الخبرة الموضحة بالفقرتين السابقتين وفقا للقواعد التي تضعها لجنة شؤون الخدمة المدنية .

## ثانها : هوذا الدولة

\*\*\*\*\*

تنصم ٢٧ من قانون مجلس الدولة على ما يلي :

تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى و تهيتها للمرافعة و لمفوضى الدولة فى سبيل تهيتها الدعوى الاتعال بالجهاز الحكومى ذاء الشأن للحصول على ما يكون به كون لازما من ميانا و أوراق و ان يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرة أو مستندات تكفية و غير ذلك من اجراءات التحقيق فى الاجل الذى به حدده لذلك .

و لا يجوز فى سبيل تهيتها الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد و مع ذلك يجوز للمفوض اذا رأى منح أجل جديد أن يحكم على طالب التأجيل بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الاخر .

و يودع المفوض بعد اتمام تهيتها الدعوى تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع و يبدى رأيه سبباً و به يجوز لذوى الشأن أن يطعنوا على تقرير المفوض بقلم الحكمة و لهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم . و يفصل المفوض فى طلبات الاعفاء من الرسوم و تنصم ٢٨ :

" لمفوض الدولة ان يعرض على الطرفين تسوية النزاع على أساس الجادئ القانونية التى ثبت عليها قضاء الحكمة الادارية العليا خلال أجل يحدده . فان تمت التسوية أنهت فى محضر يوقع من الخصوم أو وكلائهم . و تكون للمحضر فى هذه الحالة قوة السند التنفيذى و تعطى صورته وفقاً للقواعد المقررة لاعطاء صور الاحكام و تستيق القضية من الجدول لانتهاء النزاع فيها و ان لم تنته التسوية جاز للمحكمة عند الفصل فى الدعوى ان تحكم على الممتنع على التسوية بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً و به يجوز منحها للطرف الاخر " و تنصم ٢٩ : " تقوم هيئة مفوضى الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ايداع التقرير

المشار إليه في المادة (٢٧) يحضر ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى \*

من هذه النصوص نرى ما هو دور هيئة غوضى الدولة وذلك بعد أن ورد ملف الدعوى من قلم كتاب المحكمة •

معنى تحضير الدعوى وتجهيئها للمرافعة :-

=====

يقوم غوضى الدولة بالاتصال بالجهاز الاداري الطرف في الدعوى للحصول على ما يكون لازماً من مائة وأوراق وسيلة الاتصال هنا هي البريد وهناك وسيلة أخرى يقوم بها الغوضى في سبيل تحضيره للدعوى وذلك عن طريق الجلسات وهذا يكون في حالة الاحتياج الى السؤال من ولاء معينة وللغوضى أن يأمر بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن تقديم مذكرة أو مستندات تكميلية ففى الأجل الذى يحدده لذلك •

تقرير الغوضى والاطلاع على التقرير :-

=====

بعد تحضير الدعوى تحجز لكتابة التقرير فيها ويقوم الغوضى بكتابة التقرير مستعرضاً الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع والتمرض للجوانب الشكلية والموضوعية للنزاع وينتهى الغوضى الى كتابة رأيه فى الدعوى برأى سبب ثم يوقع هذا التقرير بأوراق القضية وتعود القضية الى رئيس المحكمة لتحديد جلسة ومذ لك تصبح فسى حوزة المحكمة • ولذوى الشأن الاطلاع على تقرير الغوضى بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم • وبعد الاطلاع على التقرير لهم حق الرد عليه بخذكرة •

=====

### ثالثاً - اجراءات مظهر الدعوى والفصل فيها

بعد اغنتها تحضير الدعوى وعودتها للمحكمة مشفوعة بتقرير العوفر بحسب رئيس المحكمة تاريخ الجلسة ويقوم قلم الكتاب بإبلاغ ذوى الشأن بتاريخ الجلسة ومن طريق البريد وفقه النموذج الآتى :-

رقم الدعوى	مجلس الدولة
الدعى	محكمة
ضد	السيد /
بعد التوبة	
نقيد بأنه قد تعدد لنظر الدعوى عليه جلسة بمقر المحكمة	
الكائن	
وتغضلوا بقبول وانرا الاحترام	
المكرتير	تحريراً فى / /

والمحكمة تلك الدعوى الادارية بمعنى انها تسيطر على اجراءاتها فهذه الاجراءات تتم عن طريقها وتحت اشرافها وسلطانها .  
فالقاضى يوجه الدعوى ويكلف الخصوم فيها وعلى ذلك فالخصوم يقدمون طلباتهم ودفعهم وذكرااتهم كتابة حيث أن المحكمة من خلال هذه الاوراق والذكراات تقسم بتحديد الاجراء التالى فى كل مرحلة ولها حق استكمال الاوراق والطلبات التى لم يستكملها الغرض ولرئيس المحكمة طلب اية ايضاح من ذوى الشأن بل أن للمحكمة اعادة القضية للتحضير مرة أخرى اذا رأت وجبها لذلك .

## شطب الدعوى :-

القضاء الإدارى لا يحرف نظام شطب الدعوى لأن القاضى الإدارى هو الذى يملك الدعوى عكس القضاء الدنى فالخصوم هم الذين وحدهم يملكون تحريك دعواهم .

## الاثبات أمام القضاء الإدارى

الاثبات هو إقامة الدليل القانونى أمام القضاء على صحة واقعة قانونية ينكرها الطرف الآخر . وللقاضى الإدارى دور هام فى هذا المجال فدوره إيجابيا واستثنائيا فهو يحتوى الأدلة بنفسه أو يوزع عبء الإثبات على الخصوم وله حق الاقتناع بالأدلة المقدمة فبخلاف الدولة له سلطة الاتصال بالجهات الحكومية للحصول على ما يكون لازما من بيانات أو أوراق أو بأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مستندات أو تكميلية أو غير ذلك .

ولو نظرنا إلى النظام الإدارى فى الدولة فنجد أن كل إعطال الإدارة تثبت فسى أوراق وملفات ولكل موظف ملف خاص يحتوى على كل ما يخص ذلك الموظف منذ دخوله الحكومة حتى إحالته للمعاش ولذلك فالمستند أهمية كبرى فى مجال القضاء الإدارى فهو الغالب فى الإثبات أو هو أهم طريقة أو وسيلة من طرق الإثبات .

ولكن النزاع بين الفرد والجهة الإدارية له طبيعة خاصة إذ أن الإدارة تمتلك كل المستندات والأوراق في ملفات وهذه المستندات هى التى تتضمن كل القرارات التى تتعلق بالموظف فهنا لا يقوم التناسب بين خصمين إذ كيف يتسنى للموظف أن يثبت أى شئ والمستندات فى يد الإدارة . لذلك فهنا نجد أن الإدارة تلتزم بتقديم كافة الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنجزة فى إثباته إيجابيا ونفيا متى طلب منها ذلك سواء من هيئة مفوضى الدولة أو من المحكمة .

إذ أن الزام الدعى بتقديم ما فى حوزة الإدارة من مستندات يعد تكليفا له بما لا يستطاع وعلى ذلك فإن نكول جهة الإدارة عن تقديم ما فى حوزتها من مستندات يعد

هيئة لصالح الموظف أو العامل . كما أنه من الطبيعي أيضا أن تقيد الإدارة لامكانها  
لدعى في الاثبات بما لديها من مستندات يحسم فيها من مبررات الاثبات في الحدود المسموحة  
تقيد فيها .

وفي النهاية فإن للحكمة سلطة الموازنين الادلة المقدمة والاقتناع بها ولها  
الحكم على ضوء ما تقدم .

### الطلبات والدفع

نعم ٢٥ من قانون مجلس الدولة على أن تتضمن عرضة الدعوى موضع الطلب :-  
بهذه الطلبات هي التي تحدد نطاق الدعوى فلا تلجأ المحاكم أن تقضى بما ليس  
بطلبه الخصوم . ولكن يجب أن يلاحظ أن المحكمة وإن كانت تنقيد بطلبات الدعي  
الأنها لا تنقيد بتكليفه لطلباته إذا أنها يجب عليها أن تعطى الحق المطلب به  
الوصف القانوني السليم . والدعي أن يتقدم بما شاء من طلبات ولكن يجب ملاحظة  
أيضا أن القضاء الإداري لا يملك إلغاء القرار الإداري المعيب فبط لو ثبت له عدم  
شرعيته ولكنه لا يملك تعديل القرار أو استبدال قراره بآخر أو حتى مجرد إعطاء أمر  
للإدارة بتعديله أو استبداله .

الطلبات المعارضة :- وقد يحدث أن يقوم الدعي بعد إقامة الدعوى بتعديل  
طلباته فيها بالنقص أو الزيادة وهو يسمى بالطلبات المعارضة فإذا كان التمدد يسأل  
بالنقص فإن ذلك يعد تراجعا وإذا كان بالزيادة فهذا يعد طلبا إضافيا .  
وتقدم الطلبات أما بإيداع عرضة الطلب سكرتارية المحكمة أو بالتقدم بالطلب إلى  
هيئة المحكمة في الجلسة وليس إلى مفوض الدولة لأنه لا يحل محل هيئة المحكمة  
يجب أن تكون هذه الطلبات مرتبطة بالطلبات الأصلية إرتباطا طائفة المحكمة والتي  
سها سلطة الآن بتقدمها أو الاعتراض عليها وطريقة تقديم هذه الطلبات الإضافية  
يكون في صورة مذكرة تكميلية بإضافة طلبات أو بتعديل الطلبات .

مواعيد تقديم هذه الطلبات :-

نصت م ٣١ من قانون مجلس الدولة عليها فأوجبت تقديمها قبل إحالة القضية إلى الجلسة فيها دعا الطلبات التي تطرأ أسبابها بعد الإحالة أو التي ترى المحكمة قبولها تحقيقاً للعدالة .

الدفع :- تعمل الدفع كل ما يرد به المدعى عليه على دعوى خصمه سواء في شكلها "الاجراءات" أو في موضوعها (الوقائع والحقوق المتولدة عنها) وأيضا تشمل دفع عدم القبول . وكقاعدة عامة فإن هذه الدفع تخضع في طريقة إبدائها لنسذات الاحكام التي تخضع لها الطلبات .

ولمفوض الدولة دور هام فله ان يثير من تلقاء نفسه أى دفع متعلق بالنظام العام ومن أمثلة هذا الدفع "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من جهة قضائية مختصة حاز حكمها قوة الشيء المقضى به " .

والنهاية يجب ملاحظة أن الفصل في الدفع يكون سابقا على الفصل في الموضوع ولا يجب على المحكمة الخوض في موضوع الدعوى الا بعد النظر في هذه الدفع .

\*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\*

### التدخل والإدخال

• • • • •

يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منظمًا لاحد الخصوم أو طالبها بالحكم نفسه بطلب مرتبط بالدعوى م ١٢٦/١ مرافعات •

ومن هذه المادة نرى أنها قد جاءت لتوضيح واقع الحال :

١ - فقد يكون أحد الأشخاص من ذوي المصلحة يريد المحافظة على حقوقه فيتدخل في الدعوى المقامة منظمًا لاحد الخصوم •

٢ - وقد يقتضي التدخل المطالبة بحق لنفسه أو يدعى لنفسه حقًا ويطلب الحكم له فيتدخل في هذه الدعوى وعلى هذا فهو هنا يطلب حقًا يجب أن تتوافر فيه كل شروط قبول الدعوى وكذلك يجب أن يقوم ارتباط بين الدعوى الأصلية المقامة وبين الطلب الذي يبنى التدخل الحكم له به •

فالتدخل الأول يسمى انضمامًا لاحد الخصوم والآخر يسمى اختصاصًا ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لاقامة الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها م ٢/١٢٦ من قانون المرافعات •

ملحوظة : التدخل لا يقبل بعد اقفال باب المرافعة م ٢/١٢٦ مرافعات

• الحكم الصادر في التدخل يجوز الطعن فيه على استقلال بطرق الطعن •

### الإدخال

• • • • •

المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة اجازت لغرض الدولة أو أيًا من مدخول شخص ثالث في الدعوى •

والحكمة أثناء سير الدعوى لها أن تأذن في إدخال الغير وتكليفه بتقديم المستندات •

كما أن للخصوم أيًا من تقدموا لطلب الى هيئة المحكمة لإدخال أي شخص والتي لها بناء على هذا الطلب أو من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال من ترى ادخاله لمصلحة العدالة او لاثبات الحقيقة •

### رابعاً : الحكم في الدعوى

\*\*\*\*\*

بعد انتهاء المرافعة وتقدم الذكراء يقلل باب المرافعة وتحجز القضية للحكم وتقوم المحكمة بالنطق بالحكم في الجلسة أو تجل اصداره الى جلسة اخرى بل انه يجوز لها أن تمد أجل الحكم اذا اقتضت الحال ذلك .

وجوز للخصم أن يطلب من المحكمة فتح باب المرافعة الذي لا يصد رالا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ولا يكون ذلك الا لأسباب كطلبات أو دفع هامة .

ثم بعد ذلك يصد رالحكم بعد الدأولة بين الهيئة وقد نصت م ٣١ من قانون مجلس الدولة على أن يصد رالحكم في جلسة علنية وتودع مسودة الحكم الشئيلة على منطوقه وأسبابه بطف الدعوى وهى عادة تكون بخط يد القاضى الذى أصدر الحكم وموقعة من هيئة المحكمة وتحفظ بطف الدعوى لحين نسخ الحكم وانام نسخة الحكم الاصلية وتصد رالاحكام باسم الشعب هيين في الحكم المحكمة التى اصد رته وتاريخ اصداره واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا ثلاثه والنفوض الذى أبدى رأيه أو تقريره في الدعوى واسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم كذلك يجب أن يشتمل الحكم على عرض للوقائع وطلبات الخصوم ودفعهم ودفاعهم وتقرير النفوض ثم بعد ذلك تذكر منطوق الحكم وأسبابه وتفصل المحكمة في مطريف الدعوى وهى عادة تكون محكوم بها على الخصم الذى حكم عليه في الدعوى مدخل في حساب المطريف ومقابل اتمام المحاكمة وجوز للمحكمة أن تحكم بالقضاء مقابل النفقات الناشئة من دعوى أو دفاع قصد بهط الكهر بل يجوز لها أن تحكم بغرامة على الخصم الذى يتخذ اجراءً يصدى طلباً أو دفاعاً بسوء نية .

ملحوظة : أحيانا يرد في الحكم بعض الاخطاء المادية أى الكتابية والحسابية \*\*\*\*\* مثل أن يكتب وزارة الصحة بدلا من وزارة التربية والتعليم أو غير ذلك .

ويمكن تصحيح هذا الخطأ الم من المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم : م ١٩١ مرافعات .

( ٢ ) يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من موضح أو ايهام ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لاقامة الدعوى ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير ملطاً من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ويسرى<sup>عليه</sup> ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن : م ١٩٢ مرافعات .

( ٣ ) يجوز لطاحب الشأن و حاله ما اذا اقلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية أن يتقدم الى المحكمة بطلب لاستكمال الفصل في هذه الطلبات التي اقلتها المحكمة ويعلم خصمه بصحيفة للحضور امامها لتظر هذا الطلب والحكم فيه م ١٩٣ مرافعات .

#### خامساً : ما بعد صدور الحكم

( ١ ) بعد النطق بالحكم تحفظ بسودة الحكم وه منطوقه واسبابه بملف الدعوى وهذه السودة تكون بخط يد القاضى والخط الرصاص غالباً تكون ملوة بالصطب والاضافات ثم تنسخ من هذه السودة نسخة أصلية على الآلة الكاتبة يوقع عليها رئيس الجلسة وكاتبها وتحفظ في ملف الدعوى ويجوز اعطاء صورة بسيطة غير ملية بالصيغة التنفيذية من هذه النسخة بعد دفع الرسم المستحق لمن يطلبها .

أما الصورة المخوة من نسخة الحكم الاصلية والذيلة بالصيغة التنفيذية فتسمى بالصورة التنفيذية للحكم وهى تختتم بخاتم المحكمة ويوقعها الكاتب المختص وتسلم هذه الصورة للخصم الذى تمود عليه منفعة من تنفيذ الحكم فقط وجاز تنفيذ .

وقد نصت م ٥٤ من قانون مجلس الدولة على أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون صورتها التنفيذية مشولة بالصيغة الآتية :-

على الوزراء ورؤساء المجالس المختصة تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه ١٠  
الاحكام الاخرى فتكون صورتها التنفيذية مشولة بالصيغة الآتية :-

على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وهى السلطات المختصة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب منها ذلك .

( ٢ ) يجوز طلب أية صور وشهادات أو مستندات بعد تحصيل الرسوم ان بعد تقديم لطلب الى رئيس سكرتارية المحكمة يقوم الكاتب المختص بتقديم الرسوم وبعد ذلك تراجع الرسوم وتعتمد بخسانم مجلس الدولة ثم يتولى الطالب نسخ الصور وتختتم بختم لتسري بعد مراجعتها .

( ٣ ) تسرى هذه القاعدة السابقة على طلب صورة الحكم أو شهادة بمنطوقه .

( ٤ ) ملف الدعوى يرسل الى ادارة قضايا الحكومة بصفتها قد تولت الدفاع عن الجهة لادارية لكي ترسله الى الجهة الادارية وهذا الملف يحتوى غالبا على ملف خدمة الموظف أو العامل والذي يشتمل غالبا على كل ما يتعلق بالموظف من قرارات وشهادات ومسوغات .

### سادسا : الطعن في الأحكام

( ١ ) بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الادارية :  
 ..... فقد نصت م ١٣ من قانون مجلس لدولة على اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في الطعون التي ترفع اليها عن هذه الأحكام ويكون الطعن من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة غوضى الدولة وذلك خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم .

( ٢ ) بالنسبة للأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية :  
 ..... فقد نصت م ٢٣ من قانون مجلس الدولة على اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل في الطعون في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية وذلك في الاحوال الآتية :-

( ١ ) اذا كان الحكم الطعون فيه جنائياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

( ٢ ) اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

( ٣ ) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدافع أو لم يدفع .

ويمكن لذوى الشأن ورئيس هيئة غوضى الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال  
ستين يوم من تاريخ صدور الحكم .

( ٣ ) بالنسبة للأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون القائمة أمامها  
في أحكام المحاكم الإدارية :-

فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة غوضى  
الدولة خلال ستين يوم من تاريخ صدور الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة  
الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير جداً قانوني لم يسبق  
لهذه المحكمة تقريره .

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

### الفصل الثالث : الدعوى التأديبية

نتم الاحالة الى المحاكمة التأديبية أو من النيابة الادارية أو من الجهة الادارية  
التي يتبعها العامل أو من الجهاز المركزى للمحاسبات .

#### أولا : الاحالة من النيابة الادارية

تنصم ١٤ من مرق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات  
التأديبية على ان اذا رأت النيابة الادارية أن المخالفة تستوجب جزاء بجوارز الخصم  
من الموظف لعدة أكثر من خمسة عشر يوما احالت الاوراق الى المحكمة المختصة مسغ  
اخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالاحالة <sup>فورا</sup> تولت النيابة الادارية التحقيق  
في المخالفة فلا يجوز للجهة الادارية التي يتبعها الموظف أن تنصرف في شأن  
مسؤولية العامل ولا أن تبدى رأيا ان في هذا تعطيل لاختصاص أصيل  
أعضاء القانون على النيابة الادارية وكل ما يصدر من الجهة الادارية من قرارات تكون  
مشوهة بسبب اجرائى جوهري من شأنه ابطالها .

#### ثانيا : الاحالة من الجهة الادارية

وهنا تقوم الجهة الادارية باجراء التحقيق مع العامل ثم تطلب من النيابة الادارية  
بعد ذلك اقامة الدعوى التأديبية .

ملحوظة هامة : بالنسبة للقطاع العام فلا بد قبل فصل العامل من الخدمة أو  
احالته الى المعامرين<sup>والادارة</sup> على رأى مجلس ادارة الشركة أو رئيس المجلس من حالة  
العامل الى لجنة ثلاثية هذا القرار الصادر بالفصل باطلا يحكم القانون طبقا  
لنصم ٨٥ من مرق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام .

=====

### ثالثا : الاحالة من الجهاز المركزى

#### للمحاسبات

.....

لرئيس الجهاز المركزى للمحاسبات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات الطالية التى تنتهى بالحفظ أو .

بالخصم من المرتب مدة لاتجاوز خمسة عشر يوما أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وعلى النيابة الادارية فى هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة

عشر يوما التالية :م ١٣ منق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

#### ملحوظات هامة :

=====

( ١ ) الرابطة الوظيفية هى مناط التأديب بحيث لا يسأل الشخص الا عن المخالفات التى تقع بين تعيينه وبين تركه الخدمة .

( ٢ ) بالاضافة الى وجوب توافر هذه الرابطة الوظيفية فلا بد من أن يتوافر الشكل القانونى فى الجهة التى ينتمى إليها الموظف والتى تندرج بها تحت ولاية المحاكم التأديبية .

#### اجراءات اقامة الدعوى التأديبية

+++++

تقام الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة الادارية وحدها التى تقوم باعداد قرار

الاحالة الى المحاكمة التأديبية وتقرير الاتهام ثم تودع ملف التحقيق مضمنا

ذلك القرار وهذا التقرير سكرتيرية المحكمة التأديبية المختصة ثم يقوم سكرتير

المحكمة بعرض ملف الدعوى على رئيس المحكمة لتحديد جلسة لها وبعد ذلك

تقوم سكرتارية المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة ويكون

الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه بعلم الوصول

” م ٣٤ / ٣ من قانون مجلس الدولة وهذا الاعلان من الاجراءات الجوهرية التى

تستهدف توفير الضمانات الأساسية للمتهم يشككته من الدفاع عن نفسه ضد الاتهام

الموجه له . وعلى ذلك اذا لم يعلن المتهم اعلانا صحيحا فان اجراءات المحاكمة

تكون باطلة وكذلك بطلان الحكم الصادر في هذه الدعوى .  
وجب كذلك بالإضافة الى وجوب اعلان المتهم أن يتم تسليم هذا الاعلان اليه  
ايضا وفقا لقانون المرافعات . المحكمة الادارية العليا . طعن رقم ٩٨ لسنة  
٢٣م / جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٦ لسنة ١٨م . جلسة ٢٠ / ٤ / ٧٤ لسنة ١٨م .  
جلسة ٩ / ١٢ / ٦٧ لسنة ١١م .

#### نظر الدعوى التأديبية

+++++

أول ما تنص عليه المحكمة هو الفصل في الوقائع الواردة في قرار الاحالة وهي  
لا تنقيد بالوصف القانوني الوارد للمخالفة الذي تسببه النيابة الادارية على  
الوقائع كما لا تنقيد بالتحقيق الوارد بصف الاوراق فلها أن تطلب من النيابة  
الادارية استيفاءها ولها استجواب العامل وسطع الشهود .  
والعامل اما أن يحضر جلسات المحاكمة أو يوكل محاميا عنه وله أن يمد يد فاعه  
شفافية أو كتابة للمحكمة أن تنص على لوائح لم تسرد في قرار الاحالة وتحكم فيها  
اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق ولكن بشرط أن تمنح العامل أجل مناسب  
لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك . ومن ناحية اخرى فالمحكمة أن تقيم الدعوى على  
عاملين من غير من قدموا للمحاكمة في الدعوى المنظورة بشرط أن يمنح هؤلاء العاملين  
أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك .

#### سقوط الدعوى التأديبية

تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بضى سنة من تاريخ  
علم الرئيس بالماضي بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي الدتين  
أقرب في ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .  
أما اذا كان الفعل مكونا لجريمة جنائية فالدعوى التأديبية لا تسقط الا بسقوط  
الدعوى الجنائية وتنقطع هذه الدية بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الانتهاء  
أو المحاكمة .

أما بالنسبة للعامل الذي انتهت خدمته فتسقط الدعوى التأديبية بانتهاء خدمة العامل إلا إذا كان قد برئ في التحقيق من هذه المخالفة قبل انتهاء مدة خدمته فإذا كانت المخالفة يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة فالدعوى التأديبية تسقط بمعنى خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة .

نعميل :-  
===== نصت م ١/٩١ من ق ١١٥ بتعديل من ٤٧ لسنة ٧٨ على أنه تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمعنى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة . وتنقضى الدعوى التأديبية لوفاة العامل .  
وقد نصت م ١/١٩ من قانون مجلس الدولة على الجزاءات التي توقعها المحاكم التأديبية وهي :

- (١) الانذار .
  - (٢) تأجيل مسعود استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .
  - (٣) الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز شهرين .
  - (٤) الحرمان من نصف العلاوة الدورية .
  - (٥) الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الاجر .
  - (٦) تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين .
  - (٧) خفض الاجر في حدود علاوة .
  - (٨) خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .
  - (٩) خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر الى القدر الذي كان عليه قبل الترقية .
  - (١٠) الاحالة الى المعاش .
  - (١١) الفصل من الخدمة .
- وهذه الجزاءات توقع على العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

أما بالنسبة الى شاغلي الوظائف العليا : فالجزء ١٢ هـ :

- (١) التنبيه (٢) اللوم (٣) الاحالة الى المعاش .
- (٤) الفصل من الخدمة .

- وبالنسبة الى من انتهت خدمتهم فلا توقع عليهم الاغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الاجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء الخدمة .  
- وبالنسبة لاعضاء مجالس اداة النقابات المطالبة وأعضاء مجالس ادارة الشركات والجمعيات والوسائط فالجزء ١٣ هـ :

- (١) الانذار (٢) الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز شهرين .
- (٣) خفض المرتب (٤) تنزيل الوظيفة .
- (٥) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش والمكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش والمكافأة .

- وهذه الجزاءات توقع ايضا على العاملين بالجمعيات والهياكل الخاصة التي يصدر رتبته يد لها قرار من رئيس الجمهورية والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الارباح .

والمحاكم التأديبية لها سلطة تقدير الجزاء المناسب حسب تقديرها للذنب الاداري وهي لا تحكم الا بالاذانة أو البراءة تأخيرا فيحدد صدور الحكم من المحكمة التأديبية فان قسم الدعوى التأديبية بالنسبة الادارية يقوم باخطا والجهة التي يتبناها العامل بخطوق كل حكم وذلك خلال اسبوع من تسلمه وتعليها اخطار الجهاز المركزي للحسابات اذا صدر الحكم بالبراءة في مخالفة لمادة .

### المعيون أمام المحاكم التأديبية

لجنة المحاكم التأديبية تشمل اختصاص التأديب واختصاص الغاء القرارات التأديبية وقد تحدثنا عن الدعوى التأديبية ولا يتبقى الا الحديث عن الطعون على لقرارات التأديبية التي تخضع المحاكم التأديبية بنظرها طبقا للمادة (١٠) من

## القرار التاديبى

\*\*\*\*\*

تعريفه : هو القرار الذى تتخذه السلطة التأديبية الادارية قبل العامل لمناسبة مخالفة تأديبية منسوبة اليه .

أسباب إلغاء القرارات التأديبية :  
\*\*\*\*\*

( ١ ) انعدام السبب : القرار التاديبى يجب أن يكون مسببا شكلا وواقعا : فيجب أن يقوم القرار على سبب يجرده ومن أجله صدر القرار التاديبى والا أصبح مخالفا للقانون خاضعا لمراقبة القضاء لبيان مشروعية ذلك القرار ويصبح حقيقيا بالالغاء اذا تبين أن السبب الذى بنى عليه القرار التاديبى غير قائم فى حق المدعى أو أن القرار التاديبى صدر مؤسسا على عدة مخالفات ثم تبين عدم ثبوت احدها فى ذات الوقت الذى تكون فيه المخالفات الاخرى غير كافية وحدها لحمل القرار على سببه فهنا أيضا يكون ذلك القرار حقيقيا بالالغاء .

( ٢ ) الاختصاص : الجزء الصادر بمناسبة ارتكابي المخالفة يجب أن يصدر من مختص بتوقيع الجزء طبقا للقانون الذى يحكم العامل والا عد ذلك سببا للالغاء .

( ٣ ) مخالفة الاجراءات :  
\*\*\*\*\*

- ١ - الاحالة الى التحقيق يجب أن تصدر من مختص .
  - ٢ - أن يقوم بالتحقيق " مختص " أيضا .
  - ٣ - أن يدون التحقيق كتابية .
  - ٤ - أن يسمع أقوال العامل وأوجه دفاعه وهى من ضمانات التحقيق .
- فإذا لم تتحقق هذه الاجراءات أو غاب التحقيق نزع من القصور فإن القرار التاديبى يكون حقيقيا بالالغاء واستثناء من ضرورة تدوين أو كتابة التحقيق من البطئ أن يجرى

التحقيق شفاة ولكن بشرط أن يثبت ضمنه في المحضر الذي يحوى الجزء .

( ٤ ) عدم التناسب بين الفعل والجزاء :-

تقدر الخطورة الناجمة عن الفعل التأديبى وتقدر بما يناسب ذلك من الجزء انما هو من اطلاقات جهة الادارة الا انه اذا اتسم هذا التدبير بمدى الملازمة الظاهرة أى بسوء استعمال السلطة أو اتسم بالغلو فهنا يخضع ذلك لرقابة القضاء .

( ٥ ) الجزء المقتنع :- أى ابتداء عقوبة جديدة ليست واردة في الجزاءات مثل

النقل والتدب .

( ٦ ) ازدواج العقوبة :- لا يجوز توقيع اكثر من عقوبة عن مخالفة واحدة .

ملحوظة : بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام :

١ - بالنسبة الى الجزاءات العاددة من شافلى الوظائف العليا يكون التنظيم منها الى رئيس مجلس ادارة خلال ١٥ يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - الجزاءات الوقعة من رئيس مجلس ادارة يكون التنظيم منها الى رئيس مجلس الادارة خلال ١٥ يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه ثم يحصى هذه التنظيمات على لجنة ثلاثية للنظر فيها .

٣ - الجزاءات الوقعة من مجلس ادارة يكون التنظيم منها أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ٣٠ يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٤ - الجزاءات العاددة من رئيس الجمعية العمومية للشركة يكون التنظيم منها الى المحكمة التأديبية المختصة خلال ٣٠ يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

خاتمة :- هذا التنظيم لا يعد من التنظيمات الوجيهة مثل نظام العاملين المدتمنين بالدولة .

## الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية

### ومجالس التأديب

#### تتكون المحاكم التأديبية من نوعين من المحاكم :-

- (١) المحاكم التأديبية للمعالمين من مستوى الإدارة العليا ومن معاد لهم ومقرها نفس القاهرة والاسكندرية وتكون من دائرة أو أكثر .
- (٢) المحاكم التأديبية للمعالمين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن معاد لهم ومقرها في القاهرة والاسكندرية والمحافظات الأخرى وتكون من دائرة .

#### المعالمين الخاضعين للمحاكم التأديبية :-

- (١) المعالمين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومجالسها ووحدات الحكم المحلي والمعالمين بالهيئات العامة والوسائط العامة أو ما يتبعها من وحدات والشركات التي تفسن لها الحكومة هذا أدنى من الأرباح .
- (٢) أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً للأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ .
- (٣) المعالمين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يحددها بتجديدها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنهما شهرياً .
- (٤) المعالمين الذين انتهت خدمتهم إذا كان قد بدئ في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة وإذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترقب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لخمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدئ في التحقيق قبل ذلك .

#### اختصاص المحاكم التأديبية :- (١) نظراً للدعوى التأديبية عن المخالفات المالية

والإدارية التي تقع من المعالمين على الذكسر .

(٢) نظر الطعون الخاصة بالطلّباء التي يقدّمها الموظفون العمومية بالنسبة للقراءات النهائية للسلطة التأديبية ومثال ذلك: كيداً صدر قرار من السلطة المختصة بسجّازة عامل ثمّ تظلم هذا العامل في المحاكم القانونية من قوّار مجازاته ورفض تظلمه فيتقدم بالطعن أمام المحكمة التأديبية المختصة بالنسبة للقوّار سالف الذكر .

وكذلك تختصّ بنظر الطعون في الجزاءات الموقّعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقرّرة قانوناً .

(٣) طلباء التمهين المتعلقة بالطعون التأديبية سالف الذكر بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام سواء رفعت بحقه أصلية أو تبعية .

(٤) الفصل في طلباء وقف أو وقف الأشخاص سالف الذكر من العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقرّرة قانوناً .

الجزاءات التي ترقعها المحاكم التأديبية :

يرجع إلى نص ٢١٩١٩ من مرسوم مجلس الدولة .

الاختصاص النوعي والكافي للمحاكم التأديبية :-

يحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت إقامة الدعوى وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة المختصة بمحاكمة اعلام نفس المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً - وتختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثاني وكذلك بمحاكمة جميع العاملين بالجسميات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٥) .

وتكون محاكمة العاملين المنسوب اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة بعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات الذكورة فإذا تمعّن تعيين المحكمة عينتها رئيس مجلس الدولة بقرار منه .

## أحكام المحاكم التأديبية

\*\*\*\*\*

أحكامها نهائية ويكون الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال  
المهينة في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة .

## مجالس التأديب

\*\*\*\*\*

هي بمثابة محاكم تأديبية ومثال هذه المجالس لمجلس التأديب للعاملين  
بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس " وهو يتولى نظرا لدعوى التأديبية عن  
المخالفات المالية والإدارية الصادرة من العاملين بالجامعة وأحكامه نهائية ويكون  
الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال والواعد النصوص  
عليها في م ٢٣ من قانون مجلس الدولة وتشكل مجالس التأديب من أئمة الجامعة  
وهو هيئة التدريس بكلية الحقوق ونائب بمجلس الدولة وتكون الإحالة إلى المجلس  
بقرار من رئيس الجامعة .

## تأديب أعضاء هيئة التدريس

\*\*\*\*\*

نص المواد ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١  
١١٢ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ٧٦ على نظام التأديب الخاص  
بهم فتكون مساءلتهم أمام مجلس تأديب يشكل من نائب رئيس الجامعة  
واستاذ من كلية الحقوق ومستشار من مجلس الدولة . ويحال عضو هيئة التدريس  
إلى مجلس التأديب عن طريق رئيس الجامعة الذي له أن يكلف أحد أساتذة  
كلية الحقوق بالتحقيق معه وبعد انتهاء التحقيق يعد تقريرا يعرض على رئيس  
الجامعة الذي له أن يحفظ التحقيق أو يوقع عقوبة التنبيه أو اللوم على عضو  
هيئة التدريس أو يحمله إلى مجلس التأديب ولرئيس الجامعة وقف للمضو عن  
عمله إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مداها

الا بقرار من مجلس التأديب ويرتب على وقفه من العمل وقف صرف ربح مرتبه ابتداء من تاريخ الوقف وإذا لم يرفع الأمر الى مجلس التأديب خلال شهر مسن تاريخ الوقف يصرف كامل المرتب الى أن يقرر المجلس غير ذلك فإذا تقرر حفظ التحقيق أو حكم بالبراءة أو وقعت عقوبة التنبيه أو اللوم صرف لما يكون قد أوقف من المرتب .

والجزاء التأديبية التي توقع على أعضاء هيئة التدريس هي :-

- ( ١ ) التنبيه
- ( ٢ ) اللوم
- ( ٣ ) اللوم مع تأخير الملاوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التعميم في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر .
- ( ٤ ) العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش والمكافأة .
- ( ٥ ) العزل مع الحرمان من المعاش والمكافأة وذلك في حدود الربع وكل فعل يزرى بشرف عضو هيئة التدريس أو من شأنه أن يمس نزاهته أو يعطى دوساً خصوصية يسايل أو بغير مقابل يكون جزاءه العزل ولا يجوز بأي حال من الأحوال عزل عضو هيئة التدريس إلا بحكم من مجلس التأديب .

م ١١١ : تنتضى الدعوى التأديبية باستقالة عضو هيئة التدريس وقبول مجلس الجامعة لها وموافقة وزير التعليم العالي وذلك فيما عدا الحالات التي نصت عليها القوانين واللوائح الخاصة بالمخالفات المالية ولا تأثير للدعوى التأديبية في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئتين من ذات الواقعة ويختص مجلس التأديب كذلك بمسائلة المعيدين والدرسين المساعدين .

### تأديب الطلاب

نصت المواد ١٨٠ هـ ١٨١ هـ ١٨٢ هـ ١٨٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ٧٤ على نظام التأديب الخاص بهم :- فيصدر قرار حالة الطلاب السي مجلس تأديب الطلاب من رئيس الجامعة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المعيد

ومشكل مجلس التدريس من نائب رئيس الجامعة المختص رثما ووكيل الكلية أو المعهد وأقدم أعضاء مجلس الكلية أو المعهد والطالب الحاصل على أعلى تقدير أو أحد طلاب الدراسات العليا أعضاء •

وقد نظمت اللائحة التنفيذية من القانون في المواد ١٢٤/١٢٥ أنواع المخالفات التأديبية فمقرتها المادة ١٢٤ بأنها كل إخلال بالقوانين واللوائح والتقاليد الجامعية وعلى الأخص :-

- (١) الأعمال المخلة بنظام الكلية أو المنشآت الجامعية •
- (٢) تعطيل الدراسة أو التعريف عليه أو الامتناع الدبر عن حضور الدروس و المحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى التي تقضى اللوائح بالمواظبة عليها •
- (٣) كل فعل يتنافى مع الشرف والكرامة أو مخل بحسن السير والسلوك داخل الجامعة أو خارجها •
- (٤) كل إخلال بنظام الامتحان أو الهدوء اللازم له وكل غش في امتحان أو شريع فيه •
- (٥) كل انلاف للمنشآت والأجهزة أو المواد أو الكتب الجامعية أو تهديدها •
- (٦) كل تنظيم للجمعيات داخل الجامعة أو الاشتراك فيها بدون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة •
- (٧) توزيع النشرات أو إصدار جرائد حائط بأية صورة بالكلية أو جمع توقيعات بدون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة •
- (٨) الاعتصام داخل المباني الجامعية أو الاشتراك في مظاهرات مخالفة للنظام العام أو الآداب •

م ١٢٥ : كل طالب يرتكب غشا في امتحان أو شروط فيه ويضبط في حالة تلبس بخرجه المعهد أو من ينوب عنه من لجنة الامتحان ويحرم من دخول الامتحان فسي

باقى المواد . . . . . ويختبر الطالب راسيا في جميع مواد هذا الامتحان بحال الى مجلس التأديب .

أما في جميع الأحوال الأخرى فيبطل الامتحان بقرار من مجلس التأديب أو مجلس الكلية ويترتب عليه بطلان الدرجة اذا كانت قد ضحت للطلاب قبل كشف الغش .  
م ١٢٦ : العقوبات التأديبية هي :

( ١ ) التنبيه شفاهة أو كتابة ( ٢ ) الانذار

( ٣ ) الحرمان من حق الخدماء الطلابية .

( ٤ ) الحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لا تجاوز شهرا .

( ٥ ) الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز شهرا .

( ٦ ) الحرمان من الامتحان في مقرر أو أكثر .

( ٧ ) وقف قيد الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه لمدة لا تجاوز شهرين أو لمدة فصل دراسي .

( ٨ ) إلغاء امتحان الطالب في مقرر أو أكثر .

( ٩ ) الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز فصلا دراسيا .

( ١٠ ) الحرمان من الامتحان في فصل دراسي واحد أو أكثر .

( ١١ ) حرمان الطالب من القيد للماجستير أو الدكتوراه مدة فصل دراسي أو أكثر .

( ١٢ ) الفصل من الكلية لمدة تزيد على فصل دراسي .

( ١٣ ) الفصل النهائي من الجامعة ويبلغ قرار الفصل الى الجامعات الأخرى ويترتب

عليه عدم صلاحية الطالب للقيد أو التقدم الى الامتحانات في ج . م . ع . . . . .

وليجلس الجامعة أن يعيد النظر في القرار الصادر بالفصل النهائي بعد خضى

ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ صدور القرار .

### الهيئة المختصة بتوقيع المقررات

هي الاساتذة والاساتذة المساعدون وعميد الكلية ورئيس الجامعة ومجلس التأديب الذي له بالطبع توقيع جميع المقررات ( م ١٢٧ ) .  
والقرارات التي تصدر من هذه الهيئة تكون نهائية ومع ذلك تجوز المعارضة فسي القرار الصادر غيابيا من مجلس التأديب وذلك في خلال أسبوع من تاريخ اعلانه السى الطالب أو ولي أمره و تخلف الطالب عن الحضور بغير عذر مقبول .

### التظلم

للطالب التظلم من قرار مجلس التأديب بطلب يقدمه الى رئيس الجامعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايلاقه بالقرار ويعرض رئيس الجامعة ما يقدم اليه من تظلمات على مجلس الجامعة للنظر فيها م ١٢٩ .

### ضمانات

لا توقع عقوبة من المقررات الواردة في البند الخامس وما بعده من المادة ( ١٢٦ ) الا بعد التحقيق مع الطالب كتابة وسلم اقواله فيمط هو ضسوب اليه . فاذا لم يحضر في الموعد المحدد للتحقيق سقط حقه في سام اقواله ويتولى التحقيق من يتد به عميد الكلية ولا يجوز لمضو هيئة التدريس المنتدب للتحقيق مع الطالب أن يكون عضوا في مجلس التأديب ( م ١٢٨ ) .





قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م



## أولا : قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالتفويض رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

بتشأن مجلس الدولة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکم التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن صريان أحكام قانون نيابة الادارية والمحاکم التأديبية على موظفي المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والميئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة

ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الادارة في الشركات

والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها .

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية .

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا .

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية .

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام الماملين المدنيين بالدولة .  
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام الماملين بالقطاع العام .  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٧ بمنح رجال القضاء راتب طيبة حمل .  
وعلى موافقة مجلس الوزراء .  
وبناء على ما ارتأت مجلس الدولة .

#### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة القانون المرافق وتلغى جميع الأحكام المخالفة له .

مادة ٢ - جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة، تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا .  
وجميع الدعاوى والطلبات والتظلمات المنظورة أمام محاكم أو لجان تابعة لمجلس الدولة وأصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص محاكم أو مجالس أو لجان أخرى تابعة للمجلس، أمحال إليها بحالتها وبغير رسوم ، وذلك ما لم تكن هذه الدعاوى والطلبات قد انتهت للحكم فيها ويظهر ذور الشأن جيما بالإحالة .

أما بالنسبة إلى المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم فيصدر قانون خاص ينظم كيفية نظرها أمام مجلس الدولة .

مادة ٣ - تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك إلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

مادة ٤ - تسرى القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المسددة بها - حاليا وذلك إلى أن يصدر قانون الرسوم أمام مجلس الدولة ولا تستحق رسوم على الطعون التي ترفعها هيئة مفوضي الدولة .

مادة ٥ - النواب والمستشارون المساعدون بمجلس الدولة للدرجة أساؤهم بالجدول (السكراتير) عند العمل بهذا القانون يقسمون إلى فئتين (١) ، (ب) على أن يستمر من الفئة

(١) الخسوس الأوائل من النواب ، والخسوس الأوائل من المستشارين المساعدين والباقون من الفئة (ب) (١١) .

مادة ٦ - لا يسرى الشرط المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ٧٣ من النصوص للرافقة على أعضاء مجلس الدولة الحاليين المتزوجين من أجنبيات عند العمل بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمشار إليه .

مادة ٧ - استثناء من حكم المادة ٨٩ من القانون المرافق تستمر الإهاترات الخارجية القائمة وقت العمل بهذا القانون إلى نهاية المدد المبينة في القرارات الصادرة بشأنها ولو جاوزت مدة الأربع سنوات المنصوص عليها في المادة المذكورة ، ولا يجوز تجديدها أو مدتها بعد ذلك إلا بمراجعة أحكام هذه المادة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعدل ٤ من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٧٣ شبان سنة ١٣٩٧ ( أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ ) .

أنور السادات

### قانون مجلس الدولة

مادة ١ - مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل

مادة ٢ - يتكون مجلس الدولة من :

(١) القسم القضائي .

(ب) قسم الفتوى ،

(ج) قسم التشرييع .

ويتشكل المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين ومن المستشارين المساعدين والنواب والمدنوين (٢) .

ويطبق بالمجلس مدنويون مساعدون تسمى عليهم الأحكام الخاصة بالمدنويين عدد شرط الحصول على دبلوماسيين من دبلوماسيات الدراسات العليا .

(١) نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على إلغاء تقسيم النواب إلى اثنين وأن

استبدل بمبارة نائب (ب) ، نائب (١) أيًا ورواكاة نائب .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٢ استبدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ .

## القسم القضائى

### الفصل الأول

#### الترتيب والتنظيم

مادة ٣ - يؤلف القسم القضائى من :

(أ) المحكمة الادارية العليا .

(ب) محكمة القضاء الادارى .

(ج) المحاكم الادارية .

(د) المحاكم التاديبية .

(هـ) هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٤ - يكون مقر المحكمة الادارية العليا في القاهرة ويرأسها رئيس المجلس ونصدر أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين .

ويكون مقر محكمة القضاء الادارى مدينة القاهرة ويرأسها نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين . ويحدد اختصاص كل دائرة من دوائر محكمة القضاء الادارى بقرار من رئيس مجلس الدولة .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء دوائر لقضاء الادارى في المحافظات الأخرى ، وإذا عمل اختصاص الدائرة أكثر من محافظة جاز لها - بقرار من رئيس المجلس - أن تعقد جلساتها في عاصمة أى من المحافظات الداخلة في دائرة اختصاصها .

مادة ٥ - يكون مقر المحاكم الادارية في القاهرة والإسكندرية ، ويكون لهذه المحاكم نائب رئيس يباون رئيس المجلس في القيام على تنظيمها وحسن سير العمل بها .

ويجوز إنشاء محاكم إدارية في المحافظات الأخرى بقرار من رئيس المجلس ، وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد وعضوية اثنين من النواب على الأقل ، ومحدد دائرة اختصاص كل محكمة بقرار من رئيس مجلس الدولة وإذا عمل اختصاص المحكمة أكثر من محكمة جاز لها أن تنقد في عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة في اختصاصها وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٦ — تؤلف هيئة مفوضى الدولة من أحد نواب رئيس المجلس رئيسا ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين والنواب والتدوين .  
ويكون مفوضو الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإدارى من درجة مستشار مساعد على الأقل .

مادة ٧ — تتكون المحاكم التأديبية من :

- ( ١ ) المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم .
- ( ٢ ) المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانى والثالث ومن يعادلهم .  
ويكون لهذه المحاكم نائب لرئيس المجلس يماون رئيس المجلس فى القيام بشئونها .
- مادة ٨ — يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا فى القاهرة والاسكندرية وتؤلف من دائرة أو أكثر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانى والثالث فى القاهرة والاسكندرية وتؤلف من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد على الأقل ، وعضوية اثنين من النواب على الأقل ، ويصدر بالتشكيل بقرار من رئيس المجلس .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء محاكم تأديبية فى المحافظات الأخرى ويبين القرار مدها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد أخذ رأى مدير النيابة الإدارية .  
وإذا عمل اختصاص المحكمة التأديبية أكثر من محافظة جاز لها أن تنقد فى عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة فى اختصاصها ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٩ — يتولى أعضاء النيابة الإدارية الإدعاء أمام المحاكم التأديبية .

## الفصل الثاني

### الاختصاصات

مادة ١٠ - تختص عاظم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية:

(أولاً) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

(ثانياً) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمناشآت والمكافآت المستحقة للموظفين

المصوميين أو لورثتهم .

(ثالثاً) الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالظعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة

بالتميين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

(رابعاً) الطلبات التي يقدمها الموظفون المصوميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة

بإحالتهم إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبي .

(خامساً) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

(سادساً) الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات

ضرائب والرسوم وفقاً لقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

(سابعاً) دعاوى الجنسية

(ثامناً) الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص

لضائي ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوقيق والتحكيم في منازعات العمل ، وذلك

حتى كان مرجع الطعن ، عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو

الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

(تاسعاً) الطلبات التي يقدمها الموظفون المصوميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات

لتأديبية .

(عاشرأ) طلبات التمييز عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت

حقة أصلياً أو تبعية .

(حادي عشر) المنازعات الخاصة بقعود الالتزام أو الأفعال العامة أو التوريدات أو

أي عقد إداري آخر .

( ثاني عشر ) الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

( ثالث عشر ) الطعون في القرارات المؤقتة على العاملين بالنطاق العام في الحدود المقررة قانونا .

( رابع عشر ) سائر المنازعات الإدارية .

ويشترط في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يسكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويستبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها إتخاذها وفقاً للقوانين واللوائح .

مادة ١١ - لا تختص عاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة .

مادة ١٢ - لا تقبل الطلبات الآتية :

( أ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

( ب ) الطلبات المقدمة رأساً بالطن في القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وخامساً من المادة (١٠) وذلك قبل انتظام منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة لبت في هذا التنظيم . وتبين إجراءات التنظيم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة .

( أولاً ) اختصاص محكمة القضاء الإداري

مادة ١٣ - تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة (١٠) عداً ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع إليها من الأحكام الصادرة من للمحاكم الإدارية . ويكون الطعن من ذوي الشأن أو من رئيس هيئة مفوضي الدولة وذلك خلال شتين يوماً من تاريخ صدور الحكم .

( ثانياً ) : اختصاص المحاكم الادارية

مادة ١٤ - تختص المحاكم الادارية :

( أ ) بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً من المادة

(١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يبادلهم . وفى طلبات التمييز المترتبة على هذه القرارات .

(٧) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

(٣) بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة (١٠) متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

#### (ثالثاً): اختصاص المحاكم التأديبية

مادة ١٥ - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من :

(أولاً) العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التى تضمن لها الحكومة حذاً أدنى من الأرباح .

(ثانياً) أعضاء مجالس إدارة التوكيلات النفاية المشكلة طبقاً لقانون العدل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، المشار إليه .

(ثالثاً) العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتشديدها قرار من رئيس الجمهورية عن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر شهراً شهرياً .

كما تختص هذه المحاكم بنظر العلون المتصوص عليها فى البندين تساماً وثالث عشر من المادة العاشرة .

مادة ١٦ - يصدر رئيس المحكمة قراراً بالفصل فى طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار إليهم فى المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك فى الحدود المقررة قانوناً .

مادة ١٧ - يستبعد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوطنى العامل وقت

إقامة الدعوى وإذا تمدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلام في المستوى الوطني هي المختصة بمحاكمتهم جميعا .

ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجميات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٥) .

مادة ١٨ - تكون محاكمة العاملين لنفسوبة إليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مترتبة بعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة. فإذا تعذر تعيين للمحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه .

مادة ١٩ - توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم .

على أنه بالنسبة إلى العاملين بالجميات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

(١) الإنذار .

(٢) الخصم من الرتب لمدة لا تتجاوز شهرين .

(٣) خفض الرتب .

(٤) تنزيل الوظيفة .

(٥) الإزلة من الوظيفة مع حفظ الحق في الماش أو المكافأة أو مع الحرمان من الماش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

مادة ٢٠ - لا يجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا كان بديء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

(٢) إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بديء في التحقيق قبل ذلك .

مادة ٢١ - الجزاءات التأديبية التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة هي:

(١) غرامه لا تقل من خمسة جنيهات ولا يتجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر الذي وقعت فيه المخالفة .

(٢) الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر .

(٣) الحرمان من المعاش بما لا يتجاوز الربع .

وفي جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو للسكافة بما لا يتجاوز الربع إلى حين انتهاء المحاكمة .

ويستوفى للبلغ المنصوص عليه في البندين ٢٤١ و٢٤٢ بالحكم من المعاش في حدود الربع شهرياً أو من السكافة أو المال المدخر لإن وجد أو بطريق المميز الإداري .

مادة ٢٢ - أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويعتبر من ذوي الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للحسابات ومدير النيابة الإدارية .

وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة .

#### (رابطاً) اختصاص المحكمة الإدارية العليا

مادة ٢٣ - يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة لقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

(٣) إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لدوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطن في تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجبها القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقامة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره .

### الفصل الثالث

#### الاجراءات

(أولا) الاجراءات أمام محكمة القضاء الإداري وأحكام الادارية :

مادة ٢٤ - مبادى رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري للطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا للبلاد بالنظر إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويتمتع مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن يجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .

ويكون مبادى رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

مادة ٢٥ - يقدم الطلب إلى إمام كتاب المحكمة المختصة بمرئيه موقفة من محام مفيد بمجدول الهامين القبولين أمام تلك المحكمة . وتضمن العريضة هذا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وسقائهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار إن كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة لطلب ووراق بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

والطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطالب وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة هذا الأصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافظة بالمستندات .

وتعلن العريضة ومرافقتها إلى الجهة الإدارية المختصة وإلى ذوى الشأن في مبادى لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موسى عليه مصحوب بطم وصول .

ويتمتع مكتب المحامي الموقع على المراجعة محلاً مختاراً الطالب ، كما يتم مكتب المحامي الذي يبوب عن ذوى الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلاً مختاراً لهم ، كل ذلك إلا إذا عينوا محلاً مختاراً غيره .

مادة ٢٦- على اللجنة الإدارية المختصة أن تودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانها مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالسندات والأوراق الخاصة بها .

ويكون للطالب أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات في المهلة التي يحددها له المفوض إذا رأى وجهاً لذلك فإذا استعمل الطالب حقه في الرد كان للجهة الادارية أن تودع مذكرة بملاحظاتها على هذا الرد مع السندات في مدة مائة .

ويجوز لرئيس المحكمة في أحوال الاستعجال أن يصدر أمراً غير قابل للطعن بتقصير الميعاد المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة ويعلن الأمر إلى ذوى الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد ويسرى الميعاد القصير من تاريخ الاعلان .

ويقوم قلم كتاب المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة من اقضاء الميعاد في الفقرة الأولى بإرسال ملف الأوراق إلى هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة .

مادة ٢٧- تتولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتبنيها المرافعة والمفوضي الدولة في سبيل تبني الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازماً من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تمكينية وغير ذلك من إجراءات التحقيق في الأجل الذي يحدده لذلك . ولا يجوز في سبيل تبني الدعوى تكرار التاجيل لسبب واحد .

ومع ذلك يجوز للمفوض إذا رأى منحه أجل جديد أن يحكم على طالب التاجيل برامة لانجواز عشرة جنبايات يجوز منحها للطرف الآخر .

ويودع المفوض - بعد إتمام تبني الدعوى - تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل

القانونية التي يترها النزاع ويمضى رأيه مسببا فيها ، ويجوز لذوى الشأن أن يطأوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولم أن يطلبوا صورة منه على حقهم .  
وفصل المفوض في طلبات الاعفاء من الرسوم .

مادة ٢٨ - مفوض الدولة أن يمرض على الطرفين تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ، خلال أجل محدد فإن تمت التسوية اثبتت في محضر يوقع من الخصوم أو وكلائهم ، وتكون المحضر في هذه الحالة قوة السند التنفيذي ، وتطلى صورته وفقا للقواعد المقررة لاعطاء صور الأحكام ، وتسبم القضية من الجدول لاسم النزاع فيها . وإن لم تتم التسوية جاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية برامة لا تجاوز عشرين جنيها ويجوز منحها للطرف الآخر .

مادة ٢٩ - تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيداع التقرير المشار إليه في المادة ٢٧ بمرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتبيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى .

مادة ٣٠ - يكون توزيع القضايا على دائرة المحكمة برامة نوها طبقا لنظام الذي تبينه اللائحة الداخلية للمجاس .

ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة قصيره إلى ثلاثة أيام .

مادة ٣١ - لرئيس المحكمة أن يطلب إلى ذوى الشأن أو إلى المفوض ما يراه لازما من إيضاحات .

ولا تقبل المحكمة أى دفع أو طلب أو أوراق مما كان يلزم تقديمه قبل إحالة القضية إلى الجلسة إلا إذا ثبت لها أن أسباب ذلك الدفع أو الطلب أو تقديم تلك الورقة طرأت بعد الإحالة أو كان الطالب يجملها عند الإحالة .

ومع ذلك إذا رأت المحكمة تحقيقا للمصلحة قبول دفع أو طلب أو ورقة جديدة جاز لها ذلك مع جواز الحكم على الطرف الذي وقع منه الإهمال برامة لا تجاوز عشرين جنيها

يجوز منحها الطرف الآخر . على أن الدفع والأسباب المتعلقة بالنظام العام يجوز إيدؤها في أى وقت كما يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

مادة ٣٢ - إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق باثرتة بنفسها في الجلسة أو قام به من تدبه لذلك من أعضائها أو من المفوضين .

مادة ٣٣ - يصدر الحكم في الدعوى في جلسة علنية .

(ثانيا) الاجراءات أمام المحاكم التأديبية :

مادة ٣٤ - تمام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور بياناً بأسماء العاملين وفتاتهم والمخالفات المنسوبة إليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى في جلسة تقعد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة بمحيدتها خلال المياد المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق .

ويكون الاعلان في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه . مصحوب بطم وصول .

ويتم إعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم - ممن يسرى في شأنهم أحكام هذا القانون - بتسليمه إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة .

مادة ٣٥ - تفصل المحكمة التأديبية في القضايا التي تحال إليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين مواداً المحكمة بما تطلبه من بيانات أو ملفات أو أوراق لازمة لفصل في الدعوى خلال أسبوع من تاريخ الطلب .

ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة لذات السبب على ألا تتجاوز فترة التأجيل أسبوعين .

وتصدر المحكمة حكمها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالة الدعوى إليها .

مادة ٣٦ - للمحكمة استجواب العامل المقدم المدعى، وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين، ويرى على الشهود عدم اشتراك بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة بالزور الأحكام المقررة لذلك قانونا ومحرم المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد ونحوه إلى النيابة العامة إذا رأت في الأمر جريمة .

وإذا كان الشاهد من العاملين الذين تخصص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم وتختلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وإخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى أو امتنع عن أداء الشهادة، جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالنذر أو الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين .

مادة ٣٧ - للعامل المقدم إلى المحكمة التأديبية أن يحضر جلسات المحاكمة أو أن يوكل عنه محاميا، وله أن يمدى دفاعه كتابة أو شفاهة للمحكمة أن تقرر حضوره شخصيا

مادة ٣٨ - تم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعوى المنظورة أمام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٤) .

مادة ٣٩ - إذا رأت المحكمة أن الواقعة التي وردت بأمر الاحالة أو غيرها من الوقائع التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية أحالتها إلى النيابة العامة لتعترف فيها وفصلت في الدعوى التأديبية.

ومع ذلك إذا كان الحكم في دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية .

ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العامل

وعلى النيابة الإدارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف .

مادة ٤٠ - تفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بمرار الاحالة، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الإدارية التصدى لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الأوراق، وشرط أن تمنع العامل أجلًا مناسبًا لتخصير دفاعه إذا طلب ذلك .

( م ٢ الدليل الملحق - ملاحق )

مادة ( ٤ ) — للمحكمة أن تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للدعوى أمامها إذا قامت لديها أسباب جديدة بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم إذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها إلى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة

مادة ٤٢ — مع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه يمدل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث — أولاً — من الباب الأول من هذا القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوض الدولة .

مادة ٤٣ — لا يجوز تأجيل النطق بالحكم أكثر من مرة ، وتصدر الأحكام بصفة ويوقتها الرئيس والأعضاء .

( لثالثاً ) الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا :

مادة ٤٤ — يمدد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي ترضي عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بإطلاقه .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودع خزنة المجلس كفاية مقدار عاهة من جنهيات تقضى دائرة لمحس الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التي ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوض الدولة ورئيس الجهاز المركزي للحسابات ومدير النيابة الإدارية .

مادة ٤٥ — يجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها قبل إحالتها إلى هيئة مفوض الدولة .

مادة ٤٦ — تنتظر دائرة لمحس الطعون الطعن بعد سماع إيضاحات مفوض الدولة

وفى الشأن إن رأى رئيس الدائرة وجها لذلك ودارأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالمعرض على المحكمة الإدارية العليا ، ما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره أصغرته قراراً بأحالة إليها . أما إذا رأت - باجماع الآراء - أنه غير مقبول شكلاً أو باطل أو غير جدير بالمعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويستفى يذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة . وتبين المحكمة فى المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادراً بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . وإذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا يؤثر تمام كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذو الشأن وجهته مفوضى للدولة بهذا القرار .

مادة ٤٧ - تسرى القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على الطعن أمام دائرة فحص الطعون . ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من إشتراك من أعضاء دائرة فحص الطعون فى إصدار قرار الإحالة .

مادة ٤٨ - مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا يسئل أمامها بالقواعد والإجراءات واللوائح المنصوص عليها فى الفصل الثالث - أولاً - من الباب الأول من هذا القانون .

رابعاً - احكام عامة :

مادة ٤٩ - لا يقرب على رفع الطلب إلى المحكمة وقت تنفيذ القرار المطلوب المناوؤ على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ إذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتضرر تداركها .

وبالنسبة إلى القرارات التى لا يجبل طلب إلغائها قبل النظم منها إدارياً لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه إذا كان القرار صادراً بالفصل ، فهذا حكم له بهذا الطلب ثم

رفض تطاعه ولم يرفع دعوى الإلغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه.  
مادة ٥٠ - لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم  
المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في الأحكام الصادرة من المحاكم  
الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

مادة ٥١ - يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم  
الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق النقاس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها  
في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك  
بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم  
بعدم قبول الطعن أو رفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا  
عن التمييز إن كان له وجه .

مادة ٥٢ - تسري في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه  
على أن الأحكام الصادرة بالإلناء تكون حجة على السكاة .

مادة ٥٣ - تسري في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة  
لرد مستشاري محكمة النقض وتسري في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الإداري والمحاكم  
التأديبية العاملين من مستوى الادارة العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف .  
وتسري في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية الأخرى القواعد المقررة  
لرد القضاء .

مادة ٥٤ - الأحكام الصادرة بالإلناء تكون صورتها التنفيذية معسولة بالصيغة الآتية:  
« على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه » .  
أما الأحكام الأخرى فتكون صورتها التنفيذية مشعولة بالصيغة الآتية:  
« على الجهة التي ينال بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن  
تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك » .

## الفصل الرابع

### الجمعيات العمومية للمحاكم

مادة ٥٥ - تجتمع كل من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري هيئة جمعية عمومية للنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية وتوزيع الأحمال بين أعضائها أو بين دوائرها.

وتتألف الجمعية العمومية لكل محكمة من جميع مستشاريها العاملين بها ، وتدمى إليها هيئة المفوضين ويكون لمثلها صوت محدود في المداولة .

وتدمى للانقضاء بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس المحكمة أو ثلاثة من أعضائها أو بناء على طلب رئيس هيئة المفوضين ولا يكون انقضاءها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتكون الرئاسة لأقدم الحاضرين .

ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .  
وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٥٦ - تجتمع المحاكم الإدارية هيئة جمعية عمومية تتألف من جميع أعضائها وذلك للنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية ، وتدمى الانقضاء بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم أو رئيس هيئة المفوضين أو ثلاثة من أعضائها على الأقل ، ولا يكون انقضاءها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتدمى إليها هيئة المفوضين ويكون لمثلها صوت محدود في المداولة . وتكون الرئاسة لنائب رئيس المجلس لهذه المحاكم وفي حالة غيابه لأقدم الحاضرين .

ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .  
وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وتبلغ القرارات إلى رئيس المجلس ولا تكون نافذة إلا بعد تصديق عليها بعد أخذ رأي نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم .

مادة ٥٧ - تمنح المحاكم التأديبية هيئة جنسية عمومية تتألف من جميع أعضائها  
لتنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وأموالها الداخلية وتوزيع الأعمال بين دوائرها .  
وتعقد الجمعية بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس للمحاكم التأديبية  
أو ثلاثة من أعضائها على الأقل .  
وتسرى أحكام المادة السابقة فيما يتعلق صحة انعقاد الجمعية العمومية ورئاستها  
والقرارات التي تصدرها .

## الباب الثاني

### قسم الفتوى والتشريع

#### الفصل الأول

##### قسم الفتوى

مادة ٥٨ - يشكون قسم الفتوى من إدارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس  
الوزراء والوزراء والهيئات العامة ، ويرأس كل إدارة منها مستشار أو مستشار  
مساعد ، ويبين عدد الإدارات وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من الجمعية العمومية للمجلس .  
وتختص الإدارات المذكورة بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من الجهات  
المبينة في الفقرة الأولى وبفحص المنظمات الإدارية .

ولا يجوز لأية إداراة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تعجز أو تقبل أو  
تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة  
آلاف جنيه بنهر استفتاء الإدارة المختصة .

مادة ٥٩ - يجوز أن يتبع برياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء وبالوزارات  
وبالمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو  
المحافظين أو رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون أو نواب للعمل كفوضيخ المجلس  
المهولة للإستشارة بهم في دراسة الشئون القانونية والمنظمات الإدارية ومتابعة ما يهم رياسة  
الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو  
للمجلس .

ويستبر الفوض ملحقا بإدارة الفتوى المختصة بشئون الجهة التي يعمل فيها .

وتبين اللائحة الداخلية النظام الذى يسير عليه هؤلاء المفوضون فى أعمالهم .

مادة ٦٠ - يجتمع رؤساء الإدارات ذات الاختصاصات المتجانسة بهيئة لجان برأسها نائب رئيس المختص وتبين كيفية تشكيلها وتحديد دوائر اختصاصها فى اللائحة الداخلية .

كما يجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجالس إنشاء لجنة أو أكثر تتخصص فى نوع معين من المسائل تمتد اختصاصها إلى جميع إدارات الفتوى ويتضمن قرار الجمعية طريقة تشكيلها . ويجوز أن يحضر اجتماعات اللجنة مستشارون مساعدون ونواب وندوبون من الإدارات المختصة وأن يشتركوا فى مداولاتها ولا يكون التواب أول للندوبين صوت محدود فى المداولات .

مادة ٦١ - لرئيس إدارة الفتوى أن يحيل إلى اللجنة المختصة ما يرى إحالته إليها لأهميته من المسائل متى ترد إليه لابتداء الرأى فيها ، وعليه أن يحيل إلى اللجنة المسائل الآتية :  
( أ ) كل التزلم موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة .

( ب ) حقوق التنوير والأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها إذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .

( ج ) الترخيص فى تأسيس الشركات التى يحس القانون على أن يكون إنشاؤه بقرار من رئيس الجمهورية .

( د ) المسائل التى يرى فيها أحد المستشارين رأيا يخالف فتوى صدرت من إحدى إدارات قسم الفتوى أو لجانه .

ويجوز لرئيس المجلس أن يسهل إلى إدارة الفتوى التى يكون مقرها خارج القاهرة مباشرة اختصاص اللجنة .

## الفصل الثاني

### قسم التشريع

مادة ٦٢ - يشكل قسم التشريع من أحد نواب رئيس المجلس ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين للماعدين ويلحق به نواب ومدويون .

وعند انعقاد القسم يتولى رئاسته نائب رئيس المجلس وفي حالة غيابه أقدم مستشاري القسم ، وعليه أن يدعو رئيس إدارة الفتوى المختصة عند نظر التشريعات الخاصة بإدارته للاشتراك في المداولات ويكون له صوت ممدود فيها ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين .

مادة ٦٣ - على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية ذى صفة تشريعية أو لأغحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته ، ويجوز لها أن تهد إليه بإعداد هذه التشريعات .

مادة ٦٤ - تقوم بمراجعة صياغة التشريعات التى يرى رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة نظرها على وجه الاستعجال لجنة تشكل من رئيس قسم التشريع أو من يقوم مقامه وأحد مستشاري القسم يندبه رئيس القسم ورئيس إدارة الفتوى المختصة .

### الفصل الثالث

#### الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

مادة ٦٥ - تشكل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع برئاسة نائب رئيس المجلس وعضوية نواب رئيس المجلس بقسمى الفتوى والتشريع ومستشاري قسم التشريع ورؤساء إدارات الفتوى .

مادة ٦٦ - تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبقاً فى المسائل والموضوعات الآتية :

( أ ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

( ب ) المسائل التى ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى رأياً يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

(ح) للسائل الذى ترى إحدى لجان قسم الفتوى إحالتها إليها لأهميتها .  
(و) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات الأهلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .  
ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين .  
وميجوز لمن طلب إبداء الرأى فى المسائل المتصوص عليها فى الفقرة ( أ ) أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر فى هذه المسائل ، كما يجوز له أن يندب من يراه من ذوى الخبرة كمشائرين غير عاديين وتكون لهم - وإن تمددوا - صوت واحد فى المداولات .  
كما تختص الجمعية العمومية بمراجعة مشروعات القوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية والوائح التى يرى قسم التشريع إحالتها إليها لأهميتها .  
مادة ٦٧ - تبين اللائحة الداخلية للمجلس نظام العمل فى إدارات قسم الفتوى ولجانها وقسم التشريع ، كما تبين اختصاص كل عضو من أعضاء إدارات الفتوى والمسائل التى يتت دها كل منهم بصفة نهائية . ويجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارون المساعدون من المشائرين فى اختصاصاتهم .

### الباب الثالث

#### احكام عامة

مادة ٦٨ - تشكل الجمعية العمومية لمجلس الدولة من جميع المشائرين ويتولى رئاستها رئيس المجلس وعند غيابه أقدم الحاضرين من نواب الرئيس ثم من المشائرين .  
وتدعى الجمعية العمومية للانقضاء بناء على طلب الرئيس أو خمسة من أعضائها، ولا يكون انقضاءها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتختص الجمعية العمومية بما هو مبين فى هذا القانون بإصدار اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ٦٩ - يقدم رئيس مجلس الدولة كل سنة وكلاً رأى ضرورة لذلك تقريراً إلى رئيس مجلس الوزراء متضمناً ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص فى التشريع القائم أو عروضى فيه أو حالات إساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الإدارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطتها .

مادة ٧٠ - ينوب رئيس مجلس الدولة عن المجلس فى صلته بالنير ، ويرأس الجمعية

المسومة للمجلس ، ويجوز له أن يحضر جلسات الجمعية العمومية للسعي الفئوى والتشريع ولجانته ولسلات قعم للتشريع وتشكون له الرئاسة فى هذه الحالات .

ويسرف رئيس المجلس على أعمال أقسام المجلس المختلفة وتوزيع العمل بينها كما يشرف على الأعمال الإدارية وعلى الأمانة العامة للمجلس .

وعند غياب الرئيس أو خلو منصبه يحل محله فى اختصاصاته الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس .

مادة ٧١ - يماون رئيس المجلس فى تنفيذ اختصاصاته الميئة فى المادة السابقة أدين عام من درجة مستشار مساعد هل الأقل يشوب بقرار من رئيس المجلس .

مادة ٧٢ - يشكل بالأمانة العامة لمجلس الدولة مكتب فى برياسة الأمين العام ويشوب أعضاؤه بقرار من رئيس المجلس من بين المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين ، ويماحق به عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتائيين .

ويختص المكتب الفف بإعداد البحوث التى يطلب إليه رئيس المجلس القيام بها ، كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبة وإصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها .

## الباب الرابع

فى نظام أعضاء مجلس الدولة

### الفصل الأول

فى التعيين والترقية وتعميد الاقدمية

مادة ٧٣ - يشترط فمين يمين عضواً فى مجلس الدولة :

- (١) أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- (٢) أن يكون حاصلأ على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بمجمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن يشجع فى الحالة الأخيرة فى امتحان المعادلة طبقاً لقوانين والوائح الخاصة بذلك .
- (٣) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- (٤) ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مغل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

(٥) أن يكون حاصله دبلوماسي من طوابع الدراسات العليا أحدهما في العلوم الإدارية أو القانون العام إذا كان التمييز في وظيفة مندوب .

(٦) ألا يكون متزوجاً بأجنبية . ومع ذلك يجوز لأحد من رئيس الجمهورية الأعضاء من هذا الشرط إذا كان متزوجاً بمن تقتضى مهنتها أن يخدم البلاد العربية .

(٧) ألا تقل سن من يعين مستشاراً بالهاكم عن أربعين سنة ، وألا تقل سن من يعين عضواً بالهاكم الإدارية عن ٢٨ سنة وألا تقل سن من يعين مندوباً مساعداً عن تسع عشرة سنة .

مادة ٧٤ — مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة يكون التمييز في وظائف مجلس الدائرة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة . على أنه يجوز أن يعين رؤساء من غير أعضاء المجلس في الوظائف المنصوص عليها في المواد التالية وبالشروط المقررة . وذلك في حدود ربح عدد المراتجيات الحالية في كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة .

ولا يدخل في هذه النسبة وظائف المتقاعين في الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحمل معهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف الفعالة .

مادة ٧٥ — يعتبر المندوب المساعد معينا في وظيفة مندوب من أول يناير التالي لحصوله على الدبلوم المنصوص عليها في البند (٥) من المادة ٧٣ متى كانت لتقارير المقدمة عنه مرضية .

وجوز أن يعين مباشرة في وظيفة مندوب الحاصلون على هذين الدبلومين من الفئات الآتية:  
( أ ) المتقاعون السابقون بمجلس الدولة .

( ب ) من يشغلون وظيفة وكيل النائب العام أو وكيل النيابة الإدارية أو محام إدارة قضايا الحكومة .

( ج ) المدعون في كلية الحقوق أو في مادة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية متى أمضى المبدأ ثلاث سنوات في عمله وكان راتبه يدخل في حدود مرتب مندوب .

( د ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للقضاة نظيراً لعمل القضاء متى أمضى كل منهم ثلاث سنوات في عمله .

( هـ ) المحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .

مادة ٧٦ - يجوز أن يعين في وظيفة نائب من الفئة (ب): (١) .

( أ ) النواب الساجون بمجلس الدولة .

(ب) قضاء المحاكم الابتدائية ووكلاء النائب العام من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة .

(ج) أعضاء هيئة التدريس بسلكيات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بمجامع جمهورية مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي متى أمضوا جميعاً سبع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة نائب من الفئة (ب) (٢) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة .

( د ) المحامون الذين اختلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا مهنة لمدة سبع سنوات للمحاماة أو أى عمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي .

مادة ٧٧ - يجوز أن يعين في وظيفة نائب من الفئة ( أ ) : (٣)

( أ ) النواب الساجون بمجلس الدولة الذين شغلوا هذه الدرجة خمس سنوات على الأقل (ب) قضاء المحاكم الابتدائية ووكلاء النائب العام من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة الشاغلون لوظائف مماثلة بتلك الجهات .

(ج) الأساتذة المساعدون بسلكيات الحقوق وأساتذة القانون والمساعدون بمجامع جمهورية مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة نائب من الفئة ( أ ) (٤) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة .

---

(١) و (٢) نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ على إلغاء كل ماورد من أحكام في قانون مجلس الدولة بشأن تقسيم النواب إلى شعبتين وعلى أن تستبدل بعبارة « نائب ب » ، « نائب أ » أيما وردت في هذا القانون كلمة « نائب » .

(٣) و (٤) نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ على إلغاء كل ماورد من أحكام في قانون مجلس الدولة بشأن تقسيم النواب إلى شعبتين وعلى أن تستبدل بعبارة « نائب ب » ، « نائب أ » أيما وردت في هذا القانون كلمة « نائب » .

(د) المحامون الذين اشتغلوا بمهم محكم الاستئناف مدة تسع سنوات متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة عملاً أو أي عمل يعتبر قرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي مدة أربع عشرة سنة .

مادة ٧٨ - يجوز أن يمين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :

(أ) المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة

(ب) رؤساء المحاكم الابتدائية والمستشارون المساعدون بإدارة تربية الحكومة ورؤساء النيابة الإدارية .

(ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون محاميه جمهورية مصر العربية أو الأساتذة المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

(د) المحامون الذين إشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثني عشرة سنة متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة عملاً أو أي عمل يعتبر قرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة .

(هـ) المشتغلون بعمل يعتبر قرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي عن أمضوا سبع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة مستشار من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة .

مادة ٧٩ - يجوز أن يمين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) :

(أ) المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة الذين أمضوا في هذه الدرجة ثلاث سنوات على الأقل .

(ب) الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة والنيابة الإدارية والمستشارون المساعدون السابقون بإدارة قضايا الحكومة الشاغور لوظائف محددة تلك الجهات .

(ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون محاميه جمهورية مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن سنتين .

(د) المشتغلون بعمل يعتبر قرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيراً للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكانوا في درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (أ) أو يتقاضون

مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة

( هـ ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بتمرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى لام ثبات قضائية نظرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة.

مادة ٨٠ - يجوز أن يعين في وظيفة مستشار :

( أ ) المستشارون السابقون بمجلس الدولة .

( ب ) المستشارون بمحاكم الاستئناف والمحامون العامون بالنيابة العامة والوكلاء العامون بالنيابة الإدارية والمستشارون بإدارة قضايا الحكومة .

( ج ) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بمجامع جمهورية مصر العربية الذين أمهوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

( د ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض خمس سنوات متوالية .

مادة ٨١ - استثناء من أحكام المواد ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ يجوز أن يعين رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية وأعضاء إدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في جامعات جمهورية مصر العربية في وظائف أعضاء مجلس الدولة التي مباشرة درجات وظائفهم في جهة تهم الأصلية على ألا يشترط على ذلك أن يسبقوا زملاءهم بمجلس الدولة .

مادة ٨٢ - يشترط فيمن يلحق مستشارا بالمحكمة الإدارية العليا أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بمجلس الدولة مدة ثلاث سنوات على الأقل .

مادة ٨٣ - يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاءه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ( ١ ) .

وبين باقي الأعضاء والمندوبين المستعدين لقرار من مجلس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات العامة.

ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

مادة ٨٤ - (١) يكون اختيار النواب (٢) بطريق الترقية من بين المندوبين على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم .

وتسكون ترقية النواب (٣) والمستشارين المساعدين من التفتيش (ب، ١) على أساس الأقدمية مع الأهلية .

ويجوز ترقية المكفاهة الممتازة ولو لم يحل دورهم في الترقية متى أعضوا في وظائف سنتين على الأقل، وبشرط ألا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الحالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة ، ويكون اختارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم .

ويعتبر من ذوى الكفاية الممتازة النواب والمستشارون المساعدون الحاصلون — في آخر تقريرين لكفائتهم في تقارير التفتيش الفنى — على درجة كفاءة وبشرط ألا تقل تفديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط .

وفى عدا ذلك يجري الاختيار فى الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية ، وعند التساوى تراعى الأقدمية .

مادة ٨٥ — تعيين الأقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين اثنين أو أكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عنها أو رتبا إليها حسبت أقدمة بينهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة .  
وتحدد أقدمية من يعنون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس

(١) المادة ٨٤ مستند القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ .

(٢) و (٣) تمت إعادته من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على إزاء تسليم النواب إلى قضاة  
ولم يعد صرحه (ب) و (أ) ١ ما وردت كالتالي .

الأعلى للهيئات القضائية ويجوز أن تحدد أقدمية رجال القضاء والبيان العامة والبيان الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يمتنون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في المجلس .

وتحدد أقدمية المهامين عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المئين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في المجلس .  
مادة ٨٦ - يؤدي أعضاء مجلس الدولة والمندوبون المساعدون قبل اشتغالهم بوظائفهم اليمين الآتية :

أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأن أؤدي وظيفتي بالذمة والصدق وأن احترم القوانين .

ويكون أداء رئيس المجلس اليمين أمام رئيس الجمهورية .

ويكون أداء اليمين بالنسبة لنواب رئيس المجلس والمستشارين والمستشارين الماعدين أمام المحكمة الإدارية العليا أما باقي الأعضاء والمندوبون المساعدون فدون اليمين أمام رئيس مجلس الدولة .

#### الفصل الثاني

##### في التعر والندب والاعادة

مادة ٨٧ - يتم إلحاق أعضاء مجلس الدولة بأقسامه المختلفة وتنبهم من قسم إلى آخر أو بين فروع القسم الواحد بقرار من رئيس مجلس الدولة .  
ومع ذلك يجوز ندب للاستشار بمحكمة القضاء الإداري من دائرة إلى أخرى عند الضرورة بقرار من رئيس هذه المحكمة .

كما يجوز ندب رؤساء وأعضاء المحاكم الإدارية والتأديبية من محكمة إلى أخرى عند الضرورة بقرار من نائب رئيس المجلس للمحاكم الإدارية أو التأديبية .  
ويجوز أيضا ندب أعضاء هيئة مفوضي الدولة من محكمة إلى أخرى عند الضرورة بقرار من رئيس الهيئة .

مادة ٨٨ - يجوز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات الصل الرسمية أو بإمرتهم بقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتدب أو المعار عن هذه الأعمال .

أما بالنسبة إلى الهيئات أو اللجان التي يرأسها أو يشترك في عضويتها بحكم القانون أحد أعضاء مجلس الدولة فيكون النذب لها بقرار من رئيس المجلس .

كما يجوز إحارة أعضاء مجلس الدولة لقيام بأعمال قضائية أو قانونية للحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ولا يجوز أن يقرب على النذب أو الإحارة الإخلال بحسن سير العمل .

مادة ٨٩<sup>(١)</sup> - لا يجوز أن تزيد مدة إحارة عضو مجلس الدولة إلى الخارج على أربع سنوات متصلة . وتشير المدة متصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات .

ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر إذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية .

مادة ٩٠ - يجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها إذا كانت مدة الإحارة لا تقل عن سنة فإذا عاد المعار إلى عمله بمجلس الدولة قبل نهاية المدة يشغل الوظيفة الحالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة يشغلها من درجته .

---

(١) المادة ٨٩ مسيطة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤

( م م - ٣ - الدليل المل - ملاحق )

### الفصل الثالث

#### في عدم قابلية أعضاء مجلس الدولة للعزل

مادة (٩١) - أعضاء مجلس الدولة من درجة نائب فاقوها غير قابلين للعزل ، ومصرى بالنسبة إلى هؤلاء سائر القضايا التي يشتمع بها القضاء ، وتكون الهيئة المشكل منها مجلس التأديب هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن .

ومع ذلك إذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار الذين تتطلبهما الوظيفة أو فقد أسباب الصلاحية لأدائها لنير الأسباب الصحية أحيل إلى المعاش أو نقل إلى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس التأديب .

أما من عدا أعضاء المجلس فيكون فصلهم أو نقلهم إلى وظائف معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الهيئة المشكل منها مجلس التأديب .

مادة ٩٢ - يقدم طلب النظر في الإحالة إلى المعاش أو النقل إلى وظيفة غير قضائية من رئيس مجلس الدولة . وعلى مجلس التأديب أو الهيئة المشكل منها حسب الأحوال أن يدعو المصنو للحضور أمامه لسامق أقواله .

وللمجلس أن يقرر اعتبار المصنوف في أجازة حتمية بمرتب كامل إلى أن يصدر قرار في الطلب بقبوله أو رفضه .

مادة ٩٣ - يرمس رئيس مجلس الدولة على الهيئة المشكل منها مجلس التأديب أمر المساعدين والنواب الذين يحصلون على تقريرين متتالين بدرجة أقل من المتوسط ، وتقوم الهيئة بفحص حالتهم ومسامق أقوالهم فإذا تبين لها صحة التقارير أو صيرورتها نهائية لمزوت إحالتهم إلى المعاش أو نقلهم إلى وظيفة أخرى غير قضائية .

ويصدر بالإحالة إلى المعاش أو بالنقل قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب من رئيس مجلس الدولة .

ويشهد تاريخ الإحالة إلى المعاش من يوم نشر قرار رئيس الجمهورية بالجريدة الرسمية .

### الفصل الرابع

#### في واجبات أعضاء المجلس

مادة ٩٤ — لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى كما لا يجوز له القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته .

وبحوز للمجلس الأهل للهيئات القضائية أن يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

مادة ٩٥ — يحظر على أعضاء مجلس الدولة الاشتغال بالعمل السياسى .

ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات المحلية إلا بعد تقديم استقالاتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها .

مادة ٩٥ مكرر (١) — يسوى للماش المستحق لعضو مجلس الدولة المستقيل طبقاً لحكم المادة السابقة والذى رشح نفسه لعضوية مجلس الشعب وفقاً لقواعد الآتية :

( أ ) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى الماش عشرين سنة فأكثر ، يحصل على ماش يساوى أربعة أخماس آخر مروط الوظيفة التى كان يشغلها أو أربعة أخماس المراتب الأصل الذى كان يتقاضاه أيها أصلح له .

( ب ) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى الماش عشرين سنة وتقل عن سبع وعشرين تضاف خمس سنوات إتراضية إلى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنة إتراضاً ستين سنة ، وبحيث لا يقل للماش الذى يحصل عليه عن ثلاثة أخماس آخر مروط الوظيفة التى كان يشغلها أو ثلاثة أخماس المراتب الأصل الذى كان يتقاضاه أيها أصلح له .

( ج ) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى الماش خمس عشرة سنة وتقل عن عشرين تضاف خمس سنوات إتراضية إلى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنة إتراضاً ستين سنة ، وبحيث لا يقل للماش الذى يحصل عليه عن نصف آخر مروط الوظيفة التى كان يشغلها أو نصف المراتب الأصل الذى كان يتقاضاه أيها أصلح له .

وإذا لم ينجح العضو المستقل في الانتخابات وحصل على عشر عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل، صرف له الفرق بين المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين الممّش الذي استحقه وفقا لقواعد السابقة، وذلك لمدة ثلاث سنوات من الاستقالة أو بولمه من الإحالة إلى الممّش أو وفاء أيها أقرب .

وتسرى أحكام البنود ( أ ، ب ، ج ) على عضو مجلس الدولة الذي يمين عضوا في مجلس الشعب .  
مادة ٩٦ - لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة إنشاء سر المداولات .

مادة ٩٧ - لا يجوز لعضو مجلس الدولة أن يتقطع عن عمله دون أن يرخص له في ذلك كتابة إلا إذا كان إنقطاعه لسبب مفاجئ، فإذا زادت مدة الانقطاع عن سبعة أيام في السنة حسبت المدة الزائدة من أجازته السنوية .

مادة ٩٨ - يعتبر عضو مجلس الدولة مستقila إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء أجازته أو إعارته أو نفيه لغير عمله .

ومع ذلك إذا عاد العضو وقدم أسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الأعلى للثبات القضائية فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة غياب أجازته من نوع الأجازة السابقة أو أجازة اعتيادية بحسب الأحوال .

### الفصل الخامس

#### في التفتيش على أعضاء مجلس الدولة

مادة ٩٩ - تشكل بمجلس الدولة إدارة للتفتيش الفني على أعمال المستشارين الساعدين والنواب والمندوبين والمندوبين الساعدين برئاسة أحد نواب رئيس المجلس وهضوية عدد كاف من المستشارين والسنتارين الساعدين .

ويكون تقدير الكفاية بإحدى الدرجات الآتية :

كف - فوق المتوسط - أقل من المتوسط .

ويجب إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين ويجب إيداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش .

كما يجب أن يجاهد أعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق .

وتنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش وإجراءاته وتبين الضمانات الواجب توفيرها لأعضاء المجلس الداخليين للتفتيش .

مادة ١٠٠ - يحظر رئيس مجلس الدولة من تقدير كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفنى من تقدير كفايته ، ولأن أخطر الحق في التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار .

كما يقوم رئيس مجلس الدولة - قبل عرض مشروع حركة الترقيات - على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، بثلاثين يوما على الأقل ، باخطار أعضاء مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها وفقا للمادة ١٠٢ أو ذات معاد التظلم منها . ويبين بالاخطار أسباب التخطئ ، ولأن أخطر الحق في التظلم في المياد المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

ويتم الاخطار المشار اليه في الفقرتين بخطاب موسى عليه مصحوب بلم الوصول .

مادة ١٠١ - سيكون التظلم بمرسنة تقدم إلى إدارة التفتيش الفنى ، وعلى هذه الإدارة إحالة التظلم إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم .

مادة ١٠٢ - تفصل اللجنة المشار إليها في المادة ١٠٠ في التظلم بعد الإطلاع على الأوراق ومجامع أموال المتظلم وتصدر قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الأوراق إليها وقبل إجراء حركة الترقيات .

وتقوم اللجنة أيضا عند نظر مشروع حركة الترقيات بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاءه .

ولا يجوز للجنة النزول بهذا التقرير إلى درجة أدنى إلا بعد إخطار صاحب الشأن بخطاب موسى عليه مصحوب بلم الوصول لسماح أمواله وبعد أن تبدي إدارة التفتيش الفنى رأيها مسبقا في اقتراح النزول بالتقدير .



مادة ١٠٦ . تستمر المحاكم أثناء العطلة القضائية في نظر الدعاوى التأديبية والسمنج من القضايا وتعين هذه القضايا بقرار من رئيس مجلس الدولة .

وتنظم الجمعية العمومية لسلك محكمة العدل أثناء العطلة القضائية فتعين عدد الجلسات وأيام انعقادها ومن يقوم من الأعضاء بالعمل فيها ، ويصدر بذلك قرار من رئيس المجلس .

مادة ١٠٧ - لا يرحص لأعضاء المحاكم في أجازات في غير العطلة القضائية إلا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت حالة العمل تسمح بذلك ، ومع هذا يجوز الترخيص في أجازات لظروف استثنائية في الحدود التي تقررها القوانين والفوائح الخاصة بأجازات العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ١٠٨ - لا يجوز أن تزيد مدة الأجازة السنوية بمرتبة كاملة لأعضاء مجلس الدولة على شهرين بالنسبة للمستشارين ، وشهر ونصف بالنسبة إلى من عداهم ، ويحدد الجمعيات العمومية للمحاكم توزيع الأجازات بين أعضائها .

مادة ١٠٩ - تكون مدة الأجازات في السنة الأولى من خدمة العضو خمسة عشر يوما ولا تمتح إلا بعد انقضاء ستة أشهر على أول تعيين ومع ذلك يجوز عند الضرورة وبموافقة رئيس المجلس منح العضو أجازة اعتيادية لمدة أسبوع خلال الأشهر الستة الأولى من خدمته على أن تخصم من الأجازة السنوية المستحقة له .

ويجوز ضم مدة الأجازة السنوية إلى بعضها بشرط ألا تزيد في أية سنة على ثلاثة أشهر إلا في حالة المرض فلا تزيد على ستة أشهر .

ويحدد مواعيد الأجازة السنوية حسب مقتضيات العمل وظروفه ، ولا يجوز قصورها أو تأجيلها أو قطمها أو إلغاؤها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العدل .

مادة ١١٠ - تكون الأجازات الرسمية التي يحصل عليها الأعضاء بمرتبة كاملة لمدة مجموعها ستة كل ثلاث سنوات وإذا لم ينقطع العضو المؤقت إلى عمله مدة انقضاء سنة جاز للمجلس الأعلى للبيئات القضائية أن يرخص له في امتداد الأجازة لمدة سنة أخرى بثلاثة أرباع المرتبة .

والعضو في حالة المرض أن يستغف متجمد أجازاته الاعتيادية بجانب ما يستغف من أجازاته الرسمية .

وذلك كله مع عدم الاخلال بأى قانون أسلح .

مادة ١١١ - ينظم رئيس مجلس الدولة بقرار منه بعد موافقة المجلس الأعلى للبيانات  
الفضائية الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء المجلس وشروطها . والعضو الذى يصاب  
بجرح أو عاهة أو مرض أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها استرداد مزايف العلاج التى يستحقها  
القومسيون الطبي وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

#### الفصل السابع

##### فى تأديب أعضاء مجلس الدولة

مادة ١١٢ - يخضع بتأديب أعضاء مجلس الدولة مجلس تأديب يشكل كالآتى .

رئيس مجلس الدولة  
رئيساً  
سبعة من نواب رئيس المجلس بحسب ترتيب الأقدمية  
أعضاء

عند خلو وظيفة رئيس المجلس أو غياباً أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم  
من نوابه ، وكذلك الحكم بالنسبة لأعضاء مجلس التأديب فيحل محل كل منهم من يذيه فى  
الأقدمية من نواب الرئيس ثم من المستشارين .

مادة ١١٣ - تقام الدعوى التأديبية من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش  
الفنى بناء على تحقيق جنائى أو بناء على تحقيق إدارى يتولاه أحد نواب رئيس المجلس  
بالنسبة إلى المستشارين ومستشار بالنسبة إلى باقى أعضاء المجلس ويصدر بتدب من يتولى  
التحقيق قرار من رئيس مجلس الدولة . ويجب أن تقتصر مريضة الدعوى على التهمة والأدلة  
المؤيدة لها وتودع بذكر تاريخ جلسة التأديب ليصدر قراره بإعلان العضو للحضور أمامه .

مادة ١١٤ - لمجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازماً من التحقيقات وله أن يتدب  
أحد أعضائه لهذا الغرض . ويكون لمجلس أو من يندبه السلطة المخولة لها كالمجلس بالانسبة  
لشهود الذين يرى وجها لسام أقوالهم .

مادة ١١٥ - لإدارة مجلس التأديب وجها لسام فى إجراءات المحاكمة من جميع  
التهمة أو بعضها كانت العضو بالحضور بمقاد أسبوع على الأقل بناء على أمر من رئيس المجلس .

ويجب أن يشمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأداة الاتهام.

مادة ١١٦ — عند تقرير السير في إجراءات المحاكمة يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال وتليفتة أو أن يقرر اعتباره في إجازة حتمية حتى تنتهي المحاكمة ، وللمجلس في كل وقت أن يبيد النظر في أمر الوقف أو الإجازة المذكورة .

ولا يترتب على وقف العضو وقف مرتبه مدة الوقف إلا إذا قرر مجلس التأديب غير ذلك

مادة ١١٧ — تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو أو إحالته إلى المباحث ولاتأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة ذاتها .

مادة ١١٨ — تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية .

ويحكم مجلس التأديب في الدعوى بعد مباح رأي إدارة التفتيش الفني ودفاع العضو ويكون العضو آخر من يتكلم .

ويحضر العضو بنفسه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الدولة في الدفاع عنه .

وللمجلس دائما الحق في طلب حضور العضو بنفسه

وإذا لم يحضر العضو أو لم يذب عنه أحد أجاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه.

مادة ١١٩ — يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التي بني عليها وأن تلى عند النطق به في جلسة سرية .

ويكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية نهائيا غير قابل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ١٢٠ — العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء مجلس الدولة هي :

#### الغرم ، والعزل

وإذا صدر حكم مجلس التأديب بقوة العزل اعتبر عضو المجلس في إجازة حتمية من تاريخ صدور الحكم إلى يوم نشر منطوقه في الجريدة الرسمية . ويشتر تاريخ العزل من يوم النشر في الجريدة الرسمية .

أما عبوة اليوم فيصدر بتشفيها قرار من رئيس مجلس الدولة ، ولا ينشر هذا القرار أو منطوق الحكم في الجريدة الرسمية .

مادة (١٢١) — يترتب حتما على حبس عضو مجلس الدولة بناء على أمر أو حكم وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة حبسه .

ويجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف المصروع مباشرة أعمال وظيفته أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة وقت منه ، وذلك من تلقاء ذاته أو بناء على طلب رئيس مجلس الدولة ولا يترتب على وقف المصروع وقف صرف مرتبه مدة الوقف ما لم يقرر المجلس المذكور وقف صرف نصف المرتب . وله في كل وقت أن يبعد النظر في أمر الوقف والمرتب .

#### الفصل الثامن

##### في مرتبات أعضاء مجلس الدولة ومعاشاتهم

مادة (١٢٢) — تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يساوى بمعاملة استثنائية بأية صورة .

وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبضمانها جميع الأحكام التي تقرر في شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية .

مادة (١٢٣) (١) — إستهانة من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يمين عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية .

ومع ذلك إذا كان بلوغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر إلى أول يوليو ذاك يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة .

مادة (١٢٤) — تعتبر استقالة عضو مجلس الدولة مقبولة من تاريخ تقديمها إلى رئيس المجلس إذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط .

واستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يترتب على إستقالة عضو المجلس سقوط حقه في المعاش أو المكافأة أو خفضها .

وفي جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيها أصح له ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاة (١) .

مادة ١٢٥ - إذا لم يستطع عضو مجلس الدولة بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الأجازات المقررة في المادة ١١٠ أو ظهر في أي وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق أحيل إلى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية يصدر بناء على طلب رئيس مجلس الدولة وبعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

ويجوز للمجلس المذكور في هذه الحالة أن يزيد على خدمة العضو المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة إستثنائية على ألا يتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة ولا المدة الباقية بلوغ السن المقررة للإحالة للمعاش ، كما لا يجوز أن تزيد تلك المدة على ثمان سنوات ولأن يكون من شأنها أن تعطية حقا في معاش يزيد على أربعة أخماس مرتبه .

ومع ذلك لا يجوز أن يقل المعاش عن أربعة أخماس آخر مرتب كان يتقاضاه العضو أو يستحقه عند انتهاء خدمته إذا كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش لا تقل عن عشرين سنة .

وتسرى أحكام الفقرتين السابقتين في حالة الوفاة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد المعاش على الحد الأقصى المقرر بمقتضى قوانين المعاشات .

---

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٤ متبينة باللائون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ .

## الباب الخامس

### الوظائف الادارية والكتاتية

مادة ١٢٦ - يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير لتفصوص عليها في القوانين واللائح بالنسبة الى الاماين من شاعلى الوظائف الادارية والكتاتية .

كا يكون لامين عام المجلس بالنسبة الى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال .

مادة ١٢٧ - يجوز تعيين الحاسلين على درجة الباناس من احدى كليات الحقوق بإحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاسلين على هذه الدرجة من كليات أجنبية معترف بها مع شهادة المعادلة في الوظائف الادارية ويلحق هؤلاء بالاسم القضائى أو عسمى الفتوى والتفريع أو الكتب الفنى .

وجوز أن يبين من هؤلاء فى وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة فى عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة لتعيين فى هذه الوظيفة .

مادة ١٢٨ - يكون لتعيين فى الوظائف الكتاتية بالمجلس بعد امتحان مسابقة يجريه المجلس للمرشحين طبقا لنظام الذى يحدده اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ١٢٩ - يجوز أن يندب العاملون بالوزارات ووحدات الحكم المحلى والبلديات العامة للعمل فى الوظائف الكتاتية بالمجلس وذلك بالاتفاق بين الجهة المختصة وبين رئيس مجلس الدولة .

ويكون لامين عام المجلس سلطات وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة - بحسب الأحوال بالنسبة لهؤلاء العاملين أثناء مدة نديهم .

## جدول الوظائف والمرتبات والبدلات

المسحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة (١)  
والمعدل بالقانونين رقمي ١٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥٤ لسنة ١٩٧٨

المرتبة	المخصصات السنوية		الوظائف
	بدل القضاة	بدل تخيل	
جـ	جـ	جـ	جـ
رئيس مجلس الدولة ...	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
نواب رئيس مجلس الدولة ...	٢٧٠٠ — ٢٥٠٠	—	١٥٠٠
وكلاء مجلس الدولة ...	٢١٠٠ — ٢٠٠٠	—	١٢٠٠
المستشارون ...	٢٠٤٠ — ١٥٠٠	٤٥٠	٧٥٠
المستشارون المساعدون (أ)	١٩٨٠ — ١٤٢٨	٤٢٤,٨	٧٧
المستشارون المساعدون (ب)	١٦٨٠ — ١١٨٨	٣٥٦,٨	٧٧
النواب ...	١٨٥٠ — ١٦٠	٣٢٤ إذا بلغ المرتب ١٠٨٠	٦٠
المندوبون ...	١٧٠٠ — ٦٦٠	١٩٨	٤٨
المندوبون المساعدون ...	١٦٠ — ٤٣٢	١٢٩,٦	٣٦

يساير رئيس مجلس الدولة العامة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث الماش.  
يستمر العمل بالقواعد الملحقه بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦  
بتمديد بعض أحكام قوانين الميثاق القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، على أن  
تسحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة متى بلغ للرتب نهاية مربوط  
الوظيفة وفقا لذلك الجدول .

### قواعد تطبيق جدول المراتب

(أولاً) : يسرى هذا الجدول على أعضاء مجلس الدولة الموجودين بالخدمة وقت العمل هذا القانون دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراء آخر .

(ثانياً) : يساهل رئيس مجلس الدولة معاملة الوزير من حيث الماش .

(ثالثاً) : تمتنع البدلات المحددة قرين كل وظيفة فى جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه فى إحدى الوظائف الواردة بالجدول ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء .

(رابعاً) : لا يخفض بدل القضاء وبدل التمثيل فى جدول المرتبات لأى راتب - ويسرى الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتمديلاته على جميع البدلات المحددة بالجدول ولا يجوز أن تزيد مجموع البدلات مما تعددت عن ١٠٠ ٪ من المرتب الأساسى .

(خامساً) : كل من عين فى وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يتمتع هذا المربوط الثابت .  
(سادساً) : تستحق الملاوة الدورية السنوية فى أول يناير التالى لتاريخ مرور عام على تعيينه فى إحدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق الملاوة الدورية السابقة وبمراجعة ما نص عليه فى البند سابقا .

(سابعاً) : بالنسبة للملاوة الدورية التى تستحق فى يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقاً لقواعد التالية:  
(أ) لمقدمو عدا آخر ملاوة دورية صرفت لكل من شغل وظائف الجدول فى خلال عام ١٩٧٢  
(ب) بحسب عدد الشهور من تاريخ الملاوة المشار إليها فى الفقرة السابقة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهور ههرا كاملا .

(ج) تمتنع الملاوة بالنسبة عدد الشهور المحددة فى الفقرة السابقة مقسوما على ١٢ .  
(ثامناً) (١) يستحق العضو الذى يبلغ مرتبة نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها بالملاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبة نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة .

(١) الفقرة ثامناً معاملة إلى قواعد تطبيق جدول المراتب بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ .

**قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤**

**بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
بشأن مجلس الدولة (١)**

**باسم الشعب**

**رئيس الجمهورية**

**قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد اصدرناه**

**( المادة الاولى )**

تضاف الى قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مادنتان جديدتان برقمى ٥٤ مكررا و ٦٨ مكررا  
نصهما الآتى :

**مادة ٥٤ مكررا :** اذا تبين لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا عند نظر أحد الطعون انه صدرت منها أو من احدى دوائر المحكمة احكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت المدول من مبدأ قانونى قررت احكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا ، تعين عليها احوالة الطعن الى هيئة تشكلها الجمعية العلية لتلك المحكمة فى كل عام قضائى من احدى عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه .

ويجب على سكرتارية المحكمة ان تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التى ستعقد فيها الدعوى .

ويطعن الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بليلة عشر يوما

على الأقل ونصدر الهيئة المذكورة احكامها باغلبية سبعة اعضاء على الأقل .

**مادة ٦٨ مكررا :** ينشأ بمجلس الدولة مجلس خاص للشئون الادارية برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية اقدم ستة من نواب رئيس المجلس وعند غياب احدهم او وجود مانع لديه يحل محله الاقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس .

ويختص هذا المجلس بالنظر في تعيين اعضاء مجلس الدولة وتحديد اقدمياتهم وترقياتهم ونقلهم وتدابيرهم خارج المجلس واعازتهم .  
التظلمات المتصلة بذلك وكذلك سائر شئونهم على الوجه المبين في هذا القانون .

ويجب اخذ رايه في مشروعات القوانين المتصلة بمجلس الدولة .  
ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه وتكون جميع مداولاته سرية وتصدر القرارات باغلبية اعضائه .

#### ( المادة الثانية )

يستبدل بنصوص المواد ١ و ٧٣ بند ٧ و ٨٢ و ٩١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ النصوص الآتية :

**« مادة (١) مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة » .**

**«مادة ٧٣ بند (٧) :** لا تقل سن من يعين مستشارا بالحاكم عن ثمان وثلاثين سنة ولا تقل سن من يعين عضوا بالحاكم الادارية والناديبية عن ثلاثين سنة ولا تقل سن من يعين مندوبا مساعدا عن تسع عشرة سنة .

**«مادة ٨٢ :** يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس

لجمهوريه من بين نواب رئيس المجلس بعد اخذ رأى جمعية عموميه خاصه تشكل من رئيس مجلس الدوله ونوابه ووكلائه والمستشارين الذين شغفوا وظيفه مستشار لمدة سنتين .

ويعين نواب رئيس المجلس ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهوريه بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس .

ويعين باقى الاعضاء والمندوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهوريه بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية .

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس المشار اليه حسب الاحوال » .

مادة ٩١ - أعضاء مجلس الدولة من درجة مندوب فما فوقها غير قابلين للعزل ويسرى بالنسبة لهؤلاء جميع الضمانات التى يتمتع بها رجال القضاء وتكون الهيئة المشكل منها مجلس التدقيق هى الجهة المختصة فى كل ما يتصل بهذا الشأن .

ومع ذلك اذا اتضح ان احدهما فقد الثقة والاعتبار للذين تتطلبهما الوظيفة او فقد اسباب الصلاحية لادائها لغير الاسباب الصحية احيل الى المعاش او نقل الى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهوريه بعد موافقة مجلس التدقيق .

#### ( المادة الثالثة )

يستبدل بعبارة « المجلس الاعلى للهيئات القضائية » الواردة فى المواد ٨٥ مقرة ثلاثة و ٨٨ و ٩٨ و ١١٠ و ١١١ و ١٢٥ من قانون مجلس الدولة ، وبعبارة « اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية » وبعبارة « اللجنة المشار اليها » الواردة فى المواد ١٠٠ مقرة ثالثة و ١٠١ و ١٠٢ من قانون مجلس الدولة عبارة « المجلس الخاص للشئون الادارية » .

( المادة الرابعة )

يلقى البند ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية وكل نص يخالف احكام هذا القانون .

( المادة الخامسة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يمصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها :

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٤٠٤ ( ٢٢ يولية سنة ١٩٨٤ ) .

- ١- مجموعة أبو شادي لأحكام المحكمة الإدارية العليا
  - ٢- القضاء الإداري . أ . د . سعد عصفور - الطبعة الثانية .
  - ٣- القضاء الإداري . أ . د . ماجد الحلوه - ١٩٧٧ .
  - ٤- القضاء الإداري ومجلس الدولة . أ . د . مصطفى أبو زيد فهمي - ١٩٧٩ .
  - ٥- نظام العاملين في الحكومة والقطاع العام . المستشار شفيق أمام - ١٩٧٨ .
  - ٦- التعليق على مرسوم قانون نظام العاملين بالقطاع العام . المستشار عدلي خليل - الطبعة الأولى .
  - ٧- الوجيز في القانون الإداري . أ . د . سليمان الطماوى - ١٩٨١ .
  - ٨- القضاء الإداري - قضاء الالغاء - أ . د . سليمان الطماوى - ١٩٧٦ .
  - ٩- الدليل العملي أمام مجلس الدولة . المستشار هاني الدرديري - ١٩٨٠ .
  - ١٠- المنازعات الإدارية . أ . د . سامي جمال الدين - ١٩٨٣ .
  - ١١- القرار الإداري في القانون الإداري المصري والفرنسي .
- " بحث لمجلة الحقوق التي تصدرها كلية الحقوق جامعة الاسكندرية "
- ١٩٥٧ - ١٩٥٨ . أ . د . محمد فؤاد مينا .

20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32  
 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45  
 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58

١٨	.....	الفرع الأول : النظم
١٨	.....	شروط النظم
٢٠	.....	اجراءات النظم وطريقة الفصل فيه
٢٣	.....	صفة النظم
٢٥	.....	الفرع الثاني : المواعيد
٢٦	.....	دعوى الافسـاء
٢٧	.....	الظمن في القوار الادارى المستمر
٢٨	.....	القوار الادارى المنعدم
٢٨	.....	دعوى التسمية والاستحقاق



- ١١ : بدل عدوى للعاملين بالمستشفيات الجامعية وزارة الصحة ٦٥
- ١٢ : طلب بالغاء قرار صادر ر بيا لفصل بغير الطريق التأديبي ٦٨
- ١٣ : طعن في قرار ادارى نهائى صادر ر بيا لترقية ..... ٧١
- ١٤ : دعوى فسخ عقد ادارى والمطالبة بالتأمين والتعويض ..... ٧٣
- ١٥ : طعن بالغاء قرار مجلس تأديب الطلاب بحرمان الطالب من دخول الامتحان ..... ٧٥
- ١٦ : طعن في قرار وزير الداخلية بفتح غير أحد الأفراد ..... ٧٧
- ١٧ : طلب بالغاء قرار تأديبي أمام المحكمة التأديبية بتوقيف حجز على مرتب أو معاش أو مكسفاة موظف ..... ٧٩
- ١٨ : طلب بضم مدة سابقة ..... ٨١
- ثانيا : خفض الدولة ..... ٨٣
- تخصير الدعوى - تقرير الفئوز والاطلاع عليه ..... ٨٣
- ثالثا : اجراءات نظر الدعوى والفصل فيها ..... ٨٦
- الاثبات أمام القضاء الادارى ..... ٨٦
- الطلبات والدفع ..... ٨٧
- التدخل والادخال ..... ٨٩
- رابعا : الحكم في الدعوى ..... ٩٠
- خامسا : لم بعد صدور الحكم ..... ٩١
- سادسا : الطعن في الأحكام ..... ٩٢

( الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى - و

المحاكم التأديبية )



لمزيد من الايضاحات والاستفسارات

\*\*\*\*\*

يرجاء الاتصال بالمؤلف

\*\*\*\*\*

صحي يوسف

\*\*\*\*\*

الحامي

\*\*\*\*\*

أبو العباس - ألام المخبز

الآلى - ٨٠٣٩٥٢ -



620

51

Bibliotheca Alexandrina



0404507